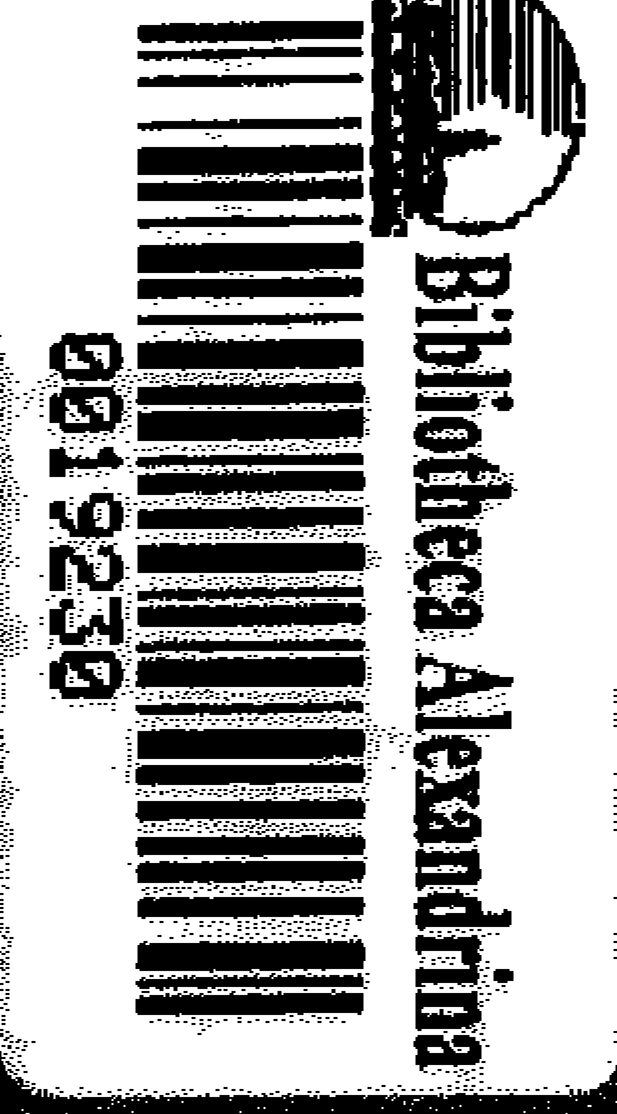


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٠)

المقاومة الفلسطينية

بين غزو لبنان والانتفاضة



محمد خالد الأزعر

المقاومة الفلسطينية

بين غزو لبنان والانتفاضة



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٠)

المقاومة الفلسطينية

بين غزو لبنان والانتفاضة

محمد خالد الأزعر

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩١

المحتويات

مقـــدمـــة

تقدم تجربة المقاومة الفلسطينية في إطار المواجهة العربية للغـزوة الصهيونية مجـالاً واسعاً للدرس والتفكـر واستخلاص العـبر. فقد بدأت هذه المقاومة منـذ ما ينيف على المائة عـام. وفي ذلك مـبرر كافٍ لوصف حـركة التحـرر الفلسطينيـة بأنها الأطـول عمراً بـين حركات التحرر العالمية.

مع ذلك، فـإن مقاربـة هذه التجـربة عن كثب تـبرز أنه يمكن التعامل معها على أساس أكثر من معيار:

- هناك المعيار الزمني، الذي نستطيع من خلاله تناول المقاومـة في مـراحل تـاريخية محـددة. كالمقـاومة في مـرحلة ما بـين الحربـين العـالميتين، أو بـين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦، أو بـين حـربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ أو بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣.. وهكذا.

- وهنـاك المعيار المكـاني، الـذي يقـوم عـلى تحليـل التجـربـة

ودراستها في رقعة جغرافية معينة على خارطة فلسطين، كالمقاومة في الضفة الفلسطينية، أو في قطاع غزة، أو في الجليل المحتل منذ عام ١٩٤٨، أو في فلسطين التاريخية بصفة عامة.. وهكذا.

وبطبيعة الحال، فإنه أيما كان المعيار الذي يتم تناول التجربة في إطاره، ينبغي أخذ المعيار الآخر بعين الاعتبار في سياق جدلية تحليلية واحدة. ومن ذلك، أنه عند تناول التجربة في الضفة الغربية (كإطار مكاني)، فإن الأمر يقتضي تحديد الإطار الزمني للتحليل، كأن يكون هذا الإطار الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وهنا يكون بدء الاحتلال وحرب تشرين الأول/ أكتوبر علامتين فارقتين من الناحية الزمنية، وربما أمكن تناول التجربة في المكان ذاته في الفترة بين عام ١٩٦٧ و١٩٨٨، وهنا يكون بدء الاحتلال وفض العلاقة السياسية والقانونية بين الضفة الغربية والأردن هما العلامتان الفارقتان زمنياً.

وداخل هذه الأطر العامة، يمكن تناول المقاومة من جوانب معينة، كالمقاومة الثقافية، أو الاقتصادية، أو القانونية ونحو ذلك؛ كما يمكن تناول المقاومة بنمطيها المسلح العنيف أو المدني العنيف واللاعنيف أحدهما أو كليهما على صعيدين دراسيين أو على صعيد دراسي واحد.

وعموماً، فإنه مما يتوجب الحيطة له ـ في أية مساحة زمانية مكانية يتم وضعها موضع البحث وكذا في أي حقل من حقول المقاومة يسعى الباحث إلى تناوله ـ ضرورة مراعاة العلاقة الجدليّة

بين مسار تجربة المقاومة الفلسطينية ومسار الصراع العربي ـ الصهيوني بصفة عامة.

بعبارة أخرى، فإنه لكي يقع تحليل مسار المقاومة الفلسطينية ضمن إطار زمني ومكاني محدد، في أقرب نقطة من الموضوعية والصواب، يلزم الأخذ في الاعتبار ما يحيط بهذا المسار من متغيرات في المستوى الأشمل للصراع، وذلك من زاويتي العمق الزمني والامتداد الجغرافي أيضاً.

إن مسار تجربة المقاومة الفلسطينية يبيّن أن هذه التجربة قد مرت بمراحل متعددة، لكل منها طابعها المميز ومذاقها الخاص، وإن التجربة في عمومها، ظلت محكومة بعناصر ومتغيرات طرحها مسار المواجهة الأشمل بين القوى الاستعمارية ـ الصهيونية من جهة والقوى العربية من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، إضافة إلى عناصر من القوة أو القصور الذاتي الفلسطيني، مرت المقاومة بأطوار من الصعود والازدهار وأطوار أخرى من الهبوط والانحدار، غير أن الاستمرارية وإعادة الإحياء والتكوين كانت دوماً من أهم السِّمات المميزة للمسار.

معنى ذلك كله، أن أي اقتراب من مسار هذه التجربة للمقاومة الفلسطينية في أيٍّ من مراحلها العامرة، بغرض التحليل واستحلاب النتائج، سوف يأخذ وجهة غير صحيحة إن لم تحدوه النظرة الشاملة. ولعل الافتقاد إلى هذا النهج، هو ما أوقع البعض، وربما دون قصد، في دائرة سوء تقدير الوقائع التي

صاحبت الانتفاضة الكبرى في الأرض المحتلة التي تفاعلت أحداثها منذ نهاية خريف عام ١٩٨٧.

على سبيل المثال، وصف البعض ما يجري بأنه ثورة، عازفاً عن وصفها بالانتفاضة. وذلك باعتبار أن مفهوم الانتفاضة أقل وزناً ولا يفي ما يدور داخل الأرض المحتلة حقه!

غير أن هذا البعض كان عليه قبل أن يلقي بوجهة نظره، أن يجيب عن تساؤل هام يدور حول مفهوم ما يجري على أرض فلسطين ومن حولها بيد أبناء الشعب العربي الفلسطيني منذ بداية الغزوة الصهيونية بعامة ومنذ منتصف الستينات بخاصة. وثمة تساؤلات أخرى رديفة، فالأرض المحتلة شهدت العديد من الانتفاضات قبل عام ١٩٨٧، فما هي المفاهيم التي تصلح لوصف تلك الانتفاضات غير أنها انتفاضات أكثر محدودية من الانتفاضة الكبرى؟!

إن الثورة الفلسطينية مفهوم شامل يطلق على مختلف أشكال المقاومة الفلسطينية للغزوة الاستعمارية الصهيونية. . ولذا، فقد يكون الأقرب إلى الصواب اعتبار ما يجري في الأرض المحتلة منذ نهاية عام ١٩٨٧ كأحد مراحل هذه المقاومة، ولا بأس من إطلاق مفهوم الانتفاضة الكبرى عليها. بكلمات أخرى، فإن الانتفاضة تمثل مرحلة صعود كبرى للمقاومة وللثورة الفلسطينية وتتبوأ مقعدها على ذروة أعمال حركة التحرر الفلسطيني، وبذلك، فإن نهاية هذه الانتفاضة أو خمودها على سبيل الافتراض، لا يعني نهاية

الثورة أو المقاومة بل قد يعني دخول المقاومة في مرحلة أخرى طالما أن الأهداف الفلسطينية لم تتحقق.

انطلاقاً من هذا الفهم، فإن هذا الكتاب يتناول من خلال فصوله الأربعة، المقاومة في فلسطين من الفترة ما بين غزو لبنان عام ١٩٨٢ والانتفاضة الكبرى المتفاعلة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. ولا يخفى ما يحمله الإطار الزمني المذكور من دلالات. فهذا الإطار يقوم على اعتبار أن الغزو الإسرائيلي للبنان واندلاع الانتفاضة الكبرى علامتان فارقتان ضمن المسار العام للمقاومة العربية الفلسطينية للغزوة الصهيونية.

لقد شهدت هذه المرحلة بين قطبيها العديد من المتغيرات، إنها تبدأ عند العام الذي شهد ذروة الحديث عن انهيار المقاومة والعمل الفدائي وقوى الثورة الفلسطينية وبخاصة منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة وخارجها، واضمحلال العمل العربي المشترك، وانتهاك إسرائيل لحرمة المنطقة العربية بما في ذلك احتلالها أول عاصمة عربية (بعد القدس) أي بيروت، وعدم وضوح الرؤية على مستوى مصير الصراع وقيمة المواجهة مع إسرائيل. هذا إلى جانب ازورار الإطار الدولي عن فلسطين وقضيتها إلى حد ملموس. وتنتهي عند عودة الإحياء الكمّي والكيفي للمقاومة الفلسطينية بشكل غير مسبوق، وعودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى واجهة الأحداث، ومحاولة إعادة ترميم النظام العربي، والسعي إلى إعادة توجيه الأنظار الدولية رسمياً وشعبياً مرة أخرى إلى ما يدور في فلسطين.

من الواضح إذاً، أننا بصدد مرحلة غنية بالتفاعلات، ولذا يقتضي الأمر لفت الانتباه، إلى أن محتويات هذه الدراسة لا تفي كل هذه التفاعلات حقها، فهي تمثل جهداً ينضم إلى غيره من جهود دراسة تجربة المقاومة الفلسطينية الممتدّة.

لقد ركزت الدراسة جهدها على تتبع الخطوط العريضة للمقاومة بنمطيها المدني العنيف والمسلح العنيف ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومهدت لذلك باطلالة عامة على الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي أحاط بهذه المقاومة.

وعندما تعرضت الدراسة لوقائع الانتفاضة الكبرى، سعت إلى إبراز هذه الوقائع من خلال رؤية مقارنة لهذه الانتفاضة مع ما سبقها من انتفاضات في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكذا مع ما سبقها من مراحل للمقاومة في فلسطين التاريخية، وبخاصة أثناء ثورة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) التي تعد أكثر مراحل المقاومة تشابهاً معها.

كذلك، تضمنت الدراسة رؤية مقارنة للمقاومة في نموذجها الفلسطيني في مقابل النموذج الذي طرحته المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٨٢.

وقد خصصت الدراسة قسمها الأخير للتعامل مع بعض التساؤلات والقضايا التي أثارها مسار المقاومة في المرحلة موضع

البحث والوقوف عند العناصر الحاكمة لهذا المسار من منظار مستقبلي.

وإذ أرجو أن يكون في هذا الكتاب ما يفيد، أتوجه بالشكر للأساتذة الأجلاء الذين تفضلوا بمراجعة مخطوطته، وكان لملاحظاتهم القيمة أثر طيب في إعداده. كما أتوجه بالتقدير لمركز دراسات الوحدة العربية الذي تولى نشر الكتاب، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام المركز.

الفصل الأول
الاطار الداخلي للمقاومة : اطلالة عامة

يقصد بالاطار الداخلي للمقاومة الذي يتعرض له هذا الفصل جملة التطورات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسياسية التي أحاطت بمسار المقاومة في الأرض المحتلة خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٨ . ويتضمن هذا الإطار بصفة خاصة سياسات الاحتلال تجاه مختلف الجوانب السابقة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

أولاً : سياسات الاحتلال والواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي

يصعب الفصل بين سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبين المخططات الإسرائيلية للتغلب على، أو أحباط، أية مقاومة سياسية مدنية لا عنفيّة أو مسلحة عسكرية عنيفة في هذه

الأراضي. هذه العبارة الجامعة تنطبق على سياسة الاحتلال تجاه من تمترس من الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، مثلما تنطبق على سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧ رغم وجود تفاوت نسبي في أسلوب التعامل مع هذه الجهات. وقد توافر في الوقت الحاضر تراكم معرفي حول ما يمكن تسميته بالنموذج الإسرائيلي لإدارة الأراضي المحتلة من مختلف الجوانب. وسوف نكتفي في هذا الموضع بايجاز بعض ممارسات هذا النموذج، مع عناية خاصة بفترة البحث من جهة وبما طبق منها إزاء الضفة والقطاع من جهة أخرى.

من الناحية الاجتماعية الثقافية، ركزت إسرائيل جهدها على محو هوية الإنسان الفلسطيني التي تخلق الحافز للمقاومة. وعلى وجه العموم لم يسلم من سياساتها (اجراءاتها) القانونية والمادية والإعلامية الدعائية أحد من سكان الأرض المحتلة. وبحلول مطلع الثمانينات، كانت هذه السياسات قد بلغت حد السعي إلى التزييف العلني لكل ما ينتمي إلى الذات الفلسطينية العربية. فقد ادّعت إسرائيل لنفسها معظم مكوّنات الهوية الفلسطينية حتى بالنسبة للملبوسات وأصناف الطعام! بينما جرى العمل حثيثاً إلى «عبرنة» أسماء المدن والقرى وتواريخها. وبلغ الأمر ذروة السوء بمحاولة تقسيم السكان إلى مجاميع إثنية بشكل اعتباطي، ومن ذلك الحديث عن الدروز والشركس والمسلمين والنصارى.. وكان «تيدي كوليك» رئيس بلدية القدس من أكثر الدعاة إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني إلى وحدات فسيفسائية أصغر مكونة من

مسلمين وأرمن ويونان وسريان وروم ولاتين، بل إلى مقادِسَة (نسبة للقدس) وخلايِلَة (نسبة للخليل التي أصبح أسمها حبرون!) ونابلسيين (نسبة لنابلس) وغزيين (نسبة لغزة). . وهكذا. . .[1].

من جانب آخر، شهدت السنوات المنصرمة من عقد الثمانينات مساع إسرائيلية لتفتيت «الإطار القيمي» في الوسط الفلسطيني العربي. ومن ذلك العمل على جر الشباب الفلسطيني إلى الشوارع الخلفية في المجتمع الصهيوني الإسرائيلي، حيث أوبئة الدعارة والمخدرات والاستهتار بالمثل العائلية والدينية، ونحو ذلك مما يمارس دوراً في اختراق الحصون القيمية الاجتماعية في مواجهة الغزوة الصهيونية العنصرية. وفي هذا السياق حاول الاحتلال الولوج إلى عقلية الأجيال الشابة التي لم تعاصر صدمة الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ من مدخل نفسي قوامه إعادة إنتاج مقولات ما بعد هزيمة ١٩٦٧ تحديداً، مثل، إن الإسرائيليين هم الذين ربحوا المعركة مع العرب، وأن الفلسطينيين والعرب عموماً هم أدنى من اليهود (الأسياد) الذين يتميزون بذكائهم وسلوكهم الحضاري، وأن الفلسطينيين لا يستطيعون إدارة شؤونهم بأنفسهم، وحتى لو منحوا السلطة أو السيادة فلن يستخدموها على وجه صحيح[2]. وذلك منهج تقليدي اتبعه المستعمرون في كل النماذج الاستعمارية، ويقوم على ترسيخ علاقة مع سكان البلاد المحتلة عمادها سيادة وأحقية المغتصب وتفوقه الطبيعي على الطرف المغتصَبة أرضه. ولا يخفى أن هذا النهج يتناسب ومحاولات تنفيذ أي خيار سياسي

للفلسطينيين يطرحه الإسرائيليون (الأفضل)، وبخاصة بعد ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢.

ويلاحظ أن معظم هذه السياسات جاءت في وقت اتسعت فيه شريحة المتعطلين من قوة العمل الفلسطينية، حيث يضحى تنفيذ سياسات التفتيت الاجتماعي والاختراق القيمي ونشر عوامل الإفساد الخلقي والتحطيم النفسي أيسر منالاً. فطوال عقد السبعينات وصولاً إلى نهاية عام ١٩٨٣، كان العمل متوافراً لقوة العمل الفلسطينية، وذلك بسبب استيعاب الجهود العكسرية لقوة العمل الإسرائيلية. لكن إكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وضمور الاحتياجات الأمنية على بقية الحدود، أدت إلى تسريح عدد كبير من الجنود الذين عادوا إلى أماكن عملهم، مما ضيق الفرص على كثير من عمال الأرض المحتلة. وزاد من تدهور ظاهرة البطالة الفلسطينية تكرار انتكاسات الاقتصاديات الإسرائيلية، وعدم قدرة العناصر الفلسطينية الشابة على التوجه إلى البلدان العربية سواء للعمل أو الدراسة نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية في المحيط العربي (بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية) وارتفاع كلفة التعليم في بعض البلدان العربية بخاصة في مصر بالنسبة لأبناء قطاع غزة[٣]. شهدت هذه الفترة أيضاً هجمات إسرائيلية قاسية ضد المحتوى الثقافي التعليمي ومؤسساته. فبعد أن استطاع الفلسطينيون توطيد دعائم ست جامعات محلية في الضفة والقطاع، كانت دوماً قاصرة عن استيعاب مطلب التعليم الجامعي لأنها لم تضم أكثر من ٢٥٠٠ خريج من المرحلة الثانوية الذين

ينيفون على الستة عشر ألفاً في كل عـام[٤]، أطلقت إسرائيل مدفعيتها القانونية ضد المكون التعليمي الثقافي الفلسطيني العربي، وعرّضت حرمة المؤسسات التعليمية والثقافية للانتهاك المستمر. على سبيل المثال، تعرضت «جامعة بيرزيت» خلال العام الدراسي (١٩٨٦/٨٥) لإقامة نقاط تفتيش على الطرق المؤدية اليها ٣٦ مرة، وقتل في حرمها ثلاثة طلاب وجرح العشرات، بعد أن فتحت قوات الاحتلال النار عليهم في مناسبتين أثناء ذلك العام[٥].

لقد انعكست أنظمة الاحتلال وقوانينه على مؤسسات التعليم المختلفة بدءاً من التعليم الابتدائي والثانوي مروراً بالتعليم المتوسط والمهني وانتهاء بالتعليم الجامعي والعالي. فقيدت النشاطات والتخصصات العلمية والمحتويات المنهجية لهذه المؤسسات، وحصرت التعليم في فروع نظرية، ومنعت بشكل مطلق التعليم في الجوانب والفروع أو التخصصات التطبيقية لأسباب وصفت بأنها أمنية! ولذا فإنه يلاحظ عدم وجود كليات للطب أو الزراعة في الجامعات الفلسطينية. وفي هذا الإطار، أصبحت هذه المؤسسات تمنح رخصة عمل لمدة عام واحد، يحق بعده للحكم العسكري تجديدها أو رفض تجديدها. هذا، فضلاً عن سلطة الحكم العسكري في تحديد عدد الطلاب وتوزيعه. ووعياً من سلطات الاحتلال للدور السياسي المتزايد للمؤسسات التعليمية والكوادر القائمة عليها منذ مطلع الثمانينات، بدأت هذه السلطات بتضييق هامش الحركة الممنوح لهذه المؤسسات.

فأصدرت في آب/أغسطس ١٩٨٣ تعليمات تشترط على أساتذة الجامعات والمدرّسين، بغض النظر عن جنسياتهم، التوقيع على ما سمّته «وثيقة التزام» تنص على عدم القيام بأي نشاط أو عمل يمس الأمن والنظام، وعدم القيام بأي عمل أو تقديم أية خدمة تعتبر مساعدة أو داعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أية منظمة معادية أخرى. واستخدمت هذه الوثيقة في إبعاد عشرات الأساتذة الفلسطينيين[٦]. ويجدر بالذكر في هذا الموضع أن إصدار هذه الوثيقة يتشابه إلى حد بعيد وما سلكه الحكم النازي العنصري في أوروبا في الأربعينات. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠، أصدر النازيون أمراً بأن يوقع المدرسون النرويجيون على إعلان يشيد بالحزب النازي![٧].

أما فيما يخص العمل الصحفي، فإن الهامش المحدود للحرية الصحفية، الذي أمكن الحصول عليه بنضال مرير خلال عقد السبعينات، تعرّض لعسف يد الرقيب وعينه باستمرار، وظل الصحفيون عرضة للإبعاد أو الاعتقال الإداري وغير الإداري، كما عاشت المؤسسات الصحفية أجواء التهديد بالاغلاق وسحب التراخيص بحجة عدم مراعاة الأمن أو التحريض والإثارة أو مسميات وذرائع شبيهة.

وفي سياق السياسات الثقافية الفكرية، حاصرت السلطات مسار الحركة الفنية التي كان من أبرز رموزها في الأرض المحتلة خلال هذه الفترة «مسرح الحكواتي» في القدس الشرقية. وحتى

حزيران/يونيه ١٩٨٨، كان هذا المسرح قد تعرض للإغلاق بأوامر عسكرية وإدارية ١٤ مرة منذ افتتاحه عام ١٩٨٣.

وكان مما قاد إلى تفاقم الأمور بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، اتساع نطاق الاعتداءات والإهانات التي يوجهها المستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. فمن المعروف أنه منذ مطلع الثمانينات تصاعدت التيارات الدينية اليمينية ومنظماتها الإرهابية في المجتمع الإسرائيلي، وبرز تحالف هذه التيارات مع قوى الجيش والسلطة الحاكمة، مما أوجد مناخاً ملائماً تعمقت في إطاره حركة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وذلك بأمل اقتلاع العنصر الفلسطيني كمجتمع قائم من الجذور تحت شعار افراغ أرض إسرائيل الكاملة من هذا العنصر، ونقله (أو طرده) نحو الشرق (الأردن) أو الشمال (لبنان)[٨]. وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤، قام المستوطنون بتواطؤ مع الجيش والشرطة بما مجموعه ١٩١٩ اعتداء ضد الفلسطينيين منها ٧٣٥ حادثة ضد الأشخاص و١١٨٤ ضد الممتلكات، ومن بين هذه الاعتداءات ٢٣ حادثة قتل. وخلال عام ١٩٨٥ اشترك المستوطنون مع الجيش في ارتكاب ٢٢٦ حادثة اعتداء مماثلة، كان بينها ٩ حوادث قتل (٤ بواسطة الجيش و٥ بواسطة المستوطنين). وعلى الأثر، أكد تقرير دولي صدر عام ١٩٨٦ أن «... سياسة إسرائيل مبنية على فكرة أن الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، تشكل جزءاً من دولة إسرائيل، وبالتالي، فإن التدابير التي اتخذتها حكومة إسرائيل هي عملية ضم. وأن أنشطة المستوطنين التي تغطي كافة أنحاء الأراضي المحتلة تتم برعاية رسمية من سلطات الاحتلال وهي تؤثر في

جميع قطاعات السكان الفلسطينيين»[٩]. ومن المهم في هذا الإطار أن نتوقف عند عبارة تأثير السياسات الاستيطانية في «جميع قطاعات السكان»، إذ إنها تعني في طياتها فشل الاحتلال الإسرائيلي في خلق أية شريحة (أو طبقة أو قطاع اجتماعي) تتوافق مع سياساته بشكل لا يثير شبهة العمالة والتواطؤ.

ويرتبط بالسياسة الإسرائيلية الاستيطانية تجاه الأرض المحتلة، البعد السكاني لهذه السياسة، وفي واقع الأمر، فإن ثقل الهجمة الاستيطانية كان لا بد له من أن يقترن بسياسة سكانية معينة. وقد دخل في روع بعض المراقبين أن مسار الصراع السكاني في فلسطين المحتلة بعامة يشق طريقه في مصلحة الجانب العربي الفلسطيني[١٠]. وهو تصور يحتاج إلى تمحيص. فمنذ مطلع الثمانينات ـ وربما منذ ما بعد وقوع الاحتلال في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ أخذت السياسة السكانية الإسرائيلية أبعاداً خطيرة تجاه الجانب العربي الفلسطيني، وذلك باعتبار أن العنصر السكاني (البشري) هو أحد أهم عناصر القوة في المجتمعات الاستيطانية عموماً وضمنها النموذج الصهيوني الذي تمثله إسرائيل. لقد اضطلع المغتصبون الصهيونيون بدراسة نماذج المجتمعات الاستيطانية السابقة تاريخياً، كالخبرة الصليبية، والخبرات الأقرب كالنموذج الأمريكي والجنوب أفريقي... وغيرها[١١]، وتوصلوا إلى بناء نموذج صهيوني خاص يتم من خلاله التعامل مع البعد السكاني في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعامه والجانب الفلسطيني ـ الإسرائيلي من هذا الصراع بخاصه. وكان من جراء

تطبيق هذا النموذج في الأرض المحتلة أن اتجه النمو السكاني للمجتمع الفلسطيني إلى الانخفاض سواء في نسبة هذا النمو أو في اختلال نسبة الذكور إلى الإناث لمصلحة الاناث[١٢]. وعلى غير الشائع، فإن السياسة السكانية الإسرائيلية نجحت في لجم النمو السكاني الفلسطيني وجعله في أضيق الحدود. ولو أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ـ دون الحديث عن المجتمع الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ـ قد نجا من وطأة هذه السياسة، لارتفع عدد سكان هاتين المنطقتين عما هو عليه حالياً (نحو ٩٦٠ ألفاً في الضفة و٦٥٠ ألفاً في القطاع عام ١٩٨٧) بأكثر من ربع مليون نسمة[١٣]. وقد توصلت سلطات الاحتلال إلى هذه النتيجة من خلال أبعاد سياستها السكانية المختلفة، التي من بينها عمليات الإبعاد والتهجير والنزوح والتضييق الاقتصادي والتوسع الاستيطاني وتشجيع التكاثر في المجتمع اليهودي[١٤]. مهما يكن من أمر فإن العناية التي أولتها سلطات الاحتلال والقيادات الإسرائيلية لموضوع التطور السكاني اليهودي من جانب والفلسطيني في الأرض المحتلة من جانب آخر، أضحت منذ مطلع الثمانينات من الظواهر الواضحة، حتى أن هذه المسألة قدمت مادة خصبة للجدل بين القوى السياسية داخل إسرائيل. ولا شك في أن هذه العناية قد انعكست في شكل مزيد من الضغوط على أبناء الأرض المحتلة وهم أحد أهم أطراف معادلة الصراع السكاني بين الغزوة الاستيطانية الصهيونية وأبناء المنطقة العربية. ومن المتوقع أن مزيداً من الضغوط سوف تمارس

في المرحلة المقبلة بعد التطورات التي تشهدها هجرة (أو تهجير) اليهود السوفيات إلى فلسطين المحتلة منذ مطلع التسعينات.

إذا انتقلنا إلى النواحي الاقتصادية، نلاحظ أن هذه الفترة أبرزت تماماً المساوىء الاقتصادية للاحتلال وعلى نحو خطير. فقد تضرر القطاع الزراعي بشدة بفعل أكثر من عامل. منها توسع حركة الاستيطان ومصادرة الأراضي والتحايل بالتزوير للاستيلاء عليها، حتى أنه بحلول منتصف الثمانينات كانت السلطات الإسرائيلية قد استولت، بطريقة أو بأخرى، على نحو نصف أراضي الضفة الفلسطينية وثلث أراضي قطاع غزة[١٥]. ومنها سياسة الاستيلاء على مصادر المياه وتحديد ضخها للزراعة الفلسطينية وذلك لدرجة أن ٢٧ بئراً إسرائيلياً تخدم المستوطنين في الضفة كانت تضخ من المياه في عام ١٩٨٢ نصف الكمية التي تضخها الآبار الفلسطينية جميعاً وعددها ٣١٤ بئراً[١٦]. ولم يعد ثمة مجال أمام إحداث زيادة في مصادر المياه وبخاصة في قطاع غزة سوى بتحلية مياه البحر[١٧]. ولم يكن القطاع الصناعي أسعد حظاً من سابقه، فقد وضع الاحتلال حدّاً للاستثمارات الصناعية في الأراضي المحتلة مما حال دون تطور الصناعة الفلسطينية وتدهور القائم منها بفعل غزو الصناعة الإسرائيلية المتطورة وقدرتها التنافسية. وبصفة عامة، عملت قوة العمل الصناعي الفلسطينية التي تقدر بنحو عشرين ألف عامل في ظروف حصار صناعي محكم طوال الوقت[١٨]. وفي ظل هذه الأوضاع شهدت سنوات

ـمانينات وصـول استحلاب الاحتـلال الإسرائيـلي لقـوة العمـل
ملسـطينيـة إلى طـور الـذروة. فقـد تـرتب عـلى ضرب قـطاعي
ـزراعـة والصنـاعـة، المحـدودَين أصـلاً، من الأرض المحتلة أن
تفع عدد العمال الذين اتجهوا للعمل داخل المؤسسات وقـطاعات
عمل الإسرائيلية من حـوالى ٢١ ألفاً في عـام ١٩٧٠ إلى أكثر من
١١ آلاف في عـام ١٩٨٧[١٩]. ونتيجـة لتشغيـل هؤلاء العـمال
جور متدنية وتوزيعهم على القـطاعات الاقتصـادية ذات الأعـمال
شـاقـة والمهـارة المحـدودة واقتـطاع نسبـة من أجـورهـم لتغـطيـة
ـدمات التـأمين المختلفـة (التي لا يحصلون عليهـا في الغـالب)،
ستطاعت إسرائيل تـوفير مكـاسب ماليـة طـائلة، بلغت في عـام
١٩٨ وحده نحو ٤٦٥ مليون دولار[٢٠].

بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد اكتملت في هـذه الفترة الهيمنـة
لإسرائيلية على تجارة الأرض المحتلة حتى أضحى معروفـاً أن ٩٠
لمائـة من هذه التجـارة، وبخاصـة في جانب الاستـيراد، تتم مع
سرائيل. وهو ما خلق سوقاً مشتركة فعلية بـين إسرائيل من جهـة
الضفة والقطاع من جهة أخرى[٢١]. وكـان من بين سلبيـات هذه
وضعية أن انعكست أحوال الاقتصاد الإسرائيلي على اقتصـاديات
لأرض المحتلة التـابعة. وغني عن الإشـارة أن معـانـاة الاقتصـاد
فلسطيني لم تنبني فقط على كونه إقتصاداً لمنطقة نامية، وإنما أيضـاً
لى كونه اقتصادا خضـع لسياسـة احتلال إستيـطاني شرس هدفـه
ـدمير بنيته وتشويهها وإفقاده أية خصوصيـة أو هياكـل مميزة، يمكن
ن تكون تعبيراً عن هوية اقتصادية مستقلة[٢٢].

ليس غريباً، والحال كذلك على صعيد السياسات الاجتماعية الاقتصادية، القول إن الاحتلال قد فشل في جرّ أية شريحة أو طبقة اجتماعية في الأرض المحتلة لمصلحة مخططاته. وبعبارة أخرى، لقد قادت هذه السياسات الى أن أضحت محاربة الاحتلال ضرورة ملحّة عند كل الشرائح والطبقات لأن الضرر طالها جميعاً. وهذا بالطبع لو كانت مقاومة الاحتلال من عدمها تتوقف ـ كما يصرِّح بعض المصادر الإسرائيلية ـ على الظروف الاقتصادية التي يعيشها سكان الأرض المحتلة، وهو زعم لا يمكن قبوله(٢٣). فشريحة كبار الملّاك والوجهاء التي جنحت تقليدياً نحو الأساليب الدبلوماسية والحوارية في التعامل مع المحتلين منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى ما بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، أصبحت عرضة لإفراغها من مكوِّن قوتها الأساسية، وهو ملكية الأرض أو التجارة الواسعة. وشريحة صغار الملاك والفلاحين تحولت إلى قوة عمل مأجورة، مع تعرض أجورها المنخفضة تماماً ـ على الأقل مقارنة بأجور العمالة الإسرائيلية ـ للنهب بواسطة الضرائب متعددة الأسماء، وتعرض كرامتها للإهانة والتحقير بفعل توجيههم نحو أدنى مستويات العمل في سوق العمل الإسرائيلي. أما شريحة صغار العمّال والتجّار فقد تحولت إلى كم يعيش على الكفاف بصورة مستمرة.

ثانياً: التطورات السياسية

تجد التطورات السياسية التي شهدتها فترة الدراسة في الأرض

المحتلة إرهاصاتها منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وبخاصة في ذلك الشق المتعلق بمصير الضفة والقطاع، فيما عرف بالشق الفلسطيني من الاتفاقات، والخاص بتنفيذ الحكم الذاتي الإداري بمصطلحه الإسرائيلي. فما إن تم توقيع تلك الاتفاقات، حتى أدارت سلطات الإحتلال معركة سياسية كبرى في الأرض المحتلة قد يناسبها عنوان «معركة البحث عن بديل سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية» من أجل تطبيق مخطط كامب ديفيد حول الحكم الذاتي. وقد ولج عقد الثمانينات دون أن تنجح هذه السلطات في العثور على متحدثين ذوي شأن يشتركون في تنفيذ هذا المخطط، وذلك بسبب مقاومة السكان الشديدة له داخل الأرض المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. وفي آب/ أغسطس ١٩٨١ تسلم أرييل شارون مهمته كوزير للدفاع، وفور وصوله، بذل شارون محاولات مستميتة لخلق صِلات مع زعامات الأرض المحتلة للحوار حول مشروع الحكم الذاتي. وعقد في سبيل ذلك سلسلة من اللقاءات مع كثير من هذه الزعامات[٢٤]. وحاول الإيهام بحسن نية الاحتلال من خلال بعض الإجراءات التخفيفية تجاه سكان الضفة والقطاع، كالسماح لهم بالاجتماعات العامة وإصدار التصريحات السياسية. وتواكب ذلك مع حملة إسرائيلية تحدثت عن سياسة الاحتلال الليبرالي والاحتلال المستنير، وحملة أخرى قادها شارون نفسه أعلن فيها أن الهدف الأساسي لسياسته سيكون تكثيف الاستيطان في الضفة والقطاع.

لقد أعادت هذه التوجهات إلى الذهن سياسة العصا والجزرة

التي اتبعها موشي دايان بعد عام ١٩٦٧، ولكن شارون أطلق على إجراءاته مفهوم «إعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي المحتلة»، وصادقت عليها الحكومة الإسرائيلية بالإجماع يوم ١٩٨١/١٠/٤. وبموجب هذه الإجراءات تم استبدال الضباط الذين كانوا يترأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة غير الأمنية بمدنيين إسرائيليين، وتسلم مناحيم ميلسون رئاسة ما سمي بالإدارة المدنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. وأعلن يوم ١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨١ كبداية لتطبيق الإدارة المدنية في الضفة والقطاع. وفي حقيقة الأمر، ظلّ هذا الإعلان مجرد إعلان من جانب واحد لأن السكان تمسكوا بموقفهم الرافض تماماً لمشروع الحكم الذاتي. وأعلنت كل القيادات المحلية وعلى رأسها قيادات البلديات ـ التي تعتبر أبرز المؤسسات السياسية الفلسطينية تحت الاحتلال ـ أن المشروع الإسرائيلي غير قابل للتطبيق في الأرض المحتلة. ونتوقف عند تصريح لبسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ذكر فيه، إنه «يرحب بالتخفيف من الأعباء عن المواطنين على أنه يأمل أن يعتبر شارون سكان الأرض المحتلة كجزء من شعب كامل ذي طابع مميز»[٢٥].

اعتبر بعض المراقبين الإسرائيليين أن الرفض الفلسطيني للمشروع الإسرائيلي قد تجسد عملياً بالتصدي للعناصر التي أظهرت ميلاً له. إذ اغتيل في الأرض المحتلة منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وحتى تسلم شارون لوزارة الدفاع ٢٠ شخصاً، بسبب تأييدهم لتلك الاتفاقات. هذا عدا الذين تراجعوا عن

مواقفهم تحت تهديد عناصر المقاومة بالانتقام منهم[٢٦].

وعموماً، فإنه نظراً لما عرف عن شارون من دموية تجاه الفلسطينيين منذ قيادته للمنطقة الجنوبية (قطاع غزة) في مطلع السبعينات، فإن قلة من الإسرائيليين هم الذين عبروا عن إمكانية نجاح الوجه الشاروني الجديد[٢٧]. ومعنى ذلك أن شعار الاحتلال المستنير الذي تبناه شارون في مقتبل فترة تسلمه وزارة الدفاع، لم يغير مسار الحديث الذي كان سائداً من قبل عن المعركة الخاسرة التي تديرها سلطات الاحتلال من أجل دحر نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة في الأرض المحتلة[٢٨].

وقد أيقنت سلطات الاحتلال فشلها في ذلك الحين في قمع النهوض الوطني الفلسطيني والانتماء الفلسطيني في الداخل لمنظمة التحرير ومشروعاتها السياسية ـ ذلك الانتماء الذي تجذّر عبر النضال الفلسطيني الممتد ـ ولذا راحت تعزو ذلك الرفض لإرهاب المنظمات الفلسطينية في الخارج. وكان شارون ورئيس الوزراء مناحيم بيغن مقتنعين تماماً بهذا الزعم. وبناءً عليه، توصلت القيادة الإسرائيلية إلى أن انصياع الضفة والقطاع يستلزم تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، لقطع أصابعها وأيديها في الداخل. بمعنى أن الصدام مع المنظمة في الأرض المحتلة يبدأ في لبنان[٢٩].

وهكذا، غزت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ وفي ذهنها بين أشياء

أخرى تصفية الإرادة الوطنية في الداخل وتكريس مشروع الحكم الذاتي[٣٠]. وبالفعل عملت إسرائيل على إكمال هجومها على منظمة التحرير في الخارج بهجوم رديف ضد مختلف رموز المنظمة في الأرض المحتلة، مستهدفة بشكل أساسي المجالس البلدية والجامعات، وتعزيز ما عرف بروابط القرى وهي الشكل الذي أنشأته سلطات الاحتلال كبديل سياسي محتمل للمنظمة[٣١]. غير أنه لا الهجوم على بيروت واحتلالها قضى على منظمة التحرير، ولا القمع في الأرض المحتلة أنهى نفوذها السياسي بين السكان.

من جهة أخرى شهدت المرحلة موضع الدراسة طرح مشروعات كثيرة للتسوية قدمتها أطراف إقليمية ودوليّة. وقد كان من أهم هذه المشروعات المشروع الفرنسي المصري المشترك (تموز/يوليو ١٩٨٢)، ومشروع ريغان الأمريكي (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ومشروع قمة فاس العربي (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ومشروع بريجنيف (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢). ومن الواضح أن عام الغزو الإسرائيلي للبنان ومحاولة تحطيم البنية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد ازدحم بمشروعات لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي! والتي تعرض معظمها لمستقبل الأرض المحتلة من وجهة نظر مختلفة. فالمشروع المصري الفرنسي الذي عرض على مجلس الأمن ـ دون أن يتم التصويت عليه بسبب الاعتراض الأمريكي ـ نادى بالمصادقة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من خلال مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير مع دعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني للاعتراف المتبادل. وقد أشار المشروع إلى

القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة كأساس للتفاوض إلى جانب ضمان حقوق الشعب الفلسطيني[٣٢]. وبذا يكون المشروع قد جعل الانسحاب من الأراضي المحتلة أحد عناصر التسوية الشاملة لقضية فلسطين.

أما مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان الذي أعلنه يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ فقد أشار إلى أن القضية الفلسطينية هي أكثر من قضية لاجئين، ولكنه عاد إلى طرح مشروع الحكم الذاتي، كما ورد في إطار كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، كفترة انتقالية يتمتع فيها السكان الفلسطينيون في الضفة والقطاع بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة وذلك لمدة خمس سنوات. وهدف الفترة الانتقالية، التي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي، هو إثبات كون الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل. وقد نادى المشروع بتجميد إسرائيل لبناء المستوطنات، ولكنه رفض مبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع بمثل ما رفض مبدأ ضم إسرائيل لهاتين المنطقتين. وعوضاً عن ذلك طرح المشروع الأميركي تصوراً يتمثل في إقامة حكم ذاتي من جانب الفلسطينين للضفة والقطاع مرتبطاً بالأردن وذلك كسبيل لتحقيق السلام الدائم. كذلك نادى المشروع بضرورة بقاء القدس غير مجزأة وخضوع وضعها النهائي للتفاوض[٣٣].

ومن جانبهم، طرح العرب تصوراً جماعياً للتسوية أعلن عنه

مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في مدينة فاس في المغرب، وقد طالب هذا التصور بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في تلك الأراضي وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإخضاع الضفة والقطاع لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد على بضعة أشهر، على أن يلي ذلك قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وبضمان مجلس الأمن. كما أكد مؤتمر فاس على حق جميع دول المنطقة في السلام[٣٤]. ومعنى ذلك أن القمة العربية قد ارتضت ضمنياً الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الجزء الفلسطيني من تلك الأراضي (الضفة والقطاع).

وقد جاءت مقترحات الزعيم السوفياتي بريجنيف في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ قريبة من المشروع الفرنسي المصري المشترك والمشروع العربي في فاس. إذ تضمّن ذلك الطرح ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، واحترام سيادة جميع دول المنطقة (بما فيها إسرائيل والدولة الفلسطينية)[٣٥].

لقد بقيت هذه المشروعات جميعاً دون فاعلية تذكر بالنسبة لسكان الأرض المحتلة، وذلك بفعل الرفض الإسرائيلي المطلق

لكل منها على التوالي، والتمسك الإسرائيلي بصيغة الحكم الذاتي كما وردت في اتفاقات كامب ديفيد.

لقد ظل الخيار المطروح على الصعيد الإسرائيلي هو الحكم الذاتي. ثم تفاقم العسف الإسرائيلي نتيجة صعود حركات الارهاب الصهيونية وتفشّيها في المجتمع الإسرائيلي، فأشيعت أفكار عن ضرورة تحرك إسرائيل خطوة أخرى نحو الشرق ونقل (طرد) العرب من القطاع الغربي من أرض إسرائيل نحو قطاعها الشرقي وإقامة وطن لهم هناك! وهذا الطرح مثل أحد المفاهيم الإسرائيلية لما عرف بالخيار الأردني[٣٦]. كذلك طرح الفكر الإسرائيلي أفكاراً أخرى مثل إقامة حكم مشترك في الضفة وغزة في إطار سيادة أردنية إسرائيلية مشتركة، وهناك من وسّع هذا الحل ليشمل عرب ١٩٤٨ أيضاً[٣٧]. وكان آخر ما تداولته المصادر الإسرائيلية حول مصير الأراضي المحتلة في منتصف الثمانينات وقبيل اندلاع الانتفاضة الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ما عرف بالتوجه الإسرائيلي - الأمريكي الغربي لتحسين نوعية معيشة الفلسطينيين تحت الاحتلال، والعودة في الوقت نفسه إلى المحاولة القديمة المتجددة دوماً لإبراز قيادات من الأرض المحتلة تقبل بالحوار مع إسرائيل حول مستقبل هذه الأراضي بمعزل عن أي تأثير لمنظمة التحرير[٣٨]. كل ذلك وعمليات الدمج والاستيطان الزاحف والالحاق الاقتصادي ومحو الهوية الفلسطينية للضفة والقطاع تجري على قدم وساق.

ثالثاً: أزمة المقاومة في الأرض المحتلة

فجّر خروج القوات الفلسطينية من الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ جدلاً ونقاشاً واسعاً حول كيفية تطوير آليات المقاومة في الأرض المحتلة في ظلّ ظروف مستجدة بالغة التعقيد، علاوة على أنها كانت ظروفاً معقدة أصلاً. وفي حقيقة الأمر، يعود هذا الجدل إلى ما قبل عام ١٩٨٢. فمن بين القضايا التي أثيرت منذ منتصف السبعينات وألحت في مطلع الثمانينات أمام مختلف القوى السياسية وفصائل المقاومة الفلسطينية والمهتمين بقضايا النضال الفلسطيني بعامة ما يلي:

١ ـ كيف يمكن التوفيق عملياً بين مهام النضال في داخل الأرض المحتلة وخارجها. الداخل تواجهه ولا شك مشكلات لها خصائصها وملامحها المميزة، فهل يمتلك التنظيم في الداخل ـ أي تنظيم فدائي ـ إمكانية رسم مهامه النضالية في إطار السياسة العامة للمقاومة، أم ينبغي أن تنبع المهام من الظروف المحيطة به؟

٢ ـ هل ترغب تنظيمات المقاومة في وجود جبهة وطنية جامعة توجه مجمل النضال الوطني في الأرض المحتلة، وتأخذ بعين الاعتبار ظروفها وأوضاعها واستعداد الجماهير وقيود العدو وأوضاعه. . . أم تريد التنظيمات إحياء جبهة وطنية تكون مجرد أداة لتنفيذ التعليمات من الخارج؟ وقد ثار النقاش حول هذا الجانب بمناسبة حدوث شبه فراغ قيادي سياسي عام في الأرض المحتلة بعد أن وجهت سلطات الاحتلال ضربات متتالية للجبهة

الـوطنيـة التي أنشئت في الضفـة والقـطاع بعـد حـرب تشرين الأول/أكتـوبـر ١٩٧٣، وبعـد أن لاحقت السلطات أيضاً لجنـة التـوجيه الـوطني (أو لجنـة الارشـاد) التي أعلنت هنـاك لمنـاهضـة اتفـاقات كـامب ديفيد، ومقـاومة مشروع الحكم الـذاتي منذ عـام ١٩٧٨. ولذلك برزت مخاطر عدم وجود قيادة موحدة في الـداخل منذ مطلع الثمانينات، من حيث أن هذا الوضع كان يثير علامـات استفهـام أمام مخـاطـر مشروع الحكم الـذاتي التي كـانت لا تـزال ماثلة.

٣ ـ إن أشكـال النضال العفـوي غير المتـظم أو المنظم من قبـل جماهـير الأرض المحتلة، التي بـدأت تتصـاعـد وتـيرتهـا منـذ منتصف السبعينـات، تعـبر من جـانب عن نضـج ثـوري بـالـغ الأهمية، ولكنها من جانب آخر تنطوي على محاذير كثيرة لممارسيها. فالمنتمون إلى تنظيم بعينه يعملون بقدر من الطمأنينة على مصيرهم ومصير من يعولـون. لكن مَنْ يسهر عـلى رعايـة أطفال أو شبـاب يواجهون المحتلين دون الانتماء إلى أي فصيل فدائي أو تنظيم قائم في حـال تعـرضهم لـلاعتقـال أو الاستشهـاد أو هـدم المنـازل أو التشريـد بالـطرد والإبعـاد؟ ان هـذه الشريحة من المنـاضلين التي أخذت في الاتساع هي بحـاجة إلى من يـرعاهـا ويرعى نضالها، وهذه مهمة يمكن أن تضطلع بها قيادة في الداخل تكون أقـرب إلى الأرض وما يدور عليها.

٤ ـ كـان من المـلاحظ أن لفصـائـل الثـورة في الخـارج

مشكـلاتها العـلائقية مـع بعضها البعض أو بـين بعضهـا والمحيط العربي، بل ربما كان هناك مشكلات تعتمل داخل بعض الفصائل أيضاً، وأن أشكالاً من الخلاف موجـودة بين القـوى السياسيـة في الأرض المحتلة. غـير أن مشكـلات الـداخـل تـدار بصـورة أكـثر ديمقراطية وعقـلانية. ويعـود السبب في ذلك إلى أن مـزاج حركـة الجماهير في الداخل مزاج ضاغط ومؤثـر. فهذه الحـركة تمكنت من عزل كل من خـرج على الاجمـاع الوطني، وهي لا تسـاوم أو تقبل بأنصاف الحلول أو بالصيغ التوفيقية (وأحيـاناً التلفيقيـة) التي تلجأ إليها الفصائل في الخارج في بعض الأحيـان. بعبارة أخـرى كانت قوى الداخل تركز على ما هو موضع اهتمام رئيسي وفاعل وتتجنب ما هو ثانوي. وهذه الظاهرة كانت لافتة بين فصـائل الخـارج على المستـويين الفكـري والتنظيمي. إذ هـل يعقل أن يصـدِّر الخـارج مشكلات إلى الداخـل بينما تـرتقي قوى الـداخل فـوق المشكلات رغم شواغلها في المـواجهة اليـومية والأخـطار والمحاذيـر التي تحيط بها؟!

٥ ـ لقـد اتسعت الأطر المؤسسيـة الجماهـيرية وأنشـطتهـا في الأرض المحتلة كالإتحادات الطلابية والمجالس الجامعية والنقابـات المهنية والعمّالية والحركات النسائية، وثبت أنها تمثل أعمـدة للحفاظ على الهوية الفلسطينية وتحتل واجهة النضالات... وهـذا ما أثـار التساؤل عن الكيفية التي يمكن بها تطوير هذه الأطر لرفـع كفاءتهـا التنظيمية، ودفع الجماهير للانخـراط في صفوفهـا والالتفاف حـولها وتفعيـل دورها النضـالي عمومـاً. وذلك في ظـلّ قـوانـين جـائـرة

تصدرها سلطات الاحتلال تباعاً بغرض الحد من مأسسة النشاط الجماهيري في الأرض المحتلة.

٦ ـ دخل عقد الثمانينات وقد بلغت المقاومة المسلحة في الأرض المحتلة حداً من الضعف. فقد غلب عليها جمود روح الابتكار والتنويع على مستوى الكيف، وضمرت إلى درك سيء على مستوى الكم، مما أثار الحاجة إلى نقلة نوعية من حالات المقاومة الفردية والعفوية إلى عمل زخم تكون قاعدته أوسع الجماهير، وضرورة تطوير الأشكال التنظيمية. وقد أثير على سبيل المثال، أنه ليس مقبولاً أن تسقط كل العناصر المتعلقة بعملية عسكرية معينة في حال القبض على أحد مرتكبيها. كما أن إجراء مقارنة عابرة من الناحية الكمية بين عدد العمليات الفدائية في سنوات الاحتلال الأولى وعددها في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، كان يبين إلى أيِّ حد انكمش العمل الفدائي. وفي هذا السياق برزت مشكلتا التسليح والتغلب على العوائق التي وضعتها سلطات الاحتلال، كأهم المشكلات التي ينبغي العناية بها إذا أريد للعمل الفدائي أن يزدهر مرة أخرى. وتحركت الآراء الناقدة للجهد المسلح على قاعدة أن هذا الجهد لم يعد يواكب النشاط السياسي للتنظيمات المسلحة. بل إن من التنظيمات من غاب عنه البعد العسكري داخل الأرض المحتلة تماماً، مقابل انشغالات بالأنشطة السياسية غير المجدية في مسار النضال ضد احتلال لن يتزحزح عن الأرض بمجرد الحذلقة السياسية[٣٩].

على هذا النحو، يمكن القول إن أهم الحوارات والمناقشات

كانت تدور حول جانبين: الأول، كيف يمكن إيجاد قيادة موحدة للعمل النضالي في الداخل تنتظم في إطارها مختلف القوى السياسية الفاعلة، وتراعي العمل ضمن الظروف الحاكمة لنشاط المقاومة تحت الاحتلال، وفي الوقت عينه تكون موصولة بحبل متين مع القيادة الأم في الخارج. والثاني، هو سبل الارتقاء بأسباب المقاومة المسلحة وتفعيلها كيفياً وكمياً.

وبالفعل، اتجهت نوايا بعض الفصائل نحو العمل على إنشاء مكتب الأرض المحتلة بحيث يضم ممثلين عن مختلف الفصائل، وتلحق به غرفة عمل سياسية وأخرى عسكرية، يتولى عبء التنسيق وإصدار التوجيهات السياسية والبت بشأن تحالفات وتحركات الداخل من الناحية السياسية في مختلف أوجه النضال (كالانتخابات النقابية والطلابية ومسار التصريحات السياسية...). وعقدت لقاءات بين حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في سبيل إنجاز هذا المكتب. كذلك ذكرت مصادر إسرائيلية أن منظمة التحرير بادرت في مستهل عام ١٩٨٢ بتشكيل جسم سياسي وطني في الأراضي المحتلة ليحل محل لجنة التوجيه الوطني التي قامت سلطات الاحتلال بإبعاد قسم من أعضائها وفرض الإقامة الجبرية على القسم الآخر منها. وأن هذا الجسم الجديد سيحمل اسم «الجبهة الوطنية الفلسطينية» وسوف يتوزع أعضاؤها بنسب مماثلة لتوزيع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأن أبو جهاد (خليل الوزير) سيشرف على أنشطتها[٤٠]. غير أنه لا يبدو أن مكتب

الأرض المحتلة قد رأى النور، ولم يذكر المزيد عن «الجبهة الفلسطينية الجديدة»، حتى حدث الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بكل ما ترتب عليه من نتائج.

لقد أضافت نتائج الغزو أعباءاً جديدة، وأحيت من جديد النقاش حول واقع المقاومة في الأرض المحتلة في ضوء تبعثر وتشتت الجسم العسكري الفلسطيني في البلدان العربية، بعيداً جداً عن حدود الأرض المحتلة. فبدأت عملية مراجعة شاملة تبلورت نتائجها فلسطينياً حول مطلب دعم المقاومة في الداخل كشرط لازم لاستكمال العمل الدبلوماسي الذي انخرطت فيه منظمة التحرير في الخارج. وعاد البعض للمطالبة بتشكيل قيادة جماعية داخل الأرض المحتلة لأن السبل قد سدّت أمام الشعب الفلسطيني للقيام بعمل فدائي مجدى من الخارج مثلما كان تقليدياً، وحينما أثير الحديث عن صعوبة توسيع آفاق الاتصال بالأرض المحتلة، أشار البعض إلى أن المقاومة الفلسطينية قد بدأت تاريخياً وسط أجواء وظروف أصعب من التي يمر بها الشعب الفلسطيني عام ١٩٨٢ وما تلاه. وأنه من الممكن التغلب على الرقابة الإسرائيلية الصارمة في الأرض المحتلة، لأن هذه الرقابة الإسرائيلية (والعربية في الخارج) كانت دوماً موجودة. وأنه بالإمكان الاعتماد تماماً على الحس النضالي العالي لدى أبناء الأرض المحتلة[٤١].

وقد تركزت الدعوات الصادقة لتصعيد المقاومة في الأرض

المحتلة بعد عام ١٩٨٢ حول أهمية تجميع الخبرة المختزنة لتجربة النضال الفلسطيني ومراجعتها لتخليصها مما علق بها عبر السنين. كما ظهرت موجة عامة من النقد الذاتي تمحورت حول الآثار الناجمة عن الحالات الاستعراضية والعلنية التي أنجرّت إليها قوى الثورة الفلسطينية. وتعالت أصوات داعية إلى العودة إلى العمل السرّي مستذكرة الأيام الأولى لانبلاج هذه الثورة في منتصف الستينات، وتنبه إلى مخاطر الأسلوب المظهري والدبلوماسي على حساب الكفاح. ورأى الكثيرون أن التوجه نحو تجديد شباب الثورة هو بالفعل ليس عملاً هيناً ويقتضي جهداً كبيراً لإعادة التركيز على إقامة مناطق تكون قواعد للمقاومة في الداخل ضماناً للعمل بمعزل عن العوامل الخارجية المؤثرة، والسلبية في معظمها[٤٢]. ومع ذلك فإن الأمر يتطلب سرعة العمل على تصعيد المقاومة السياسية والعسكرية في الأرض المحتلة ولو بتضحيات كبيرة. ومن مسلسل النقد والنقد الذاتي الذي توالت حلقاته منذ خروج المقاومة الفلسطينية من الأراضي اللبنانية، ما رأته بعض الأصوات القومية من أن منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة وعلى رأسها فتح، رغم كل المد الشعبي العربي، لم تستطع أن تخرج من إسار أزمة انطلاقتها الإقليمية وشعار «مسؤولية شعب فلسطين في تحرير أرضه مع مساندة الشعب العربي»، وهو ما قاد الى المطالبة بهوية فلسطينية مستقلة، ليس فقط في مواجهة الكيان الصهيوني فحسب، وإنما كذلك في مواجهة البلدان والأحزاب والقوى والجماهير العربية. إن هذا النهج، بنظر هذه الأصوات، أضعف

المقاومة الفلسطينية وأوقعها فريسة ضغوط كثيرة وجعلها تصطدم «منفردة» بالتيارات الشعبية العربية، وليس فقط بضغوط النظم العربية. وفي مقابل ذلك رأى هؤلاء، ان الطريق التي وصلتها المقاومة الفلسطينية في مطلع الثمانينات، وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان، لا يمكن فتحها دون التخلص من العقلية الإقليمية التي تسيطر على كثير من قياداتها، ودون الانصياع إلى واقع طبيعة الصراع على أرض فلسطين ومن حولها كصراع عربي - صهيوني، لا تمثل فلسطين سوى نقطة ارتكاز فيه ليس إلا[٤٢].

واضح والحال كذلك، أن أزمة المقاومة في الأرض المحتلة في هذه الفترة مثلت جزءاً من أزمة أكثر اتساعاً وأعمق غوراً، وهي أزمة تعلقت بمسار السياسة الفلسطينية عموماً في مرحلة انحسار المد القومي العربي من حولها. ومع ذلك فإنه خلال الجدل المحتدم والبحث عن السبل البديلة في إطار الواقع المتغير من حول القضية الفلسطينية بخاصة خارج الأرض المحتلة، كانت الأرض المحتلة تشهد تفاعلات كثيرة قادت في نهاية هذه المرحلة إلى تغيير معادلات كثيرة.

هوامش الفصل الأول

(١) إبراهيم الدقاق، «نحو برنامج تنموي من أجل الصمود في الأرض المحتلة،» ورقة قدّمت إلى: جمعية الملتقى الفكري العربي، مؤتمر التنمية من أجل الصمود، القدس، ١٩٨١.

(٢) يوسف أبو سمرة، «الآثار النفسية والاجتماعية للانتفاضة داخل المجتمع الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣) راتب محمد بدوي، «الأوضاع الثقافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية لسكان قطاع غزة،» **شؤون عربية**، العدد ٥٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٦٥.

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، وثائق دورة المجلس، ١١، أيار/مايو ١٩٨٣ والدورة ١٤، شباط/فبراير ١٩٨٩، ومحمد خالد الأزعر، «الفلسطينيون في مصر بين الحاضر والمستقبل،» في: **الفلسطينيون العرب في مصر العربية: بحوث ودراسات**، المشاركون نادرة السراج [وآخرون]؛ تقديم أحمد صدقي الدجاني (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

(٥) انظر موجز الوقائع الفلسطينية في أعداد: **شؤون فلسطينية** (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦).

(٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، وثائق دورة المجلس، ١٢، عمّان، ٧ ـ ٨ تموز/يوليو ١٩٨٤، التي خصصت أعمالها لموضوع التعليم في الوطن المحتل؛ أحمد يوسف أحمد، «الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٦ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ٧، وعدنان عبد الرحيم، «التعليم الفلسطيني: المشكلات والحلول،» ورقة قدّمت إلى: **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٠٥ ـ ٢٢٩. انظر أيضاً:

Lee O'Brien, «Palestinian Universities under Occupation, 15 May - 1 August 1988,» *Journal of Palestine Studies*, vol.18, no. 1 (69) (Autum 1988), pp. 191 - 213.

(٧) براد بيت، «نماذج عالمية من حركات اللاعنف،» في: **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، تحرير سعد الدين إبراهيم (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٣٨.

(٨) مصطفى كامل السيد، «سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية،» في: عبد الوهاب المسيري [وآخرون]، **المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٧٢ - ١٨٨؛ صبري جريس، «حول نتائج انتخابات الكنيست الحادي عشر،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٣٨ - ١٣٩ (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤)، ص ١٧؛ علاء سالم، «الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، ص ١٧٤، ونتان زهافي، «شعار حركة موليدت إما نحن أو هم،» في: التقرير الأسبوعي عن مناقشات الكنيست والأحزاب في إسرائيل (دار الجليل، عمّان، ١٩٨٨/٩/٢).

(٩) الأمم المتحدة، **تقرير عن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٦).

(١٠) انظر على سبيل المثال: عبد الوهاب المسيري، **الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الكرامة والادراك** (القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨٩)، ص ٥٨ - ٦٢؛ اسحق دوتيش، «المشكلة السكانية وعام ٢٠٠٠،» تقرير دار الجليل للنشر رقم (٣٠٩٦)، عمّان، ١٩٨٧/٤/٢٥، نقلاً عن صحيفة: هاتسوفيه، ١٩٨٧/٩/٢٣؛ اليشع أفرات، «الخطر السكاني،» تقرير دار الجليل للنشر رقم (٣١٨٤)، عمّان، ١٩٨٧/١١/١٤، وأرنون سوفير، «الشيطان الديمغرافي في نهاية الحكم الصهيوني،» تقرير دار الجليل للنشر رقم (٣٣٣١)، عمّان، ١٩٨٨/١٠/٢٩.

(١١) من أهم المؤرخين الصهاينة الذين اهتموا بهذا الجانب، يهوشع براور، وله دراسات متعددة في هذا الإطار. أنظر منها. يهوشع براور، «المنطقة الإستراتيجية السياسية في النظرية الأمنية الصليبية،» في: زئيفي رحبعام [وآخرون]، **العمق**

الاستراتيجي في الحروب الحديثة. ندوة إسرائيلية، ترجمة بدر عقيلي، سلسلة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في دائرة الضوء؛ ٣ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٧)، ص ٢٠ - ٣٦، وقاسم عبده قاسم، رؤية إسرائيلية للحروب الصليبية (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣).

(١٢) محمد كاظم مهاجر، «مكوّنات السياسة السكانية للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني (بيروت: دار النضال، ١٩٨٥)، ص ١١٥.

(١٣) موسى سمحة، «التغيرات السكانية في فلسطين،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٩٧. والإحصاءات مأخوذة عن:

Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 1987* (Jerusalem: The Bureau, 1987), p 608,

انظر أيضاً: زياد أبو عمرو، «اقتصاد قطاع غزة، ١٩٤٨ - ١٩٨٤،» ورقة قدّمت إلى: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، ندوة، تحرير جورج العبد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠٧ والإحصائية الخاصة بسكان الضفة تشتمل على سكان القدس الشرقية.

(١٤) انظر التفاصيل في: محمد خالد الأزهري، «النموذج الصهيوني لإدارة الصراع السكاني،» شؤون فلسطينية، العدد ١٩٦ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٣١ - ٥١.

(١٥) انظر. نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨). وحول وقائع تزوير وثائق تدّعي بيع الملاّك الفلسطينيين لأراضيهم، انظر. هآرتس، ٢١/٨/١٩٨٥، و٢٤/٩/١٩٨٥؛ دافار، ١٣/٨/١٩٨٥، ويديعوت أحرونوت، ١٢/٨/١٩٨٥؛ ١٤/٨/١٩٨٥، و١٧/٨/١٩٨٥.

(١٦) حسن عبد القادر صالح، «حرب المياه بين العرب وإسرائيل،» شؤون عربية، العدد ٥٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٥٥ - ٦٨، وغازي اسماعيل ربابعة «سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية،» شؤون عربية، العدد ٥٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٧٠ - ١٧٥.

(١٧) الكونغرس الأميركي، مركز الأبحاث، قسم الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، معدّ، **اقتصاد الضفة والقطاع: مشاكل وآفاق**، دراسات استراتيجية؛ ١٨، دراسات في مشاريع الكيان الفلسطيني؛ ١ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، [د. ت])، ص ١٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧ و٢٤.

(١٩) عاطف علاونة، «آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٥٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي المحتلة،» الدورة ٣٣، أيلول/ستمبر ١٩٨٥، وتقرير ثانٍ حول الموضوع نفسه، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦؛ علاونة، المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٣. انظر أيضاً تفصيلات كثيرة حول الواقع الاقتصادي للأراضي المحتلة في. **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**.

(٢٣) تردّد هذا الزعم الإسرائيلي منذ وقت مبكر. انظر كمثال: بمحانيه (مجلة الجيش الإسرائيلي)، (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧١)، ودافار، ١٩٧٢/١٢/٢٨.

(٢٤) دافار، ١٩٨١/١٠/١٧، وعال همشمار، ١٩٨١/١٠/١٦.

(٢٥) هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤.

(٢٦) رصد إذاعة إسرائيل (١٣ ـ ١٤ آب/أغسطس ١٩٨١).

(٢٧) أنظر: يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٨/١٨، هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤، رصد اذاعة إسرائيل (١٣ ـ ١٤ آب/أغسطس ١٩٨١)، و

Jerusalem Post, 15/8/1981.

(٢٨) عال همشمار، ١٩٨١/٧/٢٠.

(٢٩) جورج بال، **خطأ وخيانة في لبنان. تحليل لمضامين العلاقات الأميركية الإسرائيلية**، نقله إلى العربية عفيف تلحوق؛ قدّم له ستانلي هوفمن (بيروت: الدار العالمية للنشر، ١٩٨٧)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣٠) ذكر شارون ذلك صراحة في مقال له في صحيفة **الهيرالد تريبيون**. انظر: السفير، ١٩٨٢/٩/٢.

(٣١) حول الوضع الاقتصادي للأراضي المحتلة، انظر: **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، وصبري جريس، «ملامح لمرحلة جديدة،» **شؤون فلسطينية**، الأعداد ١٢٩ - ١٣١ (آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٨ - ٣٧.

(٣٢) «المشروع الفرنسي - المصري المشترك والمقدّم أمام مجلس الأمن، ٢ تموز/يوليو ١٩٨٢،» **شؤون عربية**، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣٣) «مبادرة ريغان، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢،» **شؤون عربية**، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٢٣٢ - ٢٣٦.

(٣٤) «قمة فاس، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢،» **شؤون عربية**، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٢٣٦

(٣٥) «مقترحات الرئيس برجنيف حول التسوية في الشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٣٦) حول تطور مفهوم الخيار الأردني، انظر: محمد خالد الأزهري، «القضية الفلسطينية وتطور مفهوم الخيار الأردني،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨).

(٣٧) محسن عوض، **الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧ - ١٢٩.

(٣٩) للمزيد من التفاصيل حول تقويم واقع المقاومة في الأرض المحتلة في مطلع الثمانينات، انظر: «ندوة قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، والعدد ١١٩ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١).

(٤٠) صحيفة الشعب (الأردن)، ١٩٨٢/٢/٢١.

(٤١) كمثال لهذا الرأي، انظر: مصطفى كامل السيد، «البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر،» في: عبد المنعم المشّاط [وآخرون]، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١١١ ـ ١١٥.

(٤٢) صبري جريس، «عشرون عاماً من الكفاح المسلح. نحو نظام فلسطيني جديد،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٤٢ ـ ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٥)، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٧، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٤٣) كمثال لهذا التصوّر، انظر: طلال الخالدي، **المقاومة الفلسطينية: نظرة إلى الماضي ونظرة إلى المستقبل** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٥).

الفصل الثاني
بين المقاومة المدنية والمقاومة المسلحة

أولاً: المقاومة المدنية

سبقت الإشارة إلى أن إسرائيل كانت تغزو لبنان وتسعى إلى تدمير البنية المؤسساتية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير، ونصب عينيها خلق البديل السياسي للمنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفك الارتباط بين سكان هاتين المنطقتين ومنظمة التحرير وفلسطينيي الخارج، من ناحية أخرى. لذلك، تعرضت القوى الوطنية في الداخل، وبخاصة تلك التي يظن إرتباطها بالمنظمة، لهجمة موازية للهجوم على المنظمة في الخارج. ففرضت الإقامة الجبرية على معظم رؤساء البلديات المنتخبين عام ١٩٧٦ (والمقالين بعد ذلك) وبقية رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية والرموز الوطنية، لمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي[1]. وعلى الفور أعلنت غالبية المجالس البلدية والقروية تعليق أعمالها، وصرح أعضاؤها بأن الخطوات الإسرائيلية تأتي مترافقة مع ما

يحدث في لبنان من محاولة لتحطيم منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كانت القوى الوطنية على وعي شديد بأن ما يحدث في لبنان ما هو إلا امتداد لما يجري في الأرض المحتلة. وتميز استنكار هذه القوى للأحداث والوقائع التي أثارتها إسرائيل إبان الغزو، داخل الأرض المحتلة وخارجها، بالالتزام بشرعية تمثيل منظمة التحرير وخطها السياسي. وقد أصدرت القوى والهيئات الوطنية في الضفة والقطاع عدداً من البيانات التي وجهت إلى الداخل، أو إلى الرأي العام العربي، أو إلى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية. وتقدم هذه البيانات مادة غنية عن المواقف النضالية للقوى الوطنية في الأرض المحتلة، كما تفصح عن تبلور مواقف سياسية تجاه ما يجري حولها.

ففي ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢، أي غداة بداية الغزو الإسرائيلي للبنان مباشرة، أصدر رؤساء بلديات الضفة والقطاع بياناً موجهاً إلى الجماهير الفلسطينية في الداخل[٢]، جاء فيه أن رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة يستنكرون الحملة الإسرائيلية ضد إخواننا الفلسطينيين في الجنوب اللبناني، التي تستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لتمرير الحلول التصفوية، ويدينون الصمت العربي، ويطالبون كافة الأشقاء العرب بالقيام بالالتزام القومي والوطني تجاه الشعب الفلسطيني، ويناشدون كافة القوى المحبة للسلام في العالم العمل على وقف ما يرتكب ضد شعبنا، ويؤكدون أن منظمة التحرير الفلسطينية

ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تقوده لتحقيق تطلعاته الوطنية في التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[٣].

وفي بيان ثانٍ أصدرته البلديات في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢، بعد استكمال حصار بيروت من جانب القوات الإسرائيلية، تم التأكيد على المعاني التي أوردها البيان السابق. ولكن هذا البيان أشار بالسلب إلى الموقف العربي الرسمي، بسبب «الامتناع عن تقديم يد العون لجماهير الشعب الفلسطيني واللبناني». كما أشار هذا البيان إلى الموقف الأمريكي شاجباً إياه نظراً إلى «تآمره على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه»[٤].

ولعل البيان الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ هو الأكثر إيضاحاً لموقف القوى الوطنية في الأرض المحتلة، تجاه الوقائع التي تلاحقت في ذلك الحين[٥]. فقد صدر ذلك البيان باسم كافة الهيئات الوطنية في الضفة والقطاع، وتواكب مع انتهاء خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقيام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بطرح مشروعه الخاص بتسوية قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي (الشرق الأوسط في المفهوم الأمريكي). وبعد أن وجه البيان تحية خاصة إلى السياسة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال أحداث لبنان، أشار مرة أخرى إلى سلبية المواقف العربية، وإلى صحة الموقف الذي أعلنه مؤتمر القمة العربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، الرافض لاتفاقات كامب

ديفيد؛ كما أعلن رفضه لما تضمنته مبادرة ريغان. وأهم من هذه المواقف التي أعلن عنها البيان، والتي تتضمن تحديد رؤية القوى الوطنية في الأرض المحتلة للدور العربي وللموقف الأمريكي ودور منظمة التحرير الفلسطينية، أعلن الموقعون على البيان خمس نقاط أساسية حددوا فيها، باستثناء الموقف من المبادرة الأمريكية الجديدة، المطالب الوطنية الفلسطينية التقليدية. فقد تضمنت النقاط الحديث عن وحدة الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب. وأكدت على أن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة ليست موضع مساومة، وأن الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال الإسرائيلي وجميع افرازاته الاستيطانية وإداراته المدنية. ويرفض، كذلك، محاولات احتواء منظمة التحرير، ويؤكد على ضرورة استقلال القرار الفلسطيني، وأن مشروع الرئيس ريغان يهدف الى جني ثمار العدوان الإسرائيلي على لبنان ومنظمة التحرير، وهو لا يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني، ويصر على التمسك باتفاقات كامب ديفيد المرفوضة فلسطينياً.

وفي السياق ذاته وجهت المؤسسات الوطنية في الأرض المحتلة رسائل إلى الرأي العام العالمي[٦]، والأمين العام للأمم المتحدة[٧]، أكدت خلالها مواقفها السابقة.

وفي مواكبة المواقف التي أكدتها هذه الوثائق، شهدت أشهر النصف الثاني من عام ١٩٨٢ العديد من مظاهر المقاومة المدنية،

كالمظاهرات التي أدى فيها العنصر الطلابي دوراً بارزاً، حتى اضطرت سلطات الاحتلال لإغلاق جامعة بيرزيت في ٨ تموز/يوليو ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أشهر[٨]، والاعتصامات التي تضمنت اعتصاماً نسائياً كبيراً في المسجد الكبير في نابلس[٩].

كذلك، كانت المجازر التي ارتكبت في المخيمات الفلسطينية في بيروت (صبرا وشاتيلا) بعد خروج المقاومة منها، من بين أهم الأحداث التي أثارت استنكار أبناء الأرض المحتلة. فاندلعت التظاهرات ومظاهر الاحتجاج المختلفة في الذكرى الأربعين لشهداء المجازر، سقط خلالها أحد الشهداء، من مخيم بلاطة في جوار نابلس، برصاص قوات الاحتلال[١٠].

لقد جاءت هذه المواقف التضامنية في وقت دقيق بالنسبة إلى مسيرة القضية الفلسطينية، بحيث تعرضت منظمة التحرير لمحنة شديدة حتى ظن البعض أن الطريق قد أصبحت ممهدة أمام زوالها وإمكانية تصعيد قيادة بديلة من الداخل، تقبل بالتعامل في إطار مخطط الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد. وبذلك أزالت التحركات السياسية في الضفة والقطاع الشكوك حول امكانية تحول ولاء أبناء الأرض المحتلة عن منظمة التحرير وأهدافها.

كذلك، شهدت هذه المرحلة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) عدداً من الانتفاضات الشعبية، وإن بشكل محدود مقابلة بالانتفاضة الكبرى التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (كما سنرى). ويمكن

تعريف الانتفاضة بصفة عامة بأنها «مظهر للمقاومة يتسم بشموله في المكان والمشاركة الجماهيرية وامتداده في الزمان، ويتضمن استخدام أنماط المقاومة المدنية العنيفة واللاعنيفة أو أنماط المقاومة العسكرية العنيفة، أو يجمع بينهما معاً»:

١ ـ حدثت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٥ وبخاصة في شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل، وهي الخامسة في ترتيب الانتفاضات منذ وقوع الاحتلال عام ١٩٦٧. فقد وقعت الانتفاضة الأولى عام ١٩٦٧؛ الثانية عام ١٩٧٤؛ الثالثة عام ١٩٧٦، والرابعة عام ١٩٨٢[11]. وبدأت كرد فعل لممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان الضفة في مخيمي الدهيشة والجلزون، التي أخذت شكل اقتحام للمخيمين (بالقرب من بيت لحم)، واعتقال عشرات الشبان بتهمة تأييد منظمة التحرير والقاء القنابل الحارقة والحجارة على المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة.

والواقع أن ما قام به سكان المخيمين، من هجوم على المستوطنين، لم يكن أكثر من محاولة للدفاع عن النفس إزاء تخطيط المستوطنين المنتمين إلى حركة هتحيا (النهضة) الارهابية، لتوسيع نطاق مستوطناتهم بالاستيلاء على الأراضي المجاورة لها.

ورغم كل ممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان مخيمي الدهيشة والجلزون، لجأ المستوطنون بدورهم إلى اجراءات أكثر صرامة، وقامت بعض مجموعاتهم بمطاردة الشباب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى إثارة روح التحدي لدى سكان الضفة

فلسطينية على نحو تجسد في مناخ «انتفاضة» امتدت إلى الجامعات، وبخاصة جامعتي النجاح وبيرزيت، فضلاً عن مشاركة عدد كبير من قرى الضفة.

تميزت هذه الانتفاضة باستخدام قنابل المولتوف، إلى جانب مختلف أشكال التظاهرات والمسيرات، كما تميزت بتواكبها مع تصاعد المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، التي استحوذت على الاهتمام العربي، الأمر الذي أدى إلى نوع من التعتيم على ما جرى في الضفة والقطاع في ذلك العام. ويلاحظ أن هذه الانتفاضة بلغت أوجها خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٥، مما دعا إلى القول إن ذلك التصعيد عبر عن استجابة أبناء الأرض المحتلة لقرار المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية الذي نادى بضرورة تصعيد المقاومة في ذلك الحين.

وقد شهدت الأرض المحتلة موجة أخرى من التصعيد ضد قوات الاحتلال إثر الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)[١٢].

٢ ـ أما الانتفاضة الثانية فاندلعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وكانت الأعنف منذ انتفاضة يوم الأرض عام ١٩٧٦[١٣]. وكان من نتائجها سقوط أربعة شهداء وخمسة وعشرين جريحاً وعشرات من المعتقلين من أبناء الضفة والقطاع، وذلك خلال ثلاثة أيام (٤ ـ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦). وقد بدأت

الوقائع عندما نظم طلاب جامعة بيرزيت اضراباً، للتعبير عن احتجاجهم على اقامة حواجز الجيش الإسرائيلي على طريق الجامعة، الأمر الذي تكرر في ذلك الحين على مدار أربعة أسابيع متتالية، وهو ما مثّل، عملياً، اغلاقاً غير معلن للجامعة. فلا يرفع الجنود الحاجز إلا بعد مرور سبع ساعات على بداية اليوم الدراسي، الأمر الذي يعني إضاعة فعلية لوقت الدراسة. وعلى أي حال انتهت عملية الاحتجاج الطلابي بملاحقة الجنود للطلاب داخل حرم الجامعة وإطلاق النار عليهم عن مسافة قريبة، فقتل طالبان وأصيب اثنا عشر آخرون بجراح[١٤].

لم تتوقف الأحداث عند حدود ما شهدته جامعة بيرزيت، فقد التهبت المشاعر الجماهيرية في مختلف أنحاء الأرض المحتلة، وبخاصة بعدما أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي، في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ أن «الجنود قد عملوا خلال الأحداث كما ينبغي بهدف منع حوادث الاخلال بالنظام»، فأعلن الاضراب والحداد في كبريات مدن الضفة والقطاع لمدة ثلاثة أيام، احتجاجاً على مقتل الطالبين. ونتيجة أحداث التظاهر التي واكبت الاضراب العام، سقط مزيد من القتلى والجرحى.

وبانتهاء عام ١٩٨٦، كانت حصيلة من استشهد برصاص قوات الاحتلال خلال ذلك العام واحداً وعشرين مواطناً من الضفة والقطاع.

في واقع الأمر أن انتفاضة كانون الأول/ديسمبر تبوأت موقع

الـذروة على رأس تصـاعد المقـاومة وتـطورها الحثيث منـذ كانـون الثـاني/ينـايـر من عـام ١٩٨٦. فقـد شهـد مـطلع العـام جملة اعتـداءات على المسجـد الأقصى في القدس والحـرم الابراهيمي في الخليـل، وصلت إلى حـد قيـام نـواب حـركـة «هتحيـا»، ومعهم أعضاء لجنة الشؤون الداخلية بـالكنيست وعدد من الحـاخامـات، بمحـاولة اقتحـام المسجـد الأقصى والصـلاة فيـه(١٥). كـما حـاولت مجموعات من حركة «كـاخ» اقتحام الحـرم القدسي أكـثر من مرة. ومعنى ذلك أن محاولات الاعتداء على المقدسات الإسلامية ضمت عناصر حكومية رسمية إلى جـانب قوى ارهـابية غـير رسمية، وفي ذلـك إشارة إلى تشجيـع الحكومـة الإسرائيليـة لعمليـات ارهـاب سكـان الأرض المحتلة واستفزاز مشـاعـرهم، من خـلال ارهـاب الـدولـة الـرسمي. تنـامى هـذا الاتجـاه وتبلورت مـلامحـه داخـل إسرائـيـل، تجـاه الأرض المحـتلة وخـارجـهـا، في منـتـصـف الثمانينات(١٦).

في ذلك الحين تصدى سكان القدس والخليل والقـرى المجاورة لـلإسرائيليـين لمنعهم من تحقيق مـآربهم. والمـلاحظ أن ذلـك التصدي تم، في جانبه العملي، من جـانب القوى الشعبيـة بمعزل نسبي عن الهيئـات الإسـلاميـة شبـه الـرسميـة في القـدس، مثـل المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة الوطنية العربية واللجنة الـوطنية للبلديـات العربيـة، التي أصـدرت بيـانـات شجبت فيهـا السلوك الإسرائيلي وحذّرت من عواقبه(١٧).

كذلك، شهد عام ١٩٨٦ خروج تظاهرات شعبية أو القيام باعتصامات أو إرسال مذكرات للهيئات الدولية، كتعبير عن إحياء مناسبات مختلفة، كذكرى يوم الأرض (٣٠ آذار/مارس)؛ وذكرى مذبحة صبرا وشاتيلا (١٨ أيلول/سبتمبر)؛ ذكرى مذبحة كفر قاسم (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر) وذكرى وعد بلفور (٢ تشرين الثاني/نوفمبر). هذا فضلاً عن بروز هذه الأشكال من المقاومة عند حدوث شكل معين من أشكال القمع الذي تقوم به قوات الجيش أو الشرطة أو المستوطنون ضد أبناء الضفة والقطاع[١٨].

مهما يكن من أمر، فقد كانت القوة التي تحركت بها انتفاضة كانون الأول/ديسمبر انطلاقاً من جامعة بيرزيت، وتضافرت بقية الجامعات معها على الفور، ثم تنادت بقية الجماهير في المدن والقرى للالتفاف حولها، كان ذلك كله بمثابة تعبير عن الدور الوطني المتنامي للجامعات الفلسطينية الست في الأرض المحتلة[١٩]. وكان مما لفت نظر سلطات الاحتلال، في سياق هذه الانتفاضة، إلى جانب سرعة رد الفعل والتجاوب الجماهيري، مدى الانضباط والتنظيم أثناء التظاهر رغم الحماس الكبير. وتعود دهشة القيادة الإسرائيلية، في حقيقة الأمر، إلى تصورها في ذلك الحين، أنها قد استطاعت كسر روح المقاومة في الأرض المحتلة، وبخاصة في أنماطها الجماهيرية الواسعة (الانتفاضات)، بعد أن أوشك الاحتلال على إكمال عامه العشرين[٢٠].

٣ ـ وسط حالة الدهشة الإسرائيلية المشار إليها، لم يكد يمضي

سوى أسبوعين حتى كانت مدينة خان يونس (قطاع غزة) بؤرة لانتفاضة أخرى هي الثالثة في هذه الفترة، وذلك في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. فعلى إثر صدور أمر إبعاد بحق أحد المواطنين الشبان، بحجة أنه عنصر قيادي محرض بين الشباب، خرجت المدينة في تظاهرات عنيفة تندد بالاجراء الإسرائيلي. ثم اتسع نطاق التظاهر إلى بقية مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع. ومرة أخرى مارست الجامعات دوراً مميزاً. وكان قذف رموز الاحتلال بالحجارة هو الطابع الغالب المصاحب لأعمال التظاهر، بينما كان إطلاق الرصاص هو الطابع الغالب على رد الفعل الإسرائيلي، وقد سقط بفعل ذلك شهيد وعدد كبير من الجرحى واعتقل ما ينيف على ١٣٠ شاباً. واستمرت حركة الانتفاضة نحو أسبوع[٢١].

هذه الانتفاضات التي جاءت موازية لظاهرة اتساع نطاق العمليات الفدائية المسلحة كما سنرى، تولدت بفعل عدد من العوامل، أهمها:

أ - ان الظروف السيئة التي مرت بها منظمة التحرير عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، بخاصة الانشقاق في حركة فتح حجر الزاوية في المنظمة، أدت إلى تفاقم الضغوط الإسرائيلية في محاولة لاهتبال فرصة الأزمة الفلسطينية من أجل تمرير البضائع السياسية المرفوضة سابقاً. وكان على رأس هذه الضغوط العمل على الترويج لمشروع الحكم الذاتي، ودعم تجربة «روابط القرى» كبديل مرشح

للتفاوض حول مستقبل الأرض المحتلة في إطار مشروع الحكم الذاتي. والواقع أن روابط القرى طرحت في البداية عقب الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦ والتي اكتسحها مؤيدو منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأ تنفيذها فعلياً بدءاً من ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٨ عندما دعت سلطات الاحتلال رسمياً إلى انشاء أول رابطة قرى لمحافظة الخليل في الضفة الغربية. وبينما كان الهدف المعلن لهذه الرابطة، وما تلاها من روابط، حل المنازعات بين السكان ومعاونة المزارعين وتحديث الزراعة، فإن الهدف الحقيقي تمثل - كما سبقت الاشارة - في ايجاد مفاوض فلسطيني في الداخل يتولى تنفيذ الشق الفلسطيني من اتفاقات كامب ديفيد. وإدراكاً من الجماهير ومنظمة التحرير الفلسطينية بحقيقة هذه الأهداف، شكلت «روابط القرى» أحد الرموز المتعاونة مع الاحتلال التي تعرضت لغضبة الجماهير مرة تلو الأخرى، حتى اضطرت سلطات الاحتلال الى تسليح أعضائها. لكن ذلك لم يمنع القوى الوطنية من مطاردة رؤساء الروابط، واغتيال أحدهم، وهو رئيس رابطة قرى رام الله في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. وإضافة إلى تجريم منظمة التحرير لهذه الروابط والمنضمين اليها، فقد اعتبرت الحكومة الأردنية أعضاء الروابط متعاونين مع «العدو» وأعطتهم في ٣ آذار/مارس ١٩٨٢ مهلة شهر للانسحاب من هذه الروابط، وإلا وقعوا تحت طائلة القانون الأردني وامكانية محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة قد تصل حدّ الاعدام. ومع ذلك لم يرعو أعضاء الروابط، فأصدروا جريدة أسبوعية تنطق باسمهم بعنوان أم القرى، وقد

صدر العدد الأول منها في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢ أي بعد وقوع الغزو الإسرائيلي للبنان بأسبوعين[٢٢].

على أي حال فقد كانت المعارضة الجماهيرية للتجاوب مع رموز الروابط وفشل هذه الرموز في تحقيق الاستقطاب الجماهيري، طوال أكثر من ستة أعوام، من العوامل التي أجبرت سلطات الاحتلال على الاعتراف بفشل التجربة وفض هذه الروابط كلية عام ١٩٨٤.

ب ـ شيوع المصطلح الأمريكي المولد، الإسرائيلي بالتبني، حول «تحسين معيشة السكان في الأرض المحتلة». وكان من الضروري أن يتم التعبير عملياً عن الرفض الفلسطيني للأهداف السياسية القريبة والبعيدة لهذا الاتجاه، والتي كان جوهرها التأثير في قوة نفوذ المنظمة في الأرض المحتلة[٢٣].

لقد كانت المساعي الهادفة إلى تحجيم نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين الأمريكي والإسرائيلي، مساعي جادة وملحة، لأن تداول الحديث في الولايات المتحدة وإسرائيل عن تحسين نوعية الحياة، اقترن بالتوسع في كشف النقاب عن نشاط لرجال أعمال من العرب واليهود المقيمين في الولايات المتحدة، بقصد إقامة مشروعات في الأرض المحتلة بعيداً عن نفوذ المنظمة وأموالها وأموال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة التي أنشئت عام ١٩٧٨. وكانت صحيفة عال همشمار الإسرائيلية قد أشارت إلى هذه النشاطات لأول مرة يوم

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤. وفي الاتجاه نفسه، لوحظ أن سلطات الاحتلال قد قبلت طلبات لافتتاح ٣ مصارف في الضفة الغربية، رغم نفي إسرائيل لهذا الأمر[٢٤].

إن هذه الخطوات إلى جانب تزايد الضغوط الارهابية الإسرائيلية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية (نتيجة اغلاق الأردن للجسور المفتوحة أمام تجارة الأرض المحتلة)، قد خلقت من ناحية أجواء من القلق والاستياء داخل الضفة والقطاع، ولكنها، من ناحية أخرى، شحذت الشعور الوطني ومهدت الطريق أمام الجهود الرامية إلى تصعيد المقاومة السياسية والمسلحة، المنظم منها والعفوي. لذلك، كانت انتفاضة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، كما سبق الذكر، الأعنف منذ عشرة أعوام خلت.

ما لا شك فيه، أن الانتفاضات تكتسب أهميتها من كونها ذات طبيعة خاصة في رفض الاحتلال ومقاومته، لأنها ـ كما عرفناها ـ تتسم باتساع نطاقها المكاني وامتدادها الزمني وشمولها كافة أنماط المقاومة المدنية (كرفض الأوامر ورفع المطالب والاعتراض على اجراءات معينة مثل مصادرة الأراضي أو أوامر الابعاد بحق العناصر الوطنية. . . الى جانب رفع الأعلام والاضراب والتظاهر المصحوب برشق رموز الاحتلال)، هذا علاوة على قليل أو كثير من المقاومة العسكرية، بحسب الأحوال. ان هذه المظاهر تجعل من الانتفاضات وقائع تستقطب الاهتمام السياسي والاعلامي وتوجه الأنظار نحو الأرض المحتلة. ومع ذلك، فقد شهدت

الأراضي المحتلة مختلف أنماط المقاومة المدنية منذ عام ١٩٨٢ دون أن تستقطب الاهتمام اللازم. ومن ذلك لجوء السكان إلى القضاء أحياناً من أجل التعامل مع قضايا مصادرة الأراضي أو المنع من السفر أو الطرد والإبعاد أو اغلاق بعض المؤسسات الصحافية والنقابية.. وإن كان اللجوء الى هذا النمط الذي تصنفه بعض المصادر كنمط من أنماط المقاومة المدنية في أشكالها الدنيا، قليلاً بصفة عامة، لأن القضاء الإسرائيلي لا ينصف ـ غالباً ـ السكان بصفته قانوناً وضعته سلطات الاحتلال وتنفذه. هناك، أيضاً، عمليات توزيع المنشورات، بخاصة في الأوقات التي تتطلب التعريف بالمهام النضالية أو طمأنة السكان إلى وجود قوى منظمة إلى جانبهم في الداخل، أو عند تهديد بعض العناصر المتواطئة، والتي لم تعد منها منطقة محتلة عبر التاريخ. وتنتمي عمليات رفع الاعلام خلال التظاهر، أو من دونه، إلى المقاومة المدنية، فهي تعبير رمزي بالغ الدلالة. ويضاف إلى هذه الأشكال الاضرابات التي ينظمها المعتقلون في السجون الإسرائيلية والتي لم يخل منها عام من الأعوام منذ بداية الاحتلال، ويتم أحياناً تنظيم اضرابات خارج السجون في تعبير عن التضامن مع المعتقلين[٢٥].

عرفت الأراضي المحتلة في هذه الفترة، بشكل عام، تصعيداً في النضال المدني بكافة أنماطه، ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١) والشكل رقم (٢ ـ ١) هذه الظاهرة خلال الأعوام الثلاثة ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٧[٢٦].

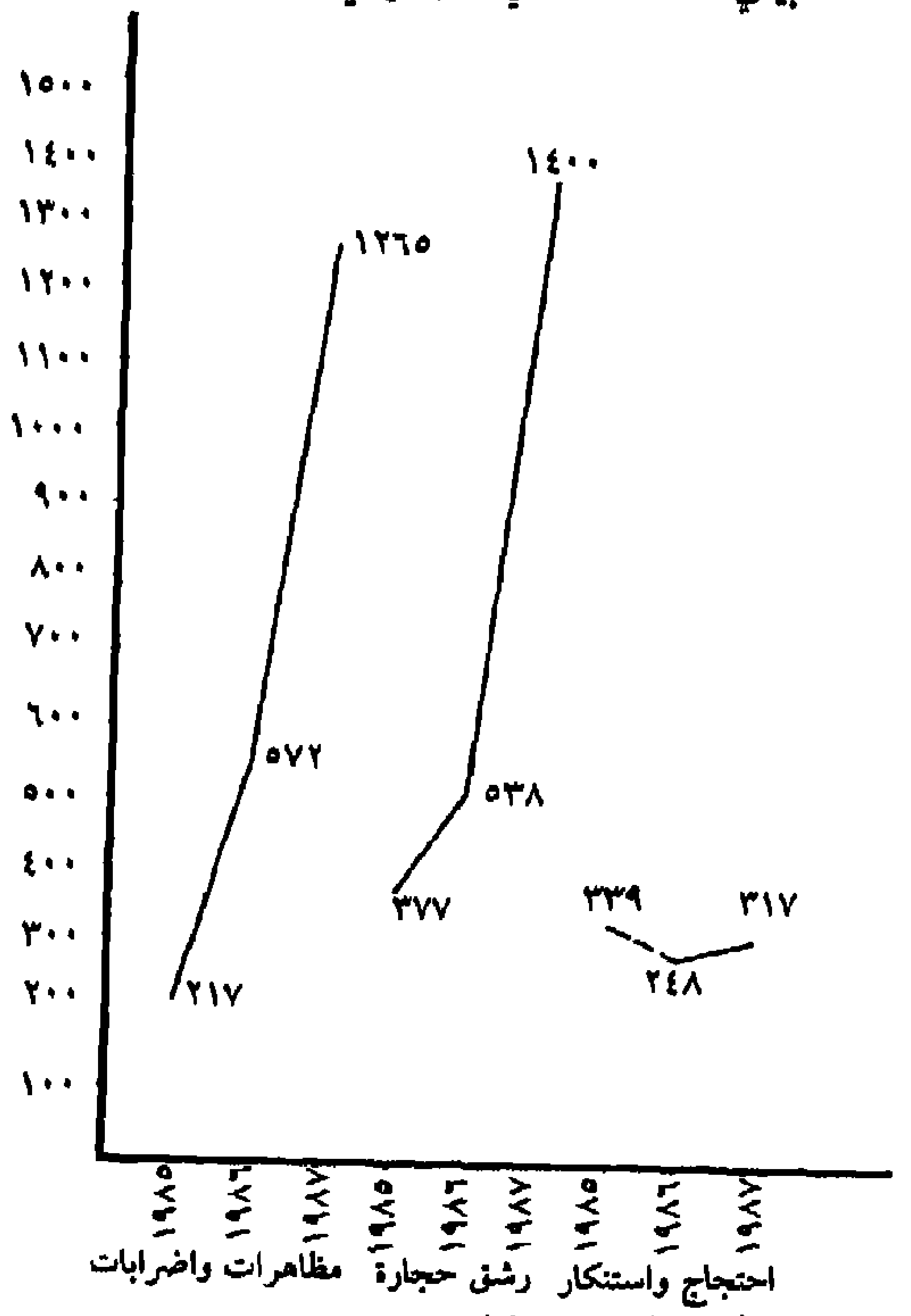
جدول رقم (٢ - ١) النضالات المدنية، ١٩٨٥ - ١٩٨٧

السنة / الشهر	١٩٨٥				١٩٨٦				١٩٨٧			
	مظاهرات اضراب اعتصام	استنكار احتجاج مطالب	رشق بالحجارة ورفع اعلام	المجموع	مظاهرات اضراب اعتصام	استنكار احتجاج مطالب	رشق حجارة رفع أعلام	المجموع	مظاهرات اضراب اعتصام	استنكار احتجاج مطالب	رشق حجارة رفع أعلام	المجموع
كانون الثاني/يناير	١٦	٤٥	٤٦	١٠٧	١١	١٥	٢٥	٥١	٢٤	١٧	٥٤	٩٥
شباط/فبراير	١٨	٢٨	٣٦	٨٢	٩	٢١	١١	٤١	١٢٧	١٣٠	١٢٤	٣٨١
آذار/مارس	٢١	٣٨	٤٨	١٠٧	١٩	١٣	١٠٨	١٤٠	٦٤	١٥	٥٨	١٣٧
نيسان/ابريل	٤٠	٣٧	٦٧	١٤٤	٥٠	٢٨	٤٠	١١٨	١٣١	١٦	١١٢	٢٥٩
أيار/مايو	٣٨	٢٠	٣٧	٩٥	١٠	١٧	٢٧	٥٤	٣٢	٨	٥٢	٩٢
حزيران/يونيو	٦	٢٣	١٦	٤٥	٧	٢١	٣٢	٦٠	٤٣	١٥	٢٥	٨٣
تموز/يوليو	١٠	٢٤	٤	٣٨	١٢	١٤	٩	٣٥	٦	٦	٧	١٩
آب/أغسطس	٤	٢٠	٩	٣٣	٩	٥	٢٥	٣٩	١٧	١٢	١٥	٤٤
أيلول/سبتمبر	١٧	٣١	٤٣	٩١	٢٣	٩	٣٩	٧١	٥١	١٤	٤٨	١١٣
تشرين الأول/أكتوبر	٢٣	٣٣	٣٨	٩٤	٢٧	١٥	٢٥	٦٧	١٥٨	١٣	١٤٦	٣١٧
تشرين الثاني/نوفمبر	١٠	٢١	٢٢	٥٣	٣٦	٦٤	٦٨	١٦٨	٨٥	١١	٧٧	١٧٣
كانون الأول/ديسمبر	١٤	١٩	١١	٤٤	٣٥٩	٢٦	١٢٩	٥١٤	٥٢٧	٦٠	٦٨٢	١٢٦٩
المجموع العام	٢١٧	٣٣٩	٣٧٧	٩٣٣	٥٧٢	٢٤٨	٥٣٨	١٣٥٨	١٢٦٥	٣١٧	١٤٠٠	٢٩٨٢

المصدر: فلسطين المحتلة، ١٩٨٥ - ١٩٨٧: الصمود والتحدي، إشراف عبد الفتاح الحيوسي (عمّان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨)، ص ١٣

شكل رقم (٢ - ١)

الخط البياني للنضال المدني الجماهيري، ١٩٨٥ - ١٩٨٧



المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤.

إن قـراءة تحليليـة للبيـانـات التي يتضمنهـا الجـدول والشكــل السـابقان، تـوضح أن المسـار العام لأنمـاط المقاومـة المدنيـة أخـذ يتصاعد منذ عام ١٩٨٥.

وتفصيـلاً، يلاحظ أن نمط الاحتجـاج والاستنكـار، الـذي يعـبر عن الحـد الأدنى من ردود الفعــل الجمـاهــيرية تجـاه سلوك المحتلين الإسرائيليين، هو أدنى هذه المظاهـر، فهو يتكـرر في حده الأقصى (عـام ١٩٨٥) في ٣٣٩ مرة فقط. ولعـل في هبـوط نسبـة الاحتجاج والاستنكار مقابل الأنماط الأكثر ايجـابية (رشق الحجـارة والاضرابـات والتظاهـرات)، مـا يـدل عـلى جنـوح أبنـاء الأرض المحتلة إلى الفعـل الذي يشعـرون بـأنـه أكـثر تـأثيـراً وتعبيـراً عن رفضهم لـلاحتلال، كـما يدل عـلى فقدان ثقتهم في جـدوى رفـع العـرائض والاستنكـار أمــام سلطات احتـلال لم تتعـود أن تقيم للاستنكار والادانـة، سواء من سكـان الأرض المحتلة أو حتى من المجتمع الدولي وقواه المختلفة، أي وزن.

يلفت النظر، أيضاً، أن تطور المقاومة في نمطيها المتعلقين برشق الحجارة والتظاهر والاضراب قد تم خلال الأعوام ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٧ في صورة قفزات كبرى. فقد تضاعفت عمليات التـظاهر والاضراب ست مـرات (من ٢١٧ عملية عـام ١٩٨٥ إلى ١٢٦٥ عملية عام ١٩٨٧)؛ بينما تضاعفت عمليات الرشق بالحجارة أربع مـرات (من ٣٧٧ عمليـة عــام ١٩٨٥ الى ١٤٠٠ عمليـة عــام ١٩٨٧). ان هـذه القفزات الكـبرى، بخـاصـة الفـارق في عـدد

العمليات بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، تعود، من دون شك، إلى ما أحدثته بداية الانتفاضة الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ من تحول كبير في مسار المقاومة في الأرض المحتلة.

جدير بالذكر في هذا الموضع أنه نتيجة للتحدي الثقافي للاحتلال الصهيوني ومحاولات استلاب الوعي الجمعي للسكان، بما في ذلك عاداتهم وتقاليدهم، ونسبها للثقافة اليهودية (والإسرائيلية)، تضافرت الجهود الفلسطينية في مطلع الثمانينات في سبيل احياء التراث الفلسطيني من أدب وفولكلور وتسجيله وممارسته، وانشاء دور نشر للأدب المحلي وتوزيعه. وكذلك نقل الأدب العربي من الخارج وإعادة نشره وتأسيس المجلات والجرائد السياسية والأدبية والفكرية، في استغلال لأي هامش قانوني يفلت من قبضة سلطة الاحتلال.

وما كان لهذه الأنماط من المقاومة أن تنمو، دون الاهتمام الذي أولته القوى الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها لإقامة المؤسسات الوطنية على أرض الضفة والقطاع. وتشمل هذه المؤسسات التنظيمات الطوعية الشعبية والمنظمات المهنية والنسائية والتعاونيات التي اهتمت جميعها بتعبئة قطاعات هامة من السكان ورعاية حقوقهم ومصالحهم[٢٧].

لقد كان لهذه التنظيمات دور بالغ الأهمية في اتباع نهج «التنمية من أجل المقاومة». فقد وفرت هذه الحركة المؤسساتية أطراً تنظيمية ملائمة لدعم أبناء الأرض المحتلة وبخاصة في تلك

الجوانب التي أهملتها سلطات الاحتلال على الصعد الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والمهنية. ورغم أن بروز بعض الأخطاء والعقبات في تنفيذ استراتيجية الصمود الفلسطيني، وفي الجانب الاقتصادي منه بوجه خاص، إلا أن للجهود المؤسساتية دورها في العمل على رفع مستوى حياة المواطنين الفلسطينيين. ومن هذه المؤسسات ما كان له دوره الملموس في مواجهة عسف هذه السلطات. يذكر في هذا الشأن «جمعية القانون في خدمة الإنسان» التي تمارس عملها في مدينة رام الله في الضفة الغربية، وتقدم خدمات قيمة للمواطنين تتضمن توفير المحامين للدفاع عن المعتقلين وقضاياهم وتوعية المواطنين بحقوقهم، كما تلجأ من خلال بعض النشرات إلى التعريف، على نطاق دولي، بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وتقوم بترجمة وتلخيص آخر القوانين العسكرية. و«جمعية انعاش الأسرة» وهي من أنشط الجمعيات الاجتماعية الثقافية في الأرض المحتلة، التي استطاعت توفير فرص عمل كثيرة لعدد من الأسر ذات الدخل المحدود من خلال مشروعاتها الاقتصادية، إضافة إلى اشرافها على روضة أطفال وحضانة أطفال وبعض المراكز الانتاجية، وانشائها متحفاً للتراث الشعبي الفلسطيني. وهناك اللجان النسائية المتعددة، ولجان الرعاية الطبية، والعيادات الصحية المتنقلة التي تعوض نقص الخدمات الصحية لسلطة الاحتلال وبخاصة في الأرياف، بأسعار زهيدة أو دون أجر، وتعاونيات الإسكان التي تسعى إلى توفير المساكن الملائمة لتثبيت المواطنين على أراضيهم[٢٨].

وفي أول محاولة من نوعها في الوطن العربي، أنشأ المحامي الفلسطيني الأصل، الأمريكي الجنسية، مبارك عوض في القدس الشرقية «المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف في القدس». وتتمثل نشاطات هذا المركز في مجال تطوير المقاومة المدنية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد رأى عوض أن من الأدوات التي يمكن تطبيقها في هذا الإطار التظاهرات كتعبير عن الاحتجاج، والإعاقة التي تعني إعاقة السلطات الإسرائيلية عن تطبيق خططها الجائرة وتتدرج من سد الطرق وقطع الكهرباء حتى الوقوف في وجه البلدوزورات (لمنع السلطات من مصادرة الأرض مثلاً)، ورفض التعاون وهو ما يمكن تصعيده إلى مستوى العصيان المدني، والمضايقة التي تدور حول التركيز على المظاهر النفسية لمضايقة الإسرائيليين، والمقاطعات الاجتماعية والسياسية، والاضرابات ذات الآجال المختلفة والمحددة الأهداف سلفاً، والتضامن الداخلي بين أبناء الأرض المحتلة، والتضامن الداخلي ـ الخارجي بين أبناء فلسطين عموماً، وخلق المؤسسات البديلة لمؤسسات الاحتلال، والعصيان المدني الذي يتبوأ قمة اللاعنف ويأتي كمرحلة متطورة من النضال السياسي اللاعنيف[٢٩].

لقد كان لهذه الأشكال المؤسساتية أثر قوي في البحث عن وسائل أخرى مكملة أو رديفة للأنماط المقاومة المسلحة العنيفة. وكان بروزها في توقيت مناسب تماماً بعد أن صار الاحتلال واقعاً قائماً وجاثماً لنحو عشرين عاماً، وأصبح من بين أهدافه إقرار الأمر الواقع وتكريسه.

وادراكاً من سلطات الاحتلال للدور الجنيني الذي تقوم به هذه المؤسسات على طريق تنظيم المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وما يترتب على ذلك من تمتين قوى هذا المجتمع الذاتية في مواجهة ضغوطها المتعددة الأشكال، فإنها سعت إلى تضييق الهامش القانوني الذي تعمل هذه المؤسسات في اطاره. وفي مرحلة لاحقة شنّت سلطات الاحتلال هجوماً شاملاً على مختلف هذه المؤسسات فأغلقت بعضها، أو طردت قياداتها أو أودعتهم معتقلاتها.

ثانياً: المقاومة المسلحة

بحلول مطلع الثمانينات كان النشاط الفدائي المسلح في الأرض المحتلة في وضع بائس. فقد تمكنت إسرائيل، إلى حد بعيد، من اغلاق الحدود في وجه أي تسلل لرجال المقاومة من الخارج. وساعدها على ذلك موقف معظم بلدان الطوق العربية من ممارسة النشاط الفدائي انطلاقاً من أراضيهم. كذلك، طاردت إسرائيل رجال المقاومة في الداخل. وكانت الصلابة التنظيمية لمختلف القوى المسلحة في الداخل في وضع سيىء، والعمليات العسكرية بسيطة محدودة. هذا في الوقت الذي نما فيه الجهاز السياسي الفلسطيني في الخارج نمواً ضخماً، دون أن يوازيه جهاز سياسي (أو عسكري) مماثل في الداخل. وقد سبقت الاشارة إلى النقاش الذي احتدم قبل عام ١٩٨٢ وبعده حول مشكلات الكفاح المسلح في الأرض المحتلة. وبمراجعة الجدول رقم (٢ ـ ٢) الذي يجمل

جدول رقم (٢ ـ ٢)

عمليات المقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة في بعض سنوات ما قبل عام ١٩٨٢

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨١
مجموع العمليات	٢٤٣	٧٥٥	٤٧٣	٤٧٦	٤٧٥	٣٧٩	٣٧٧	٢١٤	١٦٤	١٨٠

المصدر: محمد خالد الأزعر، المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ١٤٤. (بتصرف).

عمليات المقاومة المسلحة طبقاً للمصادر الفلسطينية حتى عام ١٩٨١، يتضح أن الحديث عن وجود أزمة في هذا الجانب له ما يبرره، فالخط البياني للعمليات المسلحة كان يميل بصفة عامة إلى الانحدار.

في ظل هذا الواقع، جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بهدف القضاء (الإجهاز) تماماً على العمل الفدائي في الأرض المحتلة، ضمن أهداف أخرى بالطبع.

غير أن التطورات النوعية والكمية في عمليات المقاومة المسلحة بعد ذلك العام عامة، ومنذ منتصف الثمانينات خاصة، جاءت لكي تدحض مزاعم إسرائيل بأن ضرب منظمة التحرير في الخارج سوف يضع حداً للنشاط (الارهابي!) في الداخل. لقد تزايد النشاط الفدائي بعد عام ١٩٨٢ بما لا يقاس بالفترة السابقة، وبخاصة في حدود الفترة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨١. وعلى الأثر إعترف بعض القادة الإسرائيليين بأن مهاجمتهم للمنظمة في الخارج لم تساهم سوى في نبش التربة عن بذور كانت خبيئة في الداخل، كما أنهم بدأوا يشعرون بخطورة ظاهرتين: **الظاهرة الأولى تطوّع** أفراد عديدين في العمل الفدائي، دون أن يكونوا منضوين بالضرورة تحت لواء تنظيمات فدائية معروفة، وهو ما عرف بالعمل الفدائي العفوي؛ **والظاهرة الثانية** أن صعود العمليات بشكل ملح ومستمر بدا كأنه يدور في فلك سياسة شاملة لمنظمة التحرير، لمواجهة مخططات إسرائيل في الأرض المحتلة.

ويلفت النظر أن هذه الظواهر دفعت إسرائيل إلى إعادة تهديداتها بضرب مراكز المنظمة في البلدان المضيفة لقواتها، الأمر الذي أعاد إلى الذهن التهديدات السابقة على غزو لبنان والمواكبة له، وأكد فشل العملية الإسرائيلية ضد المنظمة عام ١٩٨٢.

وفي حقيقة الأمر ان تصعيد النضال المسلح في الداخل، بخاصة منذ عام ١٩٨٤، تم تحت ضغط اكتمال الدائرة الجهنمية، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً وثقافياً، والتي فرضتها سلطات الاحتلال على سكان الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧، والتي أشرنا إليها بايجاز في صدر الدراسة. كما أن جيلاً جديداً نما تحت واقع الاحتلال ونمت معه طاقة نضالية عالية، فاحتك بالعدو وعركه وعرفه ووثق بقدرته على منازلته. ومن جهتها، أولت القيادة الفلسطينية اهتماماً بالمقاومة المسلحة داخل الأراضي المحتلة، وكانت فترة الوفاق المذبذب مع الأردن بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ فترة نشاط متصاعد للمنظمة على صعيد إعادة تنظيم الصفوف في الداخل، ومحاولة استجماع عبرة النقاش الواسع الذي جرى حول مستقبل الثورة الفلسطينية، بل القضية الفلسطينية برمتها، في حال بقاء الكفاح المسلح وهو عماد هذه الثورة، على حاله من الركود. وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة مسحت القيادة العسكرية الفلسطينية حاجات الأرض المحتلة من التنظيم والأموال والأسلحة. وسعت جاهدة إلى ربط الكفاح السياسي المتنامي في الخارج (والداخل) بنشاط فدائي مسلح رديف في الداخل. وذلك مع أخذ الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا النشاط في عين

الاعتبار، إلى جانب الوعي بأهمية العمل المقاوم العفوي الفردي والجماعي لأنه يشير، بين أمور أخرى، إلى وصول الوضع الثوري إلى ذروة عالية[٣٠].

وفي الجانب الآخر، لم تكن القيادة الإسرائيلية غافلة تماماً عما يدور على أرض الواقع فيما يخص تصاعد النشاط الفدائي المسلح، ووجود خصائص جديدة يتسم بها هذا النشاط. وقد حذر مراقبون إسرائيليون منذ صيف عام ١٩٨٥ من أن هذا النشاط آخذ في التزايد، ولاحظ زئيف شيف، أحد كبار المعلقين الإسرائيليين، «أن ٥٠٪ من عمليات المقاومة تتم بمبادرات فردية يصعب اكتشاف منفذيها»[٣١]. كما لاحظت مصادر أخرى «أن ٩٨٪ من القنابل الموجودة بحوزة المخربين (رجال المقاومة) في الأرض المحتلة هي من صنع الجيش الإسرائيلي. الأمر الذي دعا رئيس الأركان إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة لبحث كيفية وصول هذه الأسلحة إلى المخربين»[٣٢]. ولقد كانت تلك الاشارات الإسرائيلية صحيحة، فقد تميزت العمليات الفدائية في هذه المرحلة بما يلي:

(١) تأمين الأسلحة وأدوات القتال من الداخل والحصول عليها من أيدي العدو وبأساليب مختلفة (شراؤها أحياناً)، أو مهاجمة بعض الجنود والاستيلاء على أسلحتهم أو تفكيك الألغام المزروعة حول المستوطنات والحصول على المادة المتفجرة منها.

(٢) استخدام وسائل قتالية بسيطة وفي متناول اليد (كالخنجر والسكين والفأس والحجر).

(٣) ارتفاع معدل استخدام القنابل الحارقة المصنوعة محلياً.

(٤) الجرأة الشديدة في مهاجمة رموز الاحتلال وهو ما يتفق ويتناسب واستخدام أدوات قتال تقتضي غالباً الالتحام المباشر (كالسكين والحجر).

(٥) اتساع رقعة العمليات جغرافياً، والوصول بالنشاط المسلح الى مناطق كانت شبه مغلقة في السابق (كالجليل والنقب وغور الأردن).

(٦) وجود خلايا فدائية ذات مهام نوعية متميزة (كخطف جنود العدو وتجريدهم من أسلحتهم والاجهاز عليهم).

(٧) مشاركة الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ في النشاط المسلح، وظهور خلايا فدائية مسلحة بينهم.

(٨) فشل أجهزة الاستخبارات الداخلية (الشين بيت أساسا) في كشف الخلايا الفدائية وإحباط العمل الفدائي بضربات إجهاضية مقابل ارتفاع الحس الأمني لرجال المقاومة.

إن قراءة الجداول من رقم (٢ - ٣) إلى رقم (٢ - ١٢) والتي تتناول العمليات العسكرية في مختلف أنحاء فلسطين المحتلة في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، توضح التطورات التي حدثت فيها يتعلق بنوعية النشاط الفدائي وتوزيعه الجغرافي، كما توضح ما يلي:

- ارتفاع معدل استخدام القنابل الحارقة بشكل مطرد، فمن ١٨٦ عملية عام ١٩٨٥ الى ٢٢٤ عملية عام ١٩٨٧.

- ان استخدام الأسلحة النارية قد سجل انخفاضاً ملحوظاً

تماماً في كافة الأعوام مقابلة بأدوات القتال الأخرى المتاحة، كالحجارة والقنابل الحارقة والسكاكين.

ـ انخفاض معدل العمليات المسلحة خلال عام ١٩٨٦ مقابلة بعام ١٩٨٥، ثم عودة هذا المعدل إلى الارتفاع عام ١٩٨٧. وتعزى هذه الظاهرة، على الأرجح، إلى تدهور العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية عام ١٩٨٦، واغلاق المكاتب الفلسطينية في عمّان، الأمر الذي أحدث ارتباكاً موقتاً.

ـ ارتفاع معدل العمليات داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ بصفة عامة، بل ارتفاع هذا المعدل مقابلة حتى بقطاع غزة طوال الأعوام الثلاثة. وهو اتجاه يضع ما يسمى الحل الصهيوني لعرب إسرائيل موضع التساؤل وفشل حملة لبنان عام ١٩٨٢، وقدرة المقاومة على اتباع منهج الانتشار الجغرافي الذي يربك صفوف العدو. كما كان هذا الاتجاه مقدمة مفيدة عادت بنتائج طيبة عقب اندلاع الانتفاضة الكبرى في نهاية عام ١٩٨٧؛ فقد حصلت الانتفاضة على دعم مادي وغذائي ومعنوي بالغ الأهمية من فلسطين الجليل.

ـ في جدول خسائر العدو من القتلى والجرحى يتضح هبوط معدل القتلى والارتفاع المطرد في عدد الجرحى. وهذا يناسب اتجاه معدل استخدام الأسلحة النارية نحو الهبوط لمصلحة الأسلحة غير النارية.

ـ خلال الأعوام المختلفة كان توزيع عدد العمليات متعادلاً تماماً

بالنظر الى عدد السكان في الضفة والقطاع (فثمة ٨٦٢ عملية في الضفة مقابل ٣٧٨ عملية في القطاع). ومعلوم أن عدد سكان الضفة هم، تقريباً، ضعف عددهم في القطاع (نحو مليون مقابل نصف مليون). ولكن معدل العمليات في القطاع يبدو كثيفاً إذا أخذنا في الاعتبار أن مساحة الضفة تبلغ خمسة عشر مثلها بالنسبة إلى القطاع (٥٥٠٠ كلم^{2} و٣٦٥ كلم^{2} على التوالي). وهذه الملاحظة الأخيرة ربما توضح أثر الخبرة التاريخية للمقاومة في القطاع في الخمسينات، وكذلك عند بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ الذي ورث للأجيال الجديدة فيه. وكذلك قد توضح أن الأحوال الأكثر سوءاً في القطاع، من كافة الجوانب، ربما تكون قد مارست دورها في هذا الإطار[٣٣].

ـ توسعت الأهداف التي توجهت اليها عمليات المقاومة لكي تشمل كافة رموز الاحتلال (جنود، شرطة، حافلات عسكرية، مستوطنون)، وهو ما كان يعكس اتجاهات نوعية جديدة مقابلة بمراحل سابقة. ففي الأعوام السابقة، بخاصة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٢، لم يكن المستوطنون ـ على سبيل المثال ـ هدفاً لرجال المقاومة بسبب ضآلة حجم الاستيطان في ذلك الوقت. ومن بين ٣٨٨ عملية فدائية جرت في النصف الأول من عام ١٩٧١ لوحظ أنه لم تتجه أية عملية إلى جهة استيطانية في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧[٣٤]. وقد تعود مهاجمة المستوطنين، أيضاً، الى زيادة أنشطتهم الإرهابية منذ مطلع الثمانينات ضد السكان الفلسطينيين.

جدول رقم (٢ - ٣)
العمليات العسكرية حسب النوعية خلال عام ١٩٨٥

الشهر	اشتباك أسلحة	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	صد العملاء	ردع العام	صواريخ	احتطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
كانون الثاني/يناير	٤	٢	١	٢	١٧	١	—	٢	١	٤	—	٥	—	٣٩
شباط/فبراير	٢	٤	٦	٣	١٥	٤	—	١	—	٤	١	٦	—	٤٦
آذار/مارس	—	٥	٧	٢	١٠	١	—	—	—	٢	—	١١	٣	٤١
نيسان/ابريل	٣	٤	١	٦	٨	٤	—	١	٤	٣	١	٧	—	٤٢
أيار/مايو	٤	١٠	٣	٢	٧	١	٢	—	—	٦	٢	١٠	—	٤٧
حزيران/يونيو	٣	٨	٥	٧	٢٦	٢	١	٣	٤	٧	٥	٣	—	٧٤
تموز/يوليو	٧	١١	٧	٧	١٨	٢	١	١	٤	—	٢	٢	—	٦٢
آب/أغسطس	٥	٥	١١	١٠	١٥	١	—	٢	١	٢	٣	٥	—	٦٠
أيلول/سبتمبر	٢	٨	٥	٣	٢٤	٢	١	٣	٢	—	٣	٥	—	٥٨
تشرين الأول/أكتوبر	٧	١٤	٤	٢	٢٠	—	١	—	٦	٢	٥	٢	—	٦٣
تشرين الثاني/نوفمبر	٩	١٢	٣	٢	١٦	—	—	٣	—	٣	٧	٢	—	٥٧
كانون الأول/ديسمبر	٩	١٨	٥	٢	١٠	٣	—	٢	٥	٦	٤	٥	١	٧٠
المجموع	٥٥	١٠١	٥٨	٤٨	١٨٦	٢١	٦	١٨	٢٧	٣٩	٣٣	٦٣	٤	٦٥٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

جدول رقم (٢ - ٤)
العمليات العسكرية حسب النوعية خلال عام ١٩٨٦

الشهر	اشتباك أسلحة	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	ضد العملاء	روع العام	صواريخ	احتطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
كانون الثاني/يناير	٧	١٦	٥	٥	١٨	–	–	٣	١	–	٤	٢	–	٦١
شباط/فراير	٣	١٣	٧	٩	١١	٢	–	٥	٢	٣	١	٦	–	٦٢
آذار/مارس	٤	١٤	٥	٣	٩	٢	٢	٤	١	٦	٧	٤	–	٦١
نيسان/ابريل	١٠	٩	٥	١٠	٢٦	١	٢	٣	–	–	٣	٩	١	٧٩
أيار/مايو	١	١٣	٥	٣	١٤	٢	–	٢	–	١	١	٢	١	٤٦
حزيران/يونيو	٣	١٣	–	٦	١٧	٢	٢	٣	–	١	٤	–	٢	٥٣
تموز/يوليو	٢	٧	٣	٣	٩	١	–	٣	١	١	١	٢	–	٣٢
آب/أغسطس	–	٤	٤	١	٧	١	١	٥	–	١	٢	٦	–	٣٢
أيلول/سبتمبر	١	٤	١	١	١١	٣	–	٧	–	–	٣	٤	١	٣٦
تشرين الأول/أكتوبر	٢	١٠	–	٥	١٦	–	١	–	–	–	٥	٣	–	٤٢
تشرين الثاني/نوفمبر	–	٣	٢	٢	٩	١	–	٢	–	١	٤	٢	–	٢٦
كانون الأول/ديسمبر	–	٣	٢	١	٦	–	–	١	–	١	٤	٢	–	٢٠
المجموع	٣٣	١٠٩	٣٩	٤٩	١٥٣	١٥	٨	٣٨	٥	١٥	٣٩	٤٢	٥	٥٥٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣

جدول رقم (٢ ـ ٥)
العمليات العسكرية حسب النوعية خلال عام ١٩٨٧

الشهر	اشتباك أسلحة	انفجار عبوات	عبوات لم تنفجر	قنابل يدوية	قنابل حارقة	ضد العملاء	زرع ألغام	صواريخ	اختطاف	تخريب ممتلكات	طعن بالسكاكين	رشق حجارة	عمليات أخرى	المجموع
كانون الثاني/يناير	–	٦	٤	–	٢٠	–	–	٢	–	١	٤	١٠	–	٤٧
شباط/فبراير	–	٧	١	١	٩	–	–	٢	–	–	١	١٢	١	٣٤
آدار/مارس	١	٥	١	٢	٥	–	–	٥	٣	٢	١	١٤	١	٤٠
نيسان/ابريل	١	٦	٤	١	١٨	–	–	٦	٢	–	–	٢٠	–	٥٨
أيار/مايو	٣	١١	٤	٢	١٦	١	١	٢	١	٢	٣	٥	–	٥١
حزيران/يونيو	٢	١٠	٥	٤	١٨	–	–	١	١	٢	٢	٣	–	٤٨
تموز/يوليو	١	١٠	٤	–	١٢	١	–	–	–	٦	٤	٤	–	٤٢
آب/أغسطس	٣	٨	٥	٢	٢٠	٣	–	٤	٢	٥	٢	٢	١	٥٧
أيلول/سبتمبر	١	١٠	٢	٣	١٨	–	–	٢	–	٥	٥	٦	–	٥٢
تشرين الأول/أكتوبر	٣	٦	٢	١	١٥	–	–	١	١	٢	٤	٤	٢	٤١
تشرين الثاني/نوفمبر	١	٧	٩	٥	٢٤	–	١	٣	–	٣	٣	٧	–	٦٣
كانون الأول/ديسمبر	٢	٦	٣	٤	٤٩	–	–	١	١	٤	٦	٢٥	–	١٠١
المجموع	١٨	٩٢	٤٤	٢٥	٢٢٤	٥	٢	٢٩	١١	٣٢	٣٥	١١٢	٥	٦٣٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣١.

جدول رقم ([illegible]) [illegible]

الشهر	الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧										الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨	المجموع العام
	الضفة الغربية									قطاع غزة		
	القدس	بيت لحم	رام الله	الخليل	نابلس	جنين	طولكرم وقلقيلية	أريحا	المجموع			
كانون الثاني/يناير	٤	٨	٢	٤	٦	٢	٢	٢	٢٩	٥	٤	٣٩
شباط/فبراير	٦	٤	٢	٧	٨	١	٣	–	٣١	٧	٨	٤٦
آذار/مارس	٤	٢	٥	٧	٦	–	٤	–	٢٨	٣	١٠	٤١
نيسان/ابريل	٥	٤	٧	٣	٥	٣	١	–	٢٨	٥	٩	٤٢
أيار/مايو	٥	١	٥	٤	٦	١	٣	١	٢٦	٧	١٤	٤٧
حزيران/يونيو	٦	٤	٤	٤	١١	٢	٢	١	٣٤	١٨	٢٢	٧٤
تموز/يوليو	٨	–	١	٣	٢	٢	–	–	١٦	٢٥	٢١	٦٢
آب/أغسطس	٣	١	٣	٤	٦	١	٥	–	٢٣	٢١	١٦	٦٠
أيلول/سبتمبر	١١	٢	٢	٦	٧	١	٢	–	٣١	٨	٢٠	٥٩
تشرين الأول/أكتوبر	٩	١	٣	٦	٥	٤	٢	–	٣٠	١٢	٢١	٦٣
تشرين الثاني/نوفمبر	٨	١	٤	٤	٧	–	٥	١	٣٠	٦	٢١	٥٧
كانون الأول/ديسمبر	٧	٥	–	٢	٦	١	١	–	٢٢	٩	٣٩	٧٠
المجموع	٧٦	٣٣	٣٨	٥٤	٧٥	١٨	٣٠	٥	٣٢٩	١٢٦	٢٠٥	٦٦٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢١

جدول رقم (٢ ـ ٧) العمليات العسكرية موزعة جغرافياً خلال عام ١٩٨٦

الشهر	الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧										الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨	المجموع العام
	الضفة الغربية									قطاع غزة		
	القدس	بيت لحم	رام الله	الخليل	نابلس	جنين	طولكرم وقلقيلية	أريحا	المجموع			
كانون الثاني/يناير	١١	٣	١	–	١	–	١	١	١٨	١٦	٢٧	٦١
شباط/فبراير	١٧	٣	–	٦	٣	٣	١	١	٣٤	٨	٢٠	٦٢
آذار/مارس	٩	١	–	١	٥	–	–	٢	١٨	١١	٣٢	٦١
نيسان/ابريل	١٩	–	٣	٣	٤	٤	١	٣	٣٧	٢٠	٢٢	٧٩
أيار/مايو	٧	٢	–	–	٢	١	–	–	١٢	١٨	١٦	٤٦
حزيران/يونيو	٦	–	١	٢	٣	٣	٢	١	١٨	٩	٢٦	٥٣
تموز/يوليو	٤	–	١	٢	٢	–	١	١	١١	٥	١٦	٣٢
آب/أغسطس	٢	٢	–	١	٥	–	٢	–	١٢	٦	١٤	٣٢
أيلول/سبتمبر	٣	١	–	٢	٧	–	٤	–	١٧	٨	١١	٣٦
تشرين الأول/أكتوبر	٢	١	٢	٣	٣	–	٢	١	١٤	١٣	١٥	٤٢
تشرين الثاني/نوفمبر	٦	٢	١	–	٥	–	–	–	١٤	٦	٦	٢٦
كانون الأول/ديسمبر	٦	١	٢	–	–	–	١	–	١٠	٣	٧	٢٠
المجموع	٩٢	١٦	١١	٢٠	٤٠	١١	١٥	١٠	٢١٥	١٢٣	٢١٢	٥٥٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٥

جدول رقم (٢ ـ ٨) العمليات العسكرية موزعة جغرافيا خلال عام ١٩٨٧

الشهر	الأراضي المحتلـة عام ١٩٦٧										الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨	المجموع العام
	الضفة الغربية									قطاع غزة		
	القدس	بيت لحم	رام الله	الخليل	نابلس	جنين	طولكرم وقلقيلية	أريحا	المجموع			
كانون الثاني/يناير	٤	١	٣	٥	٧	٥	١	–	٢٦	١٢	٩	٤٧
شباط/فبراير	٤	١	٦	٢	٤	١	٢	–	٢٠	٦	٨	٣٤
آذار/مارس	٥	٣	٧	١	٥	١	١	–	٢٣	٥	١٢	٤٠
نيسان/ابريل	١	٤	٥	٦	٣	٢	٤	–	٢٥	١٦	١٧	٥٨
أيار/مايو	٢	٤	١	٣	٤	٢	٩	١	٢٦	١٢	١٣	٥١
حزيران/يونيو	٦	٢	٣	٤	٥	١	٤	–	٢٥	٥	١٨	٤٨
تموز/يوليو	٢	٤	–	٢	٥	–	٣	١	١٧	٥	٢٠	٤٢
آب/أغسطس	١	٤	٢	١	٦	٣	٥	–	٢٢	١٣	٢٢	٥٧
أيلول/سبتمبر	٩	–	٤	–	٨	١	٨	–	٣٠	٧	١٥	٥٢
تشرين الأول/أكتوبر	٩	٤	٣	–	١	١	١	–	١٩	٩	١٣	٤١
تشرين الثاني/نوفمبر	٤	٤	–	٥	٥	١	٦	–	٢٥	١٢	٢٦	٦٣
كانون الأول/ديسمبر	١٧	٥	١٣	٨	٩	٢	٥	١	٦٠	٢٧	١٤	١٠١
المجموع	٦٤	٣٦	٤٧	٣٧	٦٢	٢٠	٤٩	٣	٣١٨	١٢٩	١٨٧	٦٣٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٠.

جدول رقم (٢ - ٩)

مقارنة العمليات العسكرية خلال ثلاث سنوات (١٩٨٥/١/١ - ١٩٨٧/١٢/٣١)

الشهر / السنة	١٩٨٥			١٩٨٦			١٩٨٧		
	عمليات	خسائر العدو		عمليات	خسائر العدو		عمليات	خسائر العدو	
		قتلى	جرحى		قتلى	جرحى		قتلى	جرحى
كانون الثاني/يناير	٣٩	١	١٣	٦١	٧	٢٥	٤٧	–	٢٤
شباط/فبراير	٤٦	٢	١٣	٦٢	١	٤٤	٣٤	–	٦٠
آذار/مارس	٤١	–	٣٤	٦١	١٣	٢١	٤٠	٥	٣٤
نيسان/ابريل	٤٢	٥	١٦	٧٩	٧	٤٥	٥٨	٦	٩
أيار/مايو	٤٧	–	١٩	٤٦	١	١٩	٥١	٤	٢٧
حزيران/يونيو	٧٤	٦	١٧	٥٣	١١	٦٧	٤٨	١	٣٤
تموز/يوليو	٦٢	٥	١٣	٣٢	٣	٣٩	٤٢	١	٣٥
آب/أغسطس	٦٠	٢	٢٥	٣٢	–	١٩	٥٧	٢	٢٠
أيلول/سبتمبر	٥٩	٥	٤١	٣٦	٣	٤٥	٥٢	٢	٢٣
تشرين الأول/أكتوبر	٦٣	١٢	٢٢	٤٢	١١	١٠٦	٤١	٣	٢٧
تشرين الثاني/نوفمبر	٥٧	٦	٢١	٢٦	١	٨	٦٣	٩	٣٢
كانون الأول/ديسمبر	٧٠	٢١	٤٤	٢٠	١	١٠	١٠١	٣	٨٥
المجموع	٦٦٠	٦٥	٢٨٩	٥٥٠	٥٩	٤٤٨	٦٣٤	٣٦	٤١٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٤

جدول رقم (٢ ـ ١٠)
العمليات العسكرية موزعة جغرافياً داخل فلسطين
(١/١/١٩٨٥ ـ ٣١/١٢/١٩٨٧)

المنطقة / السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأرض المحتلة عام ١٩٤٨	المجموع العام
١٩٨٥	٣٢٩	١٢٦	٢٠٥	٦٦٠
١٩٨٦	٢١٥	١٢٣	٢١٢	٥٥٠
١٩٨٧	٣١٨	١٢٩	١٨٧	٦٣٤
المجموع	٨٦٢	٣٧٨	٦٠٤	١٨٤٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٣. (بتصرف)

جدول رقم (٢ ـ ١١)
الشهداء والجرحى (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)

السنة / الشهر	١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	شهداء	جرحى	شهداء	جرحى	شهداء	جرحى
كانون الثاني/يناير	١	٩	ـ	١٩	١	١٧
شباط/فبراير	ـ	٤	٤	١٠	٢	٤١
آذار/مارس	٢	١٥	٨	٩	١	١٠
نيسان/ابريل	٤	١٩	٤	٦	٩	١٢١
أيار/مايو	٥	١٥	٢	١٧	٣	١٩
حزيران/يونيو	١	١٧	ـ	١٨	٤	٤٢
تموز/يوليو	٣	٨	٣	٢	٥	١٤
آب/أغسطس	٢	١٠	٤	١١	١	٣٦
أيلول/سبتمبر	١٢	٤٠	٤	١٢	١	٢٥
تشرين الأول/أكتوبر	٨	١٣	ـ	٩	١٢	٤٢
تشرين الثاني/نوفمبر	٢	١٣	١	١٥	٣	٣١
كانون الأول/ديسمبر	٢	٥	٤	٨٠	٤٤	٤٢٩
المجموع	٤٢	١٦٥	٣٤	٢٠٨	٨٦	٨٢٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦.

جدول رقم (٢ ـ ١٢)
عمليات الرشق بالحجارة
(١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)

الشهر / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
كانون الثاني/يناير	٤٦	٢٥	٥٤
شباط/فبراير	٣٦	١١	١٢٤
آذار/مارس	٤٨	١٠٨	٥٨
نيسان/ابريل	٦٧	٤٠	١١٢
أيار/مايو	٣٧	٢٧	٥٢
حزيران/يونيو	١٦	٣٢	٢٥
تموز/يوليو	٤	٩	٧
آب/أغسطس	٩	٢٥	١٥
أيلول/سبتمبر	٤٣	٣٩	٤٨
تشرين الأول/أكتوبر	٣٨	٢٥	١٤٦
تشرين الثاني/نوفمبر	٢٢	٦٨	٧٧
كانون الأول/ديسمبر	١١	١٢٩	٦٨٢ (الانتفاضة)
المجموع	٣٧٧	٥٣٨	١٤٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٢

هوامش الفصل الثاني

(١) جريدة السفير، ١٩٨٢/٦/٢٢، وجيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة**، ترجمة حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٣١٥ ـ ٣٣٢.

(٢) تعتبر المجالس البلدية والبلديات الفلسطينية في الأرض المحتلة أرقى تعبير عن المؤسسات الاجتماعية. وقد اكتسبت هذه المؤسسات، بسبب حرمان الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة من ممارسة حقوقه السياسية، صبغة سياسية. ويعتبر ما يصدر عنها ذا طبيعة سياسية بمعنى من المعاني. ولذلك فإن محاولة تهجير هذه البلديات تمثل سياسة إسرائيلية ثابتة. حول هذه المعاني، انظر: الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، **المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٢).

(٣) وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية)، ١٩٨٢/٦/١٠

(٤) وفا، ١٩٨٢/٦/٢٠.

(٥) وفا، ١٩٨٢/٩/٦

(٦) وفا، ١٩٨٢/٦/٢٩.

(٧) وفا، ١٩٨٢/٧/٤.

(٨) أملاسيت عودة، «التحركات الوطنية في الأرض المحتلة إبان الغزو الإسرائيلي للبنان،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣)، ص ١٤٦.

(٩) وفا، ١٩٨٢/٦/١٧.

(١٠) عودة، المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١١) انظر التفاصيل في: أسامة الغزالي حرب، **الإستراتيجية الإسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ١٨ (القاهرة: المركز، ١٩٧٧)، ص ١١٦ ـ ١١٧؛ دافار، ١٩٨٢/٣/١٢؛ هآرتس، ١٩٨٢/٣/١٨؛ رصد إذاعة إسرائيل (١٧ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٨١)، وعواد طاهر الأسطل، «الاتجاهات السياسية بين سكان الصفة والقطاع، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠،»

(رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٦). وسورد بعض التفصيلات حول انتفاضات المرحلة بين ١٩٦٧ و١٩٨٢ في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(١٣) عن يوم الأرض وموقعه في النضال الفلسطيني في الأرض المحتلة، انظر: اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل، **الكتاب الأسود عن يوم الأرض، ٣٠ آذار ١٩٧٦** (عمّان. دار الجليل للنشر، ١٩٨٥).

(١٤) *Jerusalem Post*, 9/12/1986

(١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٣٠١؛ ربعي المدهون، «المذبحة الأسوأ والانتفاضة الأعنف،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٦ - ١٦٧ (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٧)، وهآرتس، ١٩٨٦/١/٩.

(١٦) أشار المجتمع الدولي إلى ما ينطوي عليه السلوك الإسرائيلي من سياسة إرهاب الدولة، وذلك من خلال قرارات صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. أنظر بالتفصيل: محمد خالد الأزعر، «إسرائيل وارهاب الدولة: ملاحظات أولية في ضوء قرارات المجتمع الدولي،» **المجلة العسكرية الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ٦، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٦٤ - ٧٣.

(١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

(١٩) هي جامعات النجاح، بيرزيت، الخليل، بيت لحم، القدس، وغزة.

(٢٠) لفتت الصحف الإسرائيلية النظر إلى هذه الحقائق في تعليقها على انتفاضة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. انظر: المدهون، «المذبحة الأسوأ والانتفاضة الأعنف».

(٢١) انـظر: ربعي المـدهـون، «المنـاطق المحتلة: أحـداث داميـة،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٨ ـ ١٦٩ (آذار/مارس ـ نيسان/ابريـل ١٩٨٧)، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(٢٢) «روابط القرى،» في: **الموسوعة الفلسـطينية: القسم العـام**، ٤ ج (دمشق هيئة الموسوعة الفلسـطينية، ١٩٨٤)، ج ٢، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٦، وأروسـون، **سياسة الأمر الواقـع في الضفـة الغـربيـة. إسرائيـل والفلسـطينيـون من حـرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة**، ص ٦٠ ـ ٦٤.

(٢٣) البيـادر السياسي (القـدس)، (١٩ تموز/يـوليـو ١٩٨٦)؛ ربعي المدهـون، «السنوات الخمس لتحسين المعيشة خطة لتطوير النفوذ الأردني،» **شؤون فلسطينيـة**، العددان ١٦٢ ـ ١٦٣ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٩٥، و *Jerusalem Post*, 16/12/1986.

(٢٤) **هآرتس**، ١٩٨٧/١/١٠

(٢٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـالأهرام، **التقـرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسـين (القاهـرة: المركـز، ١٩٨٨)، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢.

(٢٦) جميع الأرقام والجداول مأخـوذة إما نقـلاً أو بتصرف عن: **فلسطين المحتلة، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧: الصمـود والتحـدي**، إشراف عبـد الفتـاح الجيـوسي (عمّان: دار الكـرمل للنشر، ١٩٨٨)، ومحمـد خالـد الأزعر، **المقـاومة في قـطاع غـزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧).

(٢٧) انظر قائمة بأسماء المؤسسات والجمعيات ونوعيـاتها في الضفـة والقطاع، في: عبد الجبار عـدوان، **ثمن الاستقلال** (القـاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٨٩)، ص ٣٢٣ ـ ٤٥٠.

(٢٨) انظر: سعاد الدجاني، «المقـاومة المـدنية في الضفـة الغربيـة،» في: **المقاومـة المدنية في النضال السياسي**، تحرير سعد الدين ابراهيم (عمّان: منتـدى الفكر العـربي، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٦؛ منظمة التحـرير الفلسـطينية، مكتب الإعـلام، **تقريـر عن جمعيـة انعـاش الأسرة بمـدينـة البـيرة** (القـاهـرة: المنـظمـة، ١٩٨٩). وحـول بعض المشكلات الخاصة بجهود الصمود الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة رسم السبل الكفيلة

ـصحيح هذه الجهود وتفعيلها، انظر. ابراهيم الدقاق، «التنمية بالجهد الذاتي: ستراتيجية من أجل البقاء،» ورقة قدّمت إلى: **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية** ، ظل احتلال مديد، ندوة، تحرير جورج العبد (بيروت: مركز دراسات الوحدة عربية، ١٩٨٩)، ص ٢٩١ ـ ٣١٢.

(٢٩) الدجاني، المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٣٠) لقاء مع أحد قيادات الثورة الفلسطينية، ١٩٨٩/١٠/١٥

(٣١) **هآرتس**، ١٩٨٥/٩/٩.

(٣٢) **هموديع**، ١٩٨٥/١٠/٢

(٣٣) شهد قطاع غزة تجربة في المقاومة المسلحة إبان الخمسينات قبل احتلاله أثناء لعدوان الثلاثي بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ وآذار/مارس ١٩٥٧. كذلك شهد لقطاع أكثر مراحل ازدهار المقاومة عقب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ مباشرة بخاصة في الفترة الممتدة من بداية الاحتلال حتى منتصف عام ١٩٧٢. عن تجربة لقاومة في القطاع إبان الخمسينات، أنظر: يونس الكتري، **حلقة مفقودة من كفاح لشعب الفلسطيني: الكتيبة ١٤١ فدائيون** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)؛ لأرعر، **المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥**، وعبد القادر ياسين، **تجربة الجبهة لوطنية في قطاع غزة**، دليل المناضل، تجارب حركات التحرر الوطني؛ ١١ (بيروت: ار ابن خلدون، ١٩٨٠)

(٣٤) انظر جدول بعمليات المقاومة الفلسطينية بين ١٩٧١/٧/١ ١٩٧١/١٢/٣١، في: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، **اليوميات لفلسطينية، ١٩٧١**، ٢ ج (بيروت: المنظمة، ١٩٧٢).

الفصل الثالث
الانتفاضة الكبرى

أولاً : الانتفاضة: الأداء والآليات وحدود التأثير

لم يتوافر لأي مراقب، من أي جهة، دليل واحد منذ عام ١٩٦٧ على أنه من الوارد أن يذعن الفلسطينيون للحكم الإسرائيلي، لذا كان من الطبيعي أن تستمر موجات المقاومة في الأرض المحتلة. قد نلاحظ تصاعد هذه الموجات أو هبوطها بحكم عوامل مختلفة، ولكن لم يكن من الوارد فيما يبدو أنها ستتوقف. وبين الإسرائيليين من أشار إلى هذه الحقيقة بشكل صريح ، وفي هذا الاطار يمكن تقويم تصريح لبنيامين بن اليعازر الحاكم العسكري الأسبق للضفة الغربية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ ذكر فيه «أنه خلال ثلاثة الى خمسة أعوام، سوف نواجه بانتفاضة شاملة، تنتهي إما إلى ثورة أو عصيان مدني عام»[1].

وفي واقع الأمر، فإنه وسط ضجيج أصوات الحركات الارهابية

الصهيونية، ووطأة حكم «الليكود»، وعنفوان حركة الاستيطان داخل الأرض المحتلة، وما أشعلته أزمة حركة المقاومة الفلسطينية في الخارج بعد خروج المقاومة من لبنان عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ من آمال إسرائيلية في انهيار مقاومة الشعب الفلسطيني، وسط ذلك وغيره على الصعيد العربي كانحدار العمل العربي المشترك إلى أدنى مستوياته منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣[٢]، لم يلتفت القياديون الإسرائيليون الى ما يجري بين ظهرانيهم داخل الأرض المحتلة.

فلو أن المراقبين لمسار حركة المقاومة في الأرض المحتلة، بما في ذلك المراقبون الإسرائيليون، قد أولوا مزيداً من العناية للظواهر الجديدة في هذا المسار من الجوانب النوعية والكمية منذ عام ١٩٨٥، التي أشرنا إليها في هذه الدراسة؛ ولو أنهم حللوا بعمق التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تعتمل داخل الأرض المحتلة، منذ ما بعد عام ١٩٨٢ بشكل خاص، لما أحدث اندلاع الانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧ مفاجأة كبرى بالنسبة إليهم. فعلاوة على الاشارات المتوالية للتحولات النوعية في عمليات المقاومة وكذلك في جوانبها التنظيمية وانتشارها الجغرافي، والتي ألمح اليها البعض منذ وقت مبكر، كما سبق الذكر، فإن شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧، أي قبيل بدء الانتفاضة بوقت محدود، يشهدان أن الأرض المحتلة كانت مسرحاً لعمليات فدائية نوعية تميزت بجرأتها غير المسبوقة تقريباً. فخلال هذين الشهرين، تمكنت المقاومة من

انجاز عدد من الغارات قتل على إثرها خمسة جنود إسرائيليون، بينهم اثنان قتلا بالقرب من مدينة حيفا في العمق الإسرائيلي. وذلك في مقابل استشهاد وجرح أكثر من ٧٥ شخصاً، واعتقال ٦٠ إدارياً، وإبعاد اثنين من المواطنين الفلسطينيين. كذلك، جرى حرق أكثر من ٣٥٠ هكتاراً من الغابات و٣ آلاف هكتار من المراعي الإسرائيلية. وإضافة إلى استخدام الحجارة في رشق رموز الاحتلال، لوحظ استخدام فأس في صرع أحد الجنود[٣]. كما شهدت نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ غارة فدائية مميزة وغير مسبوقة بواسطة طائرة شراعية على معسكر في شمال إسرائيل، أحدثت صدى واسعاً بين السكان في الأرض المحتلة.

على أي حال، أصبح من المتفق عليه أن الانتفاضة التي بدأت أحداثها داخل الأرض المحتلة في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تمثل حدثاً من أضخم الأحداث التي عرفها الصراع العربي - الإسرائيلي منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والأضخم في مستوى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ربما منذ عام ١٩٤٨. وهي تأتي كحلقة في سلسلة كفاح الشعب الفلسطيني ضد الغزوة الصهيونية منذ أكثر من مائة عام، ولكنها الأكثر توهجاً واستمراراً وشمولية في المكان والزمان منذ عام ١٩٦٧. ويصعب في هذا الموضع إيلاء جوانب كمية كثيرة من الانتفاضة حقها سواء في جانب أنماط المقاومة المدنية أو العسكرية. إذ لا يمكن القطع في عدد الصدامات التي حدثت في إطار المقاومة السياسية، بجميع صفوفها، من الاحتجاج والاضراب حتى التظاهر والاعتصام

والمقاطعات بجميع أشكالها. وينطبق هذا على الجوانب الأخرى من المقاومة العسكرية العنيفة، خصوصاً أن هذه الأنماط تكررت في نموذج الانتفاضة آلاف المرات، وهناك تقديرات متضاربة بين مختلف المصادر الفلسطينية والعربية من جانب، والإسرائيلية من جانب ثانٍ، والغربية المراقبة من جانب ثالث، حول حجم التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. كما أن الخسائر المادية الإسرائيلية هي بدورها موضع تضارب. أما العوائد أو الخسائر المعنوية على جانبي المواجهة في الأرض المحتلة فهي من الجوانب التي لا يمكن حسابها بسهولة.

الأمثلة على هذا التضارب كثيرة، فعلى سبيل المثال: وثقت المصادر الفلسطينية استشهاد ٤٥٥ مواطناً فلسطينياً منذ بداية الانتفاضة وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وفي المقابل قدرت المصادر الإسرائيلية الرقم بـ ٣٧٤ قتيلاً حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وتحدثت مصادر عربية عن ٣٠٤ من القتلى الفلسطينيين في الفترة ذاتها[٤]. وبينما أشار أحد المصادر الفلسطينية إلى اعتقال أكثر من مائة ألف فلسطيني حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، قدرت المصادر الإسرائيلية الرقم بـ ٢٣٦٠٠ حتى تاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. كذلك، قدرت المصادر الفلسطينية هدم، أو إغلاق، ما عدده ٥٥٠ منزلاً حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، أما المصادر الإسرائيلية فلم تعترف سوى بهدم، أو إغلاق، ٨٠ منزلاً فقط في الفترة ذاتها[٥]. وفي نهاية نيسان/ابريل ١٩٨٩، وكان من الشهور الأكثر دموية، أعلنت المصادر الفلسطينية عن

وقوع أكثر من ٤٥ شهيداً، غير أن المصادر الإسرائيلية لم تعترف سوى بسقوط ٣٣ من القتلى[٦]. وفي خطابه أمام مؤتمر القمة العربي انعقد في بغداد (أيار/مايو ١١٩٠)، أعلن الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» أنه قد سقط عن الجانب الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة حتى تاريخه (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠) ما مجموعه ١١٣٠ شهيداً و٨٠ ألف جريح و٨٨ ألف معتقل[٧]. وهذا يختلف كثيراً عما أعلنه مصدر عربي آخر، ذكر أن عدد الشهداء قد بلغ في الفترة ذاتها ٨٧٦ شهيداً[٨]. كما يختلف نسبياً عما أعلنه مصدر فلسطيني من أن عدد الشهداء في الفترة ذاتها أيضاً بلغ ١١٧٠ شهيداً و٧٤ ألف جريح و٧٨ ألف معتقل[٩]. ويختلف عما أوردته صحيفة ميدل ايست انترناشيونال حين ذكرت في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ أنه قد سقط في الضفة والقطاع منذ بدء الانتفاضة ٩١١ قتيلاً. وفي بعض الأحيان نعثر على تضارب في الاحصاءات التي تعلن عنها المصادر الإسرائيلية ذاتها، فقد أعلن أريبه شاليف قائد المنطقة الوسطى (الضفة الفلسطينية) أنه وقع في العام الأول للانتفاضة ٢٣٠٩٢ حادثة معادية للاحتلال[١٠]، بينما كانت مصادر إسرائيلية أخرى قد أعلنت أن هذا العدد بلغ ١٣٣١٩ بين بداية الانتفاضة وحتى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨[١١]. ولا يعقل أن يكون حجم الفارق خلال الشهور الثلاثة من آب/أغسطس وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ نحو عشرة آلاف حادثة.

لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الأمثلة من هذا القبيل لاثبات ما قد تنطوي عليه عملية متابعة الأرقام المجردة من خداع، وبخاصة

بسبب التعتيم الإعــلامي الـذي اعتمــدتــه سلطات الاحتــلال والمغالطات التي بثتها هذه السلطات في مناسبات كثيرة. ومع ذلك فمن المؤشرات مـا يدل عـلى أن وقائـع الانتفاضـة تشكل مجتمعـة مـواجهة بمعنى معـين بـين شعب الأرض المحتلة بكـامله وسلطات الاحتلال بكل رموزها، وأنها سعت إلى تجسيـد حلم الثورة الـذي تحدث عنه رواد المقاومة الفلسطينية وتطلعوا إليه. وهناك من انتقد هذه الثورة، ساعياً إلى كـمالها، منـذ عام ١٩٦٧. وإذا كـان أرييه شاليف قد أشار إلى ٢٣٠٩٢ حادثة معادية للاحتلال خلال العـام الأول للانتفاضة، فهذا الرقم ـ المشكوك في صحته ـ يكاد يقـترب من ضعف عدد العمليات الفدائية بكافة أنماطها، طوال ستة عشر عـاماً (بـين عام ١٩٦٥ وعـام ١٩٨١)، التي بلغت، طبقاً لمصـدر فلسطيني، نحو ١٣ ألف عملية[١٢]. كما أن التقرير الـرسمي الذي أعـدَّه مركـز «عوفـداه» للمعلومـات والتـوثيق والإعـلام، والـذي تشرف عليه أوساط يمينية في إسرائيل، أعلن أنه «منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية مايو ١٩٩٠ تم تسجيل ٨٩٧٩٦ حادثة هجوم في الضفة والقـطاع ضـد مختلف رموز الـوجود الإسرائيـلي عسكريـة ومدنية»[١٣]. وهذا الـرقم يعادل سبعة أضعاف العمليات الفـدائية في فـترة الستة عشر عـاماً المذكورة.

ان اعتـماد لغة الأرقـام في حساب التضحيـات التي بذلهـا أبنـاء الأرض المحتلة في سيـاق الانتفـاضـــة، قـد لا تفي هــذا الجـانب حقّه، وينطبق الأمر ذاته عنـد محاولـة حساب الخسـائر في الجـانب الإسرائيلي، أيضاً. فثمـة تضحيات فلسـطينية وخسـائر إسرائيليـة

يصعب قياسها بهذه اللغة الجافة. ومع ذلك، قد يكون من المفيد، في هذا الموضع، إلقاء نظرة عامة على ما تطرحه الأرقام من حقائق كيفية، قدمها مسار الانتفاضة، بعد مرور أكثر من عامين على بدايتها، وذلك قبل القاء نظرة عامة أخرى على تطور أداء الانتفاضة واتجاهاتها التنظيمية، ثم حدود تأثيرها في مواجهة الاستعمار الإسرائيلي.

تبين قراءة الأرقام المقارنة في جانب العطاء الفلسطيني المتعلق بعدد الشهداء وتوزيعهم بحسب السن والجنس ومناطق الاستشهاد، وعدد الجرحى والمعتقلين والمبعدين، والمحكومين بالسجن الاداري، والموضوعين تحت الاقامة الجبرية منذ بداية الانتفاضة، تبين هذه القراءة، ارتفاع حجم هذا العطاء بشكل لم يسبق له مثيل منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧، وهو عطاء يتناسب، ولا شك، وطبيعة الانتفاضة الفذة بين نماذج المقاومة من الناحية التاريخية.

يلفت الانتباه في جانب ضحايا الانتفاضة (من الشهداء) ارتفاع نسبتهم من الشريحة العمرية بين ١٠ ـ ٣٠ عاماً من الذكور والاناث[١٤]. وكان متوسط أعمار الشهداء في العامين الأولين من الانتفاضة يراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ عاماً[١٥]. ينتمي معظم أبناء هذه الأعمار إلى الجيل المولود قبيل عام الاحتلال ببضعة أعوام أو عقب وقوع الاحتلال عام ١٩٦٧ مباشرة. ويلاحظ، هنا، أن الانتفاضة أكدت بزخم مشاركة هذه الشريحة الشابة، سقوط قاعدة عامة من

القـواعـد التي حـاولت تجـارب الاستعـمار الاستيـطاني تـأصيلهـا، فـالأقرب إلى المنـطق أن الأجيال التي تـولد تحت الاحتـلال تكون أكثر احتكاكاً بثقافته، كما تكون، على الأرجح، عرضـة للوقوع في إسار نماذجه الفكريـة ودعاواه عـلى الأقل من النـواحي السلوكية. وعـلى ذلك، فـالجيل الـذي ولد أو نشـأ في ظـل واقـع الاحتـلال الاستيـطاني الصهيوني الإسرائيـلي في الضفة والقـطاع، وقـع بـين تجربتين: التجربة الصهيونية الإسرائيلية التي مارست عليه ضغوطاً مبرمجة لتفريغه من كل ما هو ايجابي، وتجـربة المقـاومة الفلسـطينية العربية الممتدة رغم ما تعانيه من أرزاء كثـيرة، وهي قد سعت إلى الحفاظ على توازن الإنسان الفلسطيني وتثبيت ايمانه بهويته وبأرضه في ظروف بالغة الصعوبة. وقد جـاءت الانتفاضـة لتسجل نجـاح الاستجابة الفلسطينية لتحدي الغزوة الصهيونية على هذا الصعيـد مؤكدة انحياز الجيل الجديد لانتمائه الوطني القومي وثقافتـه الأعمق تاريخياً، ورغبته في أن يكون، بمعنى ما، الرافعـة التي تساعـد على نقل واقع شعبه وأمنه نحو آفاق مشرفة[١٦]. وقد تحقق هـذا الهدف الأخـير نسبياً حينـما انطلقت بقيـة الشرائـح العمـريـة لتشـارك في الانتفاضة تاركة خلف ظهرها عقد هزائم متكررة، وهو مـا يتضح من ملاحظة بقيـة البيانـات المتعلقة بـأعمار ضحـايا الانتفـاضة من الشهـداء. لقد خـرج الكهول والشيـوخ للمشاركـة مـع الشبـاب المنتفض للقيادة، يحدوهم الاعتزاز بهذه القيـادات الشابـة الجريئـة التي خرجت من أصلابهم، وكان لهم دورهم في تربيتها على المعاني الوطنية[١٧].

وفي الواقع انه من الطبيعي أن يكون الشباب ـ وهو زبدة أي مجتمع وساعده الضارب على أي حال ـ في طليعة القوى التي تعطي، وإلى جانب ذلك ثمة أسباب موضوعية أخرى، جعلت من العناصر الشابة الفلسطينية عماد القوى البشرية المنتفضة في الأرض المحتلة على مستوى حركات الشبيبة واللجان الشعبية واللجان الضاربة والقيادات الميدانية. ويذكر من بين هذه الأسباب أن معظم هؤلاء هم من الشباب المثقف في المدن والقرى والمخيمات، الذين تخرجوا من المعاهد والجامعات داخل الأرض المحتلة. ومعظم هذه الجامعات تدخل النشاطات الاجتماعية الميدانية في براجمها الدراسية، الأمر الذي منح هؤلاء الخريجين خبرة ميدانية طيبة وجعلهم يحتكون بواقع شعبهم في مختلف أماكن تجمعاته في الداخل. من جانب آخر، مارست البطالة دوراً في إشعار الشباب بفقدان الأمل في مستقبل أفضل في ظل الاحتلال وما جره على المجتمع الفلسطيني واقتصادياته من أزمات. وقد سبقت الإشارة إلى أن واقع الاحتلال مسؤول عن انتشار البطالة إلى حد كبير[١٨]. كذلك، يلاحظ أن أعداداً متزايدة من الشباب من خريجي الجامعات، أخذت في الانضمام إلى صفوف العمال أو صغار المنتجين مسقطة أوهام الترقي الطبقي[١٩]، وعاملة على الالتفات نحو واقع مجتمعها ومشكلاته ومعاناته من الاحتلال.

وباستثناء قليل من الشهداء المنتمين إلى منطقة الجليل المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وهو ما يسجل حضورهم في معمعان مواجهة سلطات الاحتلال إلى جانب اخوانهم في الضفة والقطاع، الأمر

الـذي أقلق سلطات الاحتـلال والقيـادات الإسرائيليـة[٢٠]، فـإن شهداء الانتفاضة الكبرى يتوزعون عموماً بشكل عادل بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (٤١٩ من الضفة و٢٤١ من قطاع غزة بين ٨ كـانـون الأول/ديسمـبر ١٩٨٧ و٨ حـزيـران/يـونيـو ١٩٨٩)، بالنظر إلى أن عدد العمليات العسكرية في الضفة بلغ في الفترة مـا بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ ضعف هـذا العدد في القـطاع. وهكذا تؤكـد تضحيات أبنـاء الأرض المحتلة في الضفـة والقـطاع، أثنـاء الانتفـاضـة، مـرة أخـرى مـا سبق أن أكـدتـه مـرحلة مـا قبـل الانتفاضة، وهو وحدة الحركة الجماهيرية في الضفة والقـطاع، مثل ما تؤكده وحدة القمع الإسرائيلي في المنطقتـين. هذا إلى جـانب ما يتـأكد بـداهة من فشـل محاولات الفصم بـين مصير الجهتـين التي سلكتها سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ عـامة، ومنـذ منتصف الثمانينات خاصة[٢١].

هـذا، ويتوزع شهـداء الانتفـاضـة منـذ بـدايتهـا عـلى مختلف القـطاعات السكـانية الكـبرى في الأرض المحتلة، بخاصـة مناطق نـابلس وجنين ورام الله والخليـل ومدن قـطاع غزة الثـلاث (غزة وخـان يونس ورفـح)[٢٢]. وذلك أمـر طبيعي، بالنـظر إلى أن هذه المناطق هي من المراكـز كثيفة السكـان، كما أنها تشمـل الكثير من مخيمات اللاجئين والقرى، وكذلك بالنظر إلى ما تراه بعض المصادر من أن هنـاك معاقـل اجتماعيـة محددة تـتركز فيهـا قوى الانتفـاضة وترتكز عليها. هذه المعـاقل هي المخيـمات التي يتمركـز فيها نحـو ربـع سكان الضفـة الغربيـة ونصف سكان قـطاع غـزة، وسكـان

الأحيـاء الفقيرة في المـدن التي تضم العمال وصغـار الموظفـين، ثم القرى التي يقطنها أكثر الفلاحين الفقراء[٢٣].

وإلى جانب الاصابات أمكن إحصاء أكـثر من ٦٧ ألف اصابـة خـطرة خلال عـامـين ونصف منـذ بـدء الانتفـاضـة، نصفهم من الأطفال (بحسب ما ذكـره الرئيس عـرفات كـما أشرنا من قبـل). وقـد لا يقدم هـذا الرقم الصـورة الحقيقية، فـالكثير من المصـابين دون حـالة الخـطر، يتلقـون العـلاج في البيـوت أو لـدى الأطبـاء والعيـادات المحلية تفـادياً لـلاغـارات التي يقـوم بهـا الجنـود عـلى المستشفيـات، لأن كل جـريح يعتـبره الجنـود من النشـطاء الـذين ينبغي القبض عليهم. والـرقم المذكـور يُعـدّ، دون شـك، كبيـراً جداً، بخاصة إذا أخذ عـدد سكان فلسـطين المحتلة في الاعتبار؛ كـما أنـه يعكس جـانبـاً من السيـاسـة الإسرائيليـة المتبعـة تجـاه الانتفـاضـة، والتي استهـدفت تعجيـز المجتمـع الفلسـطيني تحت الاحتلال.

في ما يتعلق بالمعتقلين اعـترفت السلطات الإسرائيلية بـأن عدد المعتقلين، خلال العام الأول ونصف العـام الثاني من الانتفـاضة، بلغ ٤٩ ألفاً، منهم نحو ألف سيدة، وقد مكث منهم نحو ٦٥٠٠ عـلى الأقـل سـتـة شهـور في المعتقـل. والـواقـع أن السلطات الإسرائيلية نفسها قد اعترفت بالعجز عن حصر العـدد الصحيح، نظراً إلى كثرة الاعتقـالات اليوميـة والفوضى القـائمة في سجـلات السجـون[٢٤]. ولكن الحـديث المتـوالي عن ايجـاد أمـاكن جـديـدة

لاستخدامها سجوناً، فضلاً عن توسيع السجون القائمة بالفعل، هو ما يعطي صورة عن الأعداد الهائلة للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين إبان الانتفاضة. وما تجدر الإشارة إليه أن المصادر الفلسطينية ذكرت أن عدد هؤلاء قد وصل إلى مائة ألف معتقل خلال الشهور التسعة الأولى من الانتفاضة[٢٥]. وهو رقم ظهر مدى المبالغة فيه، بالنظر إلى ما أعلنه الرئيس عرفات، أثناء القمة العربية في بغداد، من أن عدد من المعتقلين خلال عامين ونصف هو ٨٨ ألف معتقل.

لقد أجرى «مركز المعلومات لحقوق الانسان الفلسطيني»، في القدس العربية (الشرقية)، دراسة مفصلة على عينة عشوائية من معتقلي الانتفاضة في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ونيسان/ابريل ١٩٨٨، وقد جاءت النتيجة على نحوٍ أظهر أن تهم الاعتقال غير المعلنة للمعتقلين هي النشاط السياسي غير العنيف، والنشاط النقابي وممارسة الحقوق المدنية، وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم الاعتقال العشوائي، بهدف الوصول إلى القيادات وتعطيل نشاط المثقفين، بحيث لم يشمل المعتقلون الممثلون في الدراسة أمياً واحداً. كما أن أكثر من ٥٠ بالمائة منهم كانوا من الصحافيين وخريجي المرحلة الثانوية أو الجامعات، و٣٥ بالمائة من النشيطين نقابياً[٢٦]. وتؤكد نتائج هذه الدراسة من جديد أهمية عنصر الشباب المثقف بين شرائح مجتمع الانتفاضة. كما تشير، من جهة أخرى، إلى عوائد الجهد التنظيمي والمؤسساتي داخل هذا المجتمع بخاصة دور النقابات والاتحادات العمالية،

كأطر لتخريج كوادر قيادية في المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة.

وفي إطار العطاء الفلسطيني، لا يمكن التقليل من شأن الاجراءات الإسرائيلية التي امتدت إلى كافة مظاهر الحياة في الضفة والقطاع، محدثة آثاراً تخريبية بالغة بهدف القضاء على الانتفاضة. فثمة آلاف من ساعات حظر التجول، وأكثر من خمسين حالة إبعاد إلى خارج الوطن المحتل، وأكثر من ألف حالة هدم للمساكن، ترتب عليها تشريد نحو عشرة آلاف مواطن، فضلاً عن إغلاق شبه كامل لكافة المؤسسات التعليمية والتربوية. كذلك، يمكن التوقف عند مهاجمة المؤسسات الصحافية والاجتماعية والاقتصادية وخنق ممارساتها. وقد غطت هذه الاجراءات كافة المدن والقرى والمخيمات، حتى ليمكن الزعم بأنه لم ينجُ من يد القمع الإسرائيلي الاستعماري شيء في الضفة والقطاع.

التساؤل الذي يُثار والحال كذلك، هو: كيف استطاعت الانتفاضة أن تستمر في ظل هذه الأجواء بحيث تضمن لنفسها الاستمرارية وحسن البلاء؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تنتقل بالمراقب الى الاقتراب من حركة الانتفاضة وبنائها التنظيمي وآلياتها أو أسلوب أدائها بصفة عامة وهو جانب انشغل بمتابعته كثير من الدارسين لمسار الانتفاضة. ومن المحاولات الموفقة في هذا الإطار، نتوقف بخاصة

عند ما أورده التقرير الاستراتيجي العربي لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ :

لقد قام البناء التنظيمي للانتفاضة، في عامها الأول، على شبكة واسعة من اللجان الشعبية التي تدير العمل اليومي في الأراضي المحتلة، وفقاً للمهام التي تحددها قيادة الانتفاضة، عبر نداءات متتالية. وقد تكونت غالبية هذه اللجان في المدن والقرى والمخيمات بمبادرات شعبية بعد أن أخذت التنظيمات التابعة للفصائل الفلسطينية الرئيسية في تكوين مجموعات من هذه اللجان.

اشتملت هذه اللجان على نوعين رئيسيين، أولهما الفرق الضاربة التي تقود عمليات الاشتباك ضد قوات الاحتلال، باستخدام الحجارة أو الزجاجات الحارقة وأحياناً السكاكين والآلات الحادة؛ وقد اعتبرتها قيادة الانتفاضة بمثابة نواة الجيش الشعبي، الذي أعلن عن تشكيله بالفعل أواخر عام ١٩٨٨. أما النوع الثاني فيشمل اللجان النوعية التي تعمل على تلبية الحاجات الانسانية التي يفرضها استمرار الانتفاضة. وثمة لجان نوعية مختصة بمختلف الأنشطة الحياتية (التموين، الإغاثة والاسعاف الطبي؛ التجارة؛ الاعلام؛ الدعم؛ الاستطلاع؛ الحراسة؛ اللجان النسائية؛ التعليم؛ التضامن مع المعتقلين؛ الزراعة، وغيرها). وقد حققت هذه اللجان أثراً ملموساً في ظروف بالغة الصعوبة، في اتجاه خلق البنية الأساسية للسلطة الوطنية، عوضاً عن سلطة الاحتلال، وهو ما يفسر الجزع الذي سببته للحكومة

الإسرائيلية، التي أصدرت قراراً بتحريمها في آب/أغسطس ١٩٨٨[٢٧].

ظل هذا البناء التنظيمي محتفظاً بمكوّنيْه السابقين في العام الثاني للانتفاضة. ولم يحدث تغير جوهري في تنظيم الفرق أو اللجان المذكورة أو أدوارها ووظائفها، باستثناء تطور اشتمل على اتساع النطاق الجغرافي، بخاصة بالنسبة إلى اللجان الفرعية، وتزايد الدور التنظيمي لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» في قطاع غزة، رغم الضربات التي تعرضت لها هذه الحركة في منتصف عام ١٩٨٩، عندما اعتقلت السلطات الإسرائيلية الصف الأول من قياداتها. وتجدر ملاحظة أن بروز دور «حماس» لم يترك تأثيرات سلبية في المكونات السابقة في الساحة[٢٨].

كذلك، شهد عام ١٩٨٩ تصاعد دور شريحة المثقفين الوطنيين في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، بحيث باتوا المعبرين عن الانتفاضة والمتحدثين باسم المطالب الوطنية في أكثر الأحوال.

وإلى جانب تعمق الدور الذي تضطلع به لجان نوعية بعينها، كلجان الحراسة والتموين والدعم (بسبب اشتداد الحصار الإسرائيلي حول الانتفاضة)، فقد ظهرت لجان التحكيم الشعبية، لكي تقوم بفض المنازعات المحدودة عوضاً عن اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية.

على هذا النحو يمكن القول إن البناء التنظيمي للانتفاضة قد

استكمل ملامحه الأساسية، بمرور الوقت، بالشكل الذي اعتبره البعض بمثابة نواة للادارة الفلسطينية البديلة لسلطة الاحتلال[٢٩].

أما فيما يخص أساليب المواجهة وآلياتها، فقد كانت الانتفاضة أقرب في ممارستها، عموماً، إلى أنماط المقاومة المدنية، وهو ما سيرد تفصيله في نقطة لاحقة. غير أن ما ينبغي الاشارة إليه في هذا الموضع، هو أن الاضراب كان الأسلوب الرئيسي للمواجهة الذي اعتمدت عليه الانتفاضة خلال عامها الأول، سواء أتم ذلك الاضراب بشكل كلي شامل، أم بشكل جزئي في قطاع مكاني أو زماني معين. وقد كانت قيادة الانتفاضة حريصة على تحقيق نوع من التوازن بين أساليب المواجهة المباشرة، بما فيها الاضراب، وبين أساليب الاستقلال الاقتصادي، وقضاء الجماهير لحاجاتها، بما يقتضيه ذلك من إتاحة الفرصة للعمل الانتاجي. هذا فضلاً عن اللجوء إلى أسلوب الاعتصام والتظاهر الذي قاد، غالباً، إلى مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال ورموزه[٣٠]. وقد بدا الحرص ظاهراً لدى المنتفضين بتوجيه من القيادة الفلسطينية العليا (منظمة التحرير الفلسطينية)، على تواري العمل المسلح لأسباب سوف تلي الاشارة إليها.

حافظت الانتفاضة على طابعها المذكور في العامين التاليين بحيث ظل الإضراب، بنوعيه العام والجزئي، مستمراً عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠. لكن هذين العامين شهدا تطورات جزئية في هذا المضمار... ففي عام ١٩٨٩ انخفض عدد أيام الاضراب في

الشهور السبعة الأولى، ليعود إلى الارتفاع في الشهور التالية[٣١]. وظل الالتزام الجماهيري بالاضرابات العامة قائماً، وبدأت الفرق الضاربة في فرض غرامات على المخالفين للاضراب العام، على أن تحول الغرامات لإقامة مشاريع عامة. وقلّ عدد المشاركين في أعمال التظاهر، دون أن يصاحب ذلك فتور في عمليات الهجوم ضد رموز الاحتلال، كما صعّدت قوات الاحتلال عملياتها الهجومية بهدف انتزاع زمام المبادرة من أيدي القوات أو الفرق الضاربة، واجبارها على اتخاذ مواقع دفاعية[٣٢].

ومن أبرز التطورات التي شهدها العام الثالث للانتفاضة (١٩٩٠) تزايد معدل استخدام العبوات الناسفة والقنابل اليدوية والآلات الحادة كالسكاكين من قبل الخلايا السرية والفرق الضاربة، وترسخ أساليب العمل الشعبي شبه المسلح بمعدل مؤثر، لكنه تطوُّر لا يقود إلى القول بتغير الطابع المدني للانتفاضة. ويبدو أن تصاعد أشكال المواجهة شبه المسلحة الجريئة، جاء كرد فعل على تزايد دور المستوطنين الصهاينة ضد الانتفاضة. وهو دور تم اعتماده بشكل رسمي من جانب وزير الدفاع موشي أرينز تحت عنوان «زيادة المهام الأمنية للمستوطنين»[٣٣].

والواقع أن الأعمال الاستفزازية من جانب المستوطنين، بعد اطلاق أيديهم بصورة رسمية، وما استتبعها من ردود فعل من جانب الانتفاضة، قد برزت بصورة ملحوظة خلال مطلع خريف عام ١٩٩٠. وظهر أن رد الفعل الرسمي الإسرائيلي سيكون قاسياً

في حال تصاعد الأعمال المسلحة أو حتى شبه المسلحة (العنيفة) من جانب الانتفاضة[٣٤]، الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في إطار الجدل الدائر عن جدوى تصعيد الانتفاضة على طريق الكفاح المسلح.

وضمن آليات الانتفاضة وتفاعلاتها، تبرز عمليات بناء الاستقلال الاقتصادي وفك مظاهر الارتباط بالكيان الإسرائيلي، كأحد أهم وجوه البناء الفلسطيني الذاتي في الضفة والقطاع. وتشمل هذه المهمة جوانب متعددة منها مقاطعة السلع والمنتوجات، ومقاطعة العمل في المنشآت الإسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب[٣٥]. ومن الواضح أن هذه الجوانب تقع في دائرة النضال المدني الذي اعتمدته الانتفاضة منذ البداية.

في هذا السياق، شهد العام الأول للانتفاضة مقاطعة جزئية للسلع الإسرائيلية، الكمالية منها بصفة خاصة. كما تمت المقاطعة الشاملة للعمل في المستوطنات، لكن لم يمكن الوصول إلى مقاطعة واسعة للعمل داخل إسرائيل، فهناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين لا دخل لهم سوى من عملهم في إسرائيل، ويتراوح عددهم بين ١٠٠ و١٣٠ ألفاً، بحسب ظروف العمل ومواسمه. وهذا عدد ضخم يصعب توفير أعمال بديلة له داخل الأرض المحتلة في المدى القصير. لذلك، أخذت نسبة المقاطعة تتناقص بمرور الوقت. ومع هذا، فغالباً ما كان العمال يلتزمون تماماً بأيام الاضراب فيمتنعون عن الذهاب لأعمالهم داخل إسرائيل.

وقـد بذل أبنـاء الضفة والقـطاع جهـوداً لـلالـتزام بعـدم دفـع الضرائب في العام الأول، وسعوا إلى تطوير الاقتصادات المنزليـة، رغم صنوف القمع التي تعرضوا لها[٣٦].

وفي عامها الثـاني، تعمقت تجربـة الانتفاضـة بحيث تحولت إلى أسلوب حياة ورتابة يومية. وإذا كان ذلـك قد عـبر، من ناحيـة، عن طول النفس الوطني الفلسطيني، فإنه، من ناحية أخرى، قـد أتاح الفرصة للسلطة المحتلة لتتعايش مـع هذا الـواقع، وتتفنن في استخدام الآليات المناسبة لمواجهته.

ومن جهتها، استمرت القيـادة الموحـدة للانتفـاضة خـلال عام ١٩٨٩ في التأكيد عـلى ضرورة مقاطعـة السلع والامتناع عن دفـع الضرائب وزيادة الاعتماد على الانتاج الوطني، مع ملاحظة تـراجع الدعوة إلى مقاطعة العمل داخل إسرائيل مقابلة بعام ١٩٨٨[٣٧].

حققت الانتفـاضة، عمليـاً، انجـازاً في مجـال مقـاطعـة السلع الإسرائيلية. وحتى منتصف العام الثاني للانتفاضة، كانت حصيلة الصـادرات السلعيـة لـلأراضي المحتلة قـد انخفضت ـ بحسب التقديرات الرسمية الإسرائيلية ـ بنسبة ٤٠ بالمائـة، وقلّت واردات إسرائيل منها بنسبة ٤٨ بالمائة. كـما استجاب أبنـاء الأرض المحتلة لمتـطلبات المـواجهة، فـانخفض استهلاكهم في الضفـة بنسبـة ١٦ بالمائة وفي القطاع بنسبـة ٣ بالمـائة. وانخفض، في الـوقت نفسه، النـاتج القـومي للأراضي المحتلة بنسبـة ١٣ بالمـائة (مقـابلة بعـام ١٩٨٧).

من جهة أخرى، لم تسجل مقاطعة العمل داخل إسرائيل تراجعاً ملموساً بمرور الوقت، فهذه العملية تحتاج، ولا شك، إلى ايجاد مصدر رزق بديل للآلاف الغفيرة من العمال وأسرهم، الذين يقدر دخلهم السنوي بما يقرب من ٣٤٠ مليون دولار سنوياً(٣٨).

والواقع أن آليات المواجهة الاقتصادية، وصولاً إلى مستوى العصيان المدني الشامل، تحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد الارادة الصلبة لأبناء الضفة والقطاع. إنها تحتاج، أساساً، إلى دعم جدي كبير، مالياً واقتصادياً؛ كما تحتاج إلى جهد ووقت يتم فيهما إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما يتناسب والأهداف المرجوة، وذلك بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على عمليات الربط المعقدة لاقتصادات الضفة والقطاع بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي على النحو الذي سبقت الاشارة إليه في الفصل الأول.

الانتفاضة وحدود تأثيرها على الجانب الإسرائيلي

لم يعد ثمة خلاف حول كون الانتفاضة الفلسطينية قد أحدثت أصداء بعيدة على المستويات المختلفة للصراع العربي - الإسرائيلي. لكن الجدل يثور عند مقاربة حدود هذه الأصداء، بخاصة تأثيرها في الجانب الإسرائيلي. والتأثيرات في هذا الاطار ذات أكثر من شق، فبعضها يمكن تجاوزه بمرور الوقت، وبعضها يمس الثوابت

ويصعب تعديله بشكل جوهري، الأمر الذي يتضح من متابعة التفاعلات التي صاحبت الانتفاضة منذ بدايتها على صعد إسرائيلية مختلفة.

وبداية، يمكن القول، بكلمة جامعة، إن الانتفاضة ليست حدثاً عابراً على إسرائيل، ولكنها معلم أساسي سيكون عليها أن تتوقف عند دلالاته على مستوى الفكر والحركة. وهكذا، فالتضحيات الفلسطينية في سياقها لم تكن بلا مغزى على الاطلاق.

لقد بدا أن الانتفاضة قد حركت ماء آسناً في إسرائيل، وأبرزت الحاجة الى تفكير جديد، وبفعلها طرحت أسئلة وعلامات استفهام لم تكن ذات أهمية منذ عام ١٩٦٧، وربما منذ عام ١٩٤٨. أساس هذه الأسئلة الاقرار باستحالة العودة إلى زمن ما قبل الانتفاضة، والاقرار بوجود كيانين متناقضين، من حيث الانتماء والمصالح والتطلعات، وضرورة ايجاد مخرج لمثل هذه الوضعية.

ولأن إسرائيل تضم تشكيلة واسعة من القوى الشعبية والحزبية متباينة الخلفيات والمصالح، فقد جاءت الاستجابات لكي تعكس اتجاهات مختلفة تراوحت بين مواقف القوى التي تدعو إلى التخلص من الفلسطينيين بالابادة أو الترحيل القسري (Transfer)، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال على جزء من وطنه المحتل.

على صعيد الرأي العام، يلاحظ وجود انفعال بالانتفاضة، كما لم يوجد انفعال بأي حدث آخر منذ قيام الدولة الصهيونية، بخاصة منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وقد تبين من استطلاع للرأي أجراه «مركز البحوث الاستراتيجية» في جامعة تل أبيب، أن الإسرائيليين أصبحوا أقل ثقة بقدرة إسرائيل على الصمود في المستقبل، إزاء الأخطار التي تهدد وجودها[٣٩].

مع ذلك، فإن استجابة القسم الأعظم من الشارع الإسرائيلي، تعد استجابة سلبية. فرغم تظاهر الآلاف، ودعوتهم إلى تحقيق تسوية سياسية مع الفلسطينيين، واعلان التعاطف مع المتضررين من الاجراءات الحكومية الاحتلالية، ورغم بروز أكثر من خمسين حركة احتجاجية على استمرار الاحتلال، رغم ذلك كله، فإن هذه القوى الاحتجاجية لا تشكل سوى نسبة مئوية محدودة، كما يبدو أن الزمن الإسرائيلي لا يعمل لمصلحتها.

وتتأكد هذه الجوانب في نتائج استطلاعات الرأي العام، التي تعكس الميل المتزايد، لدى الجمهور الإسرائيلي نحو التطرف والفاشية[٤٠]. ويفسر بعض المراقبين هذا الجمود بالمحاولات المستمرة للقيادة الصهيونية والإسرائيلية للابقاء على صورة العدو العربي ـ الفلسطيني ثابتة في الذهن الإسرائيلي، وخوف النخبة الحاكمة الإسرائيلية من إمكانية تحرر العقل الإسرائيلي من شبح العدو العربي، نظراً إلى ما سيحدثه هذا التحرر من اهتزاز في سلم القيم والثقافة السياسية السائدة[٤١]. كما يفسر بحقيقة أن

الانتفاضة الفلسطينية لم تكسر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وهي أساس الشعور بالتفوق لدى الشارع الإسرائيلي.

والواقع أن ما يسمى الاعتدال الفلسطيني، الذي تم التعبير عن أعظم رموزه أثناء الانتفاضة (كالاعتراف بإسرائيل ذاتياً)، لم يلق صدى لدى الشارع الإسرائيلي، وما زالت القيادة الإسرائيلية تعتبر هذا الاعتدال مجرد نوع من الخداع، متجاهلة في ذلك حتى تقارير الاستخبارات الإسرائيلية، التي اعتبرت أن الطروحات الفلسطينية ليست من قبيل الخداع[٤٢]. أكثر من ذلك أن جل الجمهور الإسرائيلي قد برر استخدام جنوده للقوة والعنف ضد الانتفاضة، ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، رأى ٣ بالمائة من الإسرائيليين أن حكومتهم تنتهج سياسة لينة جداً في مواجهة الانتفاضة.

لقد انعكست هذه الرؤى على الموقف الشعبي من آفاق التسوية السياسية. ذلك أن نسبة ١٩ بالمائة فقط من الإسرائيليين كانت تأمل في آذار/مارس ١٩٨٩، أي عقب مرور نحو عام ونصف العام على الانتفاضة، بوجود سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية[٤٣]. كما أن الجمهور الإسرائيلي وضع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أوراقه في صناديق الأحزاب التي تنادي باستمرار الاحتلال أو بطرد الفلسطينيين من وطنهم. وبذلك جاءت انتخابات الكنيست الثانية عشرة، ومحاولات طرح الثقة فيما بعد، لمصلحة هذه الأحزاب.

كذلك، تأكد انجراف المجتمع الإسرائيلي وراء الأحزاب اليمينية والدينية والقوى الارهابية (مثل حركات هتحيا، وتسوميت، ومولیدات)، في نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في شباط/فبراير ۱۹۸۹، والتي عززت سلطة تلك الأحزاب والقوى على صعيد الحكم المحلي والادارة المحلية. وقد علّق اسحق شامير زعيم الليكود على تلك الانتخابات بالقول «إن هذه النتائج تعكس أكثر فأكثر تحول الليكود إلى حزب مركزي في إسرائيل، حزب يؤمن به الشعب ويؤيد سياسته»[٤٤].

واضح أن رصد المسار العام لاتجاهات الرأي العام ومواقف القوى السياسية في إسرائيل، في غضون تفاعلات الانتفاضة، يشير إلى مزيد من التصلب. ولكن كيف ينسجم هذا التوجه والقول إن الانتفاضة قد أحدثت آثاراً بعيدة في المشروع الصهيوني برمته؟

إن الاستجابة الإسرائيلية للانتفاضة على النحو المذكور لا تمثل سوى الجزء البارز من رد الفعل، فما أحدثته الانتفاضة يغوص في أعماق المشروع الصهيوني. فالانتفاضة، في بعدها الاستراتيجي، جسدت الحضور النضالي للشعب الفلسطيني على أرض الوطن، باعتباره النقيض الموضوعي للمشروع الاستيطاني الصهيوني، وطبقاً لأحد التفسيرات، فإن الإسرائيليين، والصهيونيين عموماً، قد تعاملوا مع الانتفاضة من هذا المنظور، فرأوا فيها حالة استراتيجية سيكون لها مردوداتها على الأبعاد الجذرية للصراع مع

العرب والفلسطينيين. ولهذا، فإن سلبية الموقف الإسرائيلي إزاء الانتفاضة تعكس هذا الخوف العميق، وتفسر الرغبة المحمومة في إجهاضها أو الحد من فاعليتها، أو اظهار عدم الانشغال بآثارها. قد يكون مناسباً لتصوير هذه الوضعية ذلك الوصف الذي ذكره أحد الكتّاب الإسرائيليين حين قال «وسط كل هذا النشاط تبدو إسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت، الذي لا يسمع، ولا يتنفس، ولا يفكر، وكأن عجلة الزمن قد توقفت عن الحركة»[٤٥].

تبدو آثار الانتفاضة بعيدة الغور عند تفنيد مفردات الاستجابة الإسرائيلية، وليس فقط اجمالها، اعتماداً على استطلاعات الرأي أو برامج الأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، فإنه عندما قتل أحد الجنود حرقاً في معسكر البريج في قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، نادى بعض الإسرائيليين بهدم المخيم وضم قطاع غزة. بينما رأى البعض ضرورة التخلي عن القطاع الذي يشكل شوكة في خاصرة الدولة دون جدوى. وبين الطرفين قامت القوات الإسرائيلية بهدم عشرات المنازل والمتاجر حول مكان الحادث، وهو ما يبرز أن كسر الانتفاضة يمثل في حد ذاته هدفاً ينبغي تحقيقه قبل الحديث عن المستقبل السياسي للأراضي المحتلة، وكمقدمة ضرورية لذلك؛ وهذا ما لم يتحقق رغم مرور ثلاثة أعوام على بدايتها.

لقد استهلكت إسرائيل جهداً كبيراً للقضاء على الانتفاضة. وفي نهاية عامها الثاني، اعترفت جميع التقويمات الإسرائيلية بأن

الانتفاضة أثبتت قدرتها على الاستمرار، وأشار بعض التقويمات الى ما سماه «ظاهرة مأسسة الانتفاضة». ومع استمرار الانتفاضة للعام الثالث على التوالي، أيقن بعض المصادر الإسرائيلية أن «تراجع الانتفاضة ليس إلا وهماً، فقد تضاعفت حوادث مناهضة الاحتلال مرتين تقريباً في فترة الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٠ مقارنة بمثلها في العام الماضي عن الفترة ذاتها. وبلغة الأرقام من ١٢٤٠٥ إلى ٢٣٨٥٩ حادثة على التوالي...»[٤٦].

وبينما رأى البعض أن هذا الاستمرار هو كل ما أنجزته الانتفاضة، مشيراً إلى أن المجتمع الإسرائيلي أصبح قادراً على التعايش معها، فإن نفراً آخر لا ينفي أن الانتفاضة قد حققت أهدافاً مهمة؛ بل إن البعض يحذر الإسرائيليين من التهرب من الاستنتاجات التي يفترض أن تؤدي إليها، والوقوع في أوهام القضاء عليها وتجاهلها. ووفقاً لهذه الرؤية، يرى مسؤولون إسرائيليون، أن أية حركة سياسية في إسرائيل لم تجابه تحدياً يشابه تحدي الانتفاضة، وأن البرامج السياسية للأحزاب قد عجزت عن الاستجابة لهذا التحدي، ولذلك فإن البرامج السياسية الإسرائيلية تعكس حقائق ما قبل الانتفاضة![٤٧]

مهما يكن من أمر فالانتفاضة أدخلت الكيان الصهيوني في طور جديد من التفكير، بغض النظر عن سلبية نتائج هذا التفكير في الأجل المنظور، وما كان لها أن تهدم الكيان الصهيوني من أساسه في ظل المتغيرات التي أحاطت بها بخاصة محدودية الأداء العربي

المرافق لها - كما سنشير إليه في مواضع لاحقة من الدراسة - لكنها طرحت، ولا شك، خسائر سيكون لها بعدها على الجانب الإسرائيلي، كفشل حلم الاستقرار وفرض الأمر الواقع في الضفة والقطاع والانشغال بمصير الكيان الصهيوني في جو العداء الفلسطيني بالأساس، والتآكّل القيمي، وافتضاح هشاشة النظام الأخلاقي المزعوم للصهيونية أمام الحلفاء، واهتزاز قيمة القوة الإسرائيلية المطلقة، وتنامي الشعور بحدود هذه القوة.

كذلك ينبغي أن تحسم من قوة الإحتلال الإسرائيلي كل مظاهر البناء الفلسطيني الداخلي، مادياً ومعنوياً. فهذه المظاهر هي في التحليل الأول والأخير، أحد سبل تعميد قوة المجتمع المدني الفلسطيني الحالية والمستقبلية في مواجهة الاستعمار الإسرائيلي.

ثانياً: الانتفاضة ومسار النضال الفلسطيني: رؤية مقارنة

لقد جاءت الانتفاضة الكبرى كأحد أشكال المقاومة العربية الفلسطينية للمشروع الصهيوني. وبالنسبة للبعض ممن فاجأهم الحدث، فإن هذا الشكل اعتبر شكلاً مستحدثاً من أساليب المواجهة: نموذج استعماري استيطاني بالغ القوة ومدعوم من قوى خارجية لها مصلحة أكيدة في استمراره وتفوقه في محيطه الإقليمي (العربي).. ومع ذلك، لنا أن نفترض أن الحديث عن الانتفاضة الكبرى لعام ١٩٨٧ كنموذج جديد من أساليب مواجهة المشروع

الصهيوني هو حديث لا يعبر عن حقيقة مطلقة. فهو يغفل تجربة المقاومة العربية الفلسطينية إبان الثلاثينات، والتي عرفت بالثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، كما أنه يغفل الانتفاضات الفلسطينية المتوالية ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. بعبارة أخرى، ثمة نموذجان لانتفاضات الشعب العربي الفلسطيني، أحدهما يعود إلى نصف قرن خلا، والآخر أقرب تاريخياً.

إن كل هذه الانتفاضات (بغض النظر عن المسميات التي حملتها) شكلت خبرة تاريخية نضالية متراكمة، وهذه الخبرة هي التي تعطي مفهوم النضال الفلسطيني الممتد معنى ومضموناً، وعلى أساسها يتم وصف حركة التحرر الفلسطيني كأقدم حركة تحرير موجودة في الوقت الراهن.

إن أي مراقب متابع لمسار النضال الفلسطيني منذ البداية، سوف يقف على الفور عند أثر الخبرة المتراكمة في مسار الانتفاضة الأخيرة، بخاصة الخبرة التي طرحتها تجربة الثورة الكبرى في الثلاثينات، فهي من أكثر التجارب التي تثير الفضول لدراستها دراسة مقارنة مع الانتفاضة. وفي السياق نفسه، ينبغي العناية بموقع هذه الانتفاضة الكبرى من الانتفاضات الأكثر محدودية منذ عام ١٩٦٧، والتأثير المتبادل بين المقاومة في الضفة والقطاع والمقاومة الوطنية اللبنانية للوجود الإسرائيلي في لبنان منذ عام ١٩٨٢.

١ ـ بين ثورة عام ١٩٣٦ وانتفاضة عام ١٩٨٧

يفصل بين هذين الحدثين الكبيرين نصف قرن كامل، فحين اندلعت الانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧، كان الشعب الفلسطيني يستحضر الذكرى الخمسين لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. لذلك، يفترض أن متغيرات كثيرة طرأت خلال هذه الفترة، فقد تعمّق الصراع على أرض فلسطين ومن حولها، وورث المشروع الصهيوني وحده، المشروع الاستعماري البريطاني الصهيوني على أرض فلسطين، وتغيرت أدوار الأطراف المباشرين والأطراف غير المباشرين في الصراع، كما طرأت تطورات على بيئة الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني (أو العربي ـ الصهيوني) الإقليمية والدولية وكذا على صعيد التنظيم الدولي. ومع ذلك فثمة ثوابت كثيرة لم يطلها التحول كثيراً، منها ثبات الرغبة الفلسطينية في التحرر والسيادة والاستقلال على أرض فلسطين (كلها أو بعضها!)، ووراثة الاستعمار الصهيوني لمدرسة القمع البريطاني بخاصة في جانب قوانين الطوارىء التي وضعها البريطانيون عام ١٩٣٦ (مع اجراء التغيرات والاضافات التي تطلبتها التطورات منذ ذلك الحين)، واعتماد المشروع الصهيوني على القوى الغربية، بخاصة زعامتها الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

مع أخذ هذه المتغيرات والثوابت (وغيرها) في الاعتبار، يلاحظ أن كلتا التجربتين النضاليتين تمتد في العمق الزمني والمكاني والبشري، وكلاً ومنها يمثل، في موضعه من المواجهة على أرض

فلسطين، نقطة تحول وعلامة فارقة. ومن المحتمل تماماً ـ كما سبق الذكر ـ أن مسار ثورة عام ١٩٣٦ كان في ذهن المتفضين وقيادتهم أو بعض المراقبين بسبب هذا التماثل. ومن المتوقع أن تكون المقابلة بين الواقعتين أكثر قدرة على ابراز مفعول الخبرة التاريخية للنضال الفلسطيني على مسار الانتفاضة، وأكثر تركيزاً على جوانبها المختلفة.

وتشمل هذه الرؤية المقابلة القاء الضوء على بعض المحاور المهمة بالنسبة الى الحدثين، وهي على التوالي: الارهاصات التي سبقت وقوع كل منهما، وأسبابهما المباشرة، والقوى المشاركة فيهما، والقيادة، وأنماط المواجهة والنضال، والموقف العربي تجاههما.

أـ الإرهاصات

عند مراجعة التحركات الجماهيرية خلال الأعوام العشرين التي سبقت الثورة الكبرى (بين عامي ١٩١٦ و١٩٣٦)، ثم مراجعة التحركات الجماهيرية المماثلة خلال الأعوام العشرين قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى (بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧)، فإننا نكاد نعثر على ظاهرة مشتركة هي أن كلاً من الثورة والانتفاضة كانت بمثابة قمة ناضجة لبناء من الانتفاضات والأعمال النضالية في المرحلة التي سبقت.

حصلت عدة انتفاضات جماهيرية، قبل عام ١٩٣٦، ضد التحالف البريطاني الاستعماري ـ الصهيوني المشترك. حدثت

الانتفاضة الأولى في القدس في نيسان/ابريل ١٩٢٠، وتكررت في أيار/مايو ١٩٢١، وقد عادت هاتان الانتفاضتان، بحسب ما ورد في تقرير لجنة التحقيق المعروفة بلجنة هايكرفت، الى موقف العرب المعادي لليهود، . والناجم عن أسباب سياسية واقتصادية مرتبطة بالهجرة اليهودية وإنشاء الوطن القومي اليهودي.

واتسم العمل الوطني الفلسطيني، بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٩، بالركود، بشكل عام، باستثناء التظاهرات التي قامت بها الجماهير الفلسطينية ضد زيارة بلفور لفلسطين عام ١٩٢٥، وتظاهرات التأييد للثورة السورية الكبرى بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٧. وفي رأي البعض أن ذلك الركود كان يعود إلى تردد القيادة الوطنية في الصدام مع القوى الاستعمارية البريطانية ـ الصهيونية من جهة، وطغيان الشعور بعدم تكافؤ القوى بين الاستعمار والحركة الوطنية من جهة أخرى. غير أنه، على إثر اعتداء يهودي على حرمة المسجد الأقصى، اندلعت الانتفاضة المعروفة بهبة البراق، في آب/أغسطس ١٩٢٩، وتميزت بحدوث مواجهات عنيفة سقط على إثرها عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين (١١٦ شهيداً) والقتلى اليهود (١٣٣ قتيلاً)، وعدد أكبر من الجرحى من الجانبين[٤٨].

هذه الانتفاضات المختلفة غلب عليها، في عمومها، الطابع الموقت والمتقطع من الناحية الزمانية والمكانية، وافتقدت التخطيط الدقيق والتنظيم المحكم، الأمر الذي جعلها تخمد بسرعة.

وبالمثل، شهدت الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ سبع انتفاضات حدثت على فترات زمنية مختلفة، قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد ذكرنا في موضع سابق شيئاً عن الانتفاضات التي حدثت بعد عام ١٩٨٢. أما بالنسبة إلى الانتفاضات السابقة على ذلك العام، فقد وقعت الانتفاضة الأولى بعد مرور بضعة شهور على الاحتلال، وأدت دوراً مهماً في رفع المعنويات المنهارة في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو القاسية وصدمة الإحتلال، وكان مما أبرزته هذه الانتفاضة من بين أمور كثيرة، أن جمهور المواطنين الواسع، وبشكل خاص الحرفيين وسكان القرى، كان بعيداً عن الاشتراك بفاعلية في النضال اليومي للجماهير. لذلك، كان الطابع الغالب عليها، هو التحرك الطلابي على صعيد المدارس بمستوياتها المختلفة. كذلك تحركت هذه الانتفاضة بشكل عفوي وموقت، فلم يقدر لها الامتداد المكاني أو الزمني[٤٩].

أما الانتفاضة الثانية فاندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٤. وجاءت مواكبة لارتفاع أسهم منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك العام، على الصعيدين العربي والدولي، بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وقد امتازت برفع شعارات الولاء للمنظمة، ورفض الاحتلال الإسرائيلي والحكم الأردني معاً، وبأنها كانت مخططة بشكل واضح، بهدف تأكيد صفة المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني[٥٠].

جاءت الانتفاضة الثالثة في مطلع ربيع عام ١٩٧٦، وتمركزت حول يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس من ذلك العام، مؤرخة بذلك بداية الإحياء التقليدي لهذه المناسبة منذ ذلك الحين. لقد مثلت هذه الانتفاضة رد فعل قوياً على تصاعد الضغوط الإسرائيلية في إطار السياسة الاستيطانية، وكانت علامة فارقة على طريق مشاركة أبناء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، لنضال إخوانهم في الضفة والقطاع. كذلك أدى اتساع النشاط الاستيطاني، الذي قامت الانتفاضة للاحتجاج عليه، إلى تحريك قطاعات جماهيرية جديدة في خضم النضال اليومي ضد قوات الاحتلال، ومن ذلك تحرك قطاعات أوسع من الفلاحين وملاّك الأرض. وبذلك لم تعد المشاركة الطلابية، إلى جانب بعض الحرفيين وسكان المخيمات وعمال المدن، هي السمة المميزة للقوى المشتركة في أعمال الانتفاضة، بل دخلت قوى إجتماعية بفاعلية أكبر في هذا الاطار، وبصفة خاصة سكان القرى الصغيرة(٥١).

لقد كانت هذه الانتفاضات تعبيراً متطوراً عن رفض الاحتلال، وعدم الاستكانة لسياسة الوضع الراهن، التي سعت إسرائيل إلى فرضها على أبناء الضفة والقطاع ـ غير أن بعض المراقبين رأوا ـ وكانوا محقين فيما يبدو ـ أنها كانت انتفاضات محدودة في مطالبها، ولم تأخذ الطابع القتالي الصدامي، موسمية في توقيتاتها، ولم تتسم بالاستمرار المتصاعد، بحيث لم يترتب عليها في حينها تراكم خبرات تقود إلى حالة من العصيان التام في مواجهة

قوات الاحتلال[٥٢]. لذا، تأتي انتفاضة ١٩٨٧، في أحد جوانبها، لتشكل التجاوز العملي لهذه النقائص، من حيث اتسامها بالشمولية الجماهيرية، والامتداد الزمني والمكاني، والمواجهة المستمرة دون انقطاع. ويلاحظ في هذا الاطار ضمور الفارق الزمني بين الانتفاضات المختلفة منذ بداية العقد الثاني من الاحتلال عامة، ومنذ منتصف الثمانينات، خاصة. فثمة سبعة أعوام فصلت بين الانتفاضتين الأولى والثانية (١٩٦٧ و١٩٧٤ على التوالي)، وستة فصلت بين الثالثة والرابعة (١٩٧٦ و١٩٨٢ على التوالي). هذا بينما يتواتر وقوع الانتفاضات منذ عام ١٩٨٥ بمعدل واحدة كل عام على الأقل.

ب ـ الأسباب المباشرة

تفاعلت في عام ١٩٣٦ عدة عوامل على الساحة المحلية الفلسطينية أساساً، دفعت باتجاه انفجار الثورة في ربيع ذلك العام، وقد اقترنت تلك التفاعلات بوجود انعكاسات لا يمكن التهوين من أثرها في ذلك الانفجار، سواء من الدائرة العربية أو الساحة الدولية.

على الساحة الفلسطينية، كانت توقعات الفلسطينيين من جانب، واليهود من جانب آخر، بقرب تحقيق معظم تطلعاتهم قد وصلت إلى أوجها، الأمر الذي جعل كليهما يتمسك بمطالبه. فخلال الأعوام الأربعة التي سبقت الثورة تضاعف عدد السكان اليهود في البلاد حتى وصل الى نحو أربعمائة ألف بسبب تدفق

الهجرة اليهودية من وسط أوروبا بشكل خاص، منذ صعود النظام النازي الى سدة الحكم في ألمانيا. وهذا ما بث الخوف في نفوس الفلسطينيين بشدة، فسعوا إلى تغيير النظام الدستوري الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني، بصورة تمكنهم من لجم التدفق اليهودي وحفظ حقوقهم[٥٣].

كذلك انتهجت «الوكالة اليهودية» ممثل اليهود في فلسطين، التي حظيت بمساندة بريطانية صريحة، ما عرف بسياسة «العمل العبري» التي منعت استخدام العمال الفلسطينيين في الأنشطة الاقتصادية اليهودية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم البطالة بينهم[٥٤]. وأدت السياسة البريطانية، من جانبها، بكافة وجوهها الاقتصادية والسياسية، وعدم استجابتها لأي مطلب من الجانب العربي الفلسطيني، إلى تصاعد السخط حتى انتهج الشيخ عز الدين القسام النضال المسلح بصفته الوسيلة النهائية للمقاومة وتحقيق الأهداف الوطنية عنوة، الأمر الذي وجه الأنظار إلى فضائل الجهاد[٥٥].

أما على الساحة العربية، فقد تطلع الفلسطينيون إلى المقاومة كوسيلة تبلغهم ما بلغته أقطار عربية أخرى (كسوريا والعراق ومصر)، التي عقدت معاهدات مع القوى الاستعمارية، على طريق الاستقلال.

كذلك، راقب الفلسطينيون ما يجري على الساحة الدولية، بخاصة تصاعد الأزمة بين بريطانيا وفرنسا من جهة، والمانيا

وايطاليا من جهة أخرى، وتطلعوا الى استغلال هذه الوضعية وحالة الاستقطاب لتحقيق أهدافهم اعتماداً على سعي كل من المعسكرين (المحور والحلفاء) إلى استمالة العرب[٥٦].

وقد جاء في تقرير لجنة بيل، وهي اللجنة التي حققت في أسباب الثورة ومطالبها (تموز/يوليو ١٩٣٧)، أن الثورة جاءت بفعل «رغبة العرب في نيل استقلالهم، وكرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي، وانتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين، وازدياد الهجرة اليهودية منذ عام ١٩٣٣، وعدم ثقة العرب في سلوك الحكومة البريطانية، وفزع العرب من شراء الأراضي من قبل اليهود، وعدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي إليها الدولة المنتدبة»[٥٧]. ومن الواضح أن تقرير لجنة بيل قد وضع يده على الأسباب الحقيقية للثورة إلى حد كبير.

من الناحية الأخرى، جاءت الانتفاضة إثر بلوغ ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ذروة القهر والقمع من جميع النواحي الاجتماعية والثقافية التعليمية والاقتصادية والسياسية والاستيطانية على نحو ما فصلته الدراسة في موضع سابق.

ومع أخذ عوامل كثيرة في الاعتبار، يلاحظ أن الأسباب التي دعت إلى انفجار ثورة عام ١٩٣٦ تتقاطع وتلك التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الكبرى بعد خمسين عاماً. فقد جاءت الواقعتان ـ كما سبقت الاشارة ـ على أرضية المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، ووقف الخطر الزاحف على أرض فلسطين، والتصدي للعربدة

الاستعمارية في شكلها البريطاني ـ الصهيوني في الثلاثينات، والصهيوني الإسرائيلي في الثمانينات.

ج ـ القوى المشاركة

إذا لزمنا جانب التعميم، أمكننا القول إن مختلف شرائح الشعب الفلسطيني انحازت للثورة عام ١٩٣٦ وللانتفاضة عام ١٩٨٧، فشاركت فيها بنسبة أو بأخرى، غير أنه، عند التطرق للتفاصيل ينبغي الاشارة إلى أن المشاركة الجماهيرية العامة، دون استثناء تقريباً لأية طبقة أو فئة أو شريحة اجتماعية أو عمرية، هي أبرز مظاهر الانتفاضة الكبرى، بينما لم يكن الأمر على هذا النحو إبان ثورة عام ١٩٣٦. فما ميز تلك الثورة اتساع حجم مشاركة الفلاحين وطبقة العمال الناهضة مع استثناءات لا يستهان بها فيما يتعلق بقطاع الموظفين وأبناء المدن، بخاصة كبار الملاك وكبار التجار وأصحاب الوجاهة الاجتماعية التقليدية.

وقد أظهرت دراسة تناولت ٢٨٢ قائداً ممّن تولوا مختلف المناصب القيادية في الثورة انتماء ٦٥ بالمائة منهم إلى الفلاحين، و٣ بالمائة إلى فلاحين استقروا في المدن، و٢٢ بالمائة إلى سكان المدن، و٨ بالمائة إلى البدو، و٢ بالمائة ينتمون إلى الأقطار العربية المجاورة لفلسطين(٥٨). ويعتبر البعض أن الاضراب الكبير في المرحلة الأولى من الثورة بين نيسان/ابريل وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، لم يتوقف، وإنما تعرض للاجهاض بفعل عدم اشتراك قطاعات مهمة من الشعب فيه. ومن هذه القطاعات الموظفون الحكوميون ورجال

البلديات. فالموظفون اكتفوا بتقديم مذكرة شديدة اللهجة لسلطة الانتداب بعد مرور أكثر من شهرين على بداية الاضراب، في حين كان اشتراكهم الفعلي ضرورياً لإحداث ارتباك خطير في أجهزة الحكومة كلها. أما البلديات فقد عقد رؤساؤها اجتماعاً ليقرروا ما يفعلونه. ونتيجة لتدخل سلطات الانتداب أضرب نصف رؤساء البلديات وبقي النصف الآخر مداوماً في عمله(٥٩).

من جهة أخرى، لم تحبذ اللجنة العربية العليا (القيادة الفلسطينية) انضمام الموظفين إلى الاضراب ومقاطعة السلطات(٦٠). وفي السياق نفسه لاحظت القيادة العسكرية للثورة أن بعض الموسرين آثروا السلامة، في عمومهم(٦١).

ونتيجة المشاركة الجادة والمميزة للفلاحين في الثورة، حاولت سلطات الانتداب إثارة الفلاحين على سكان المدن (الأفندية!) كوسيلة لضرب الثورة. وأُلقيت المنشورات على القرى التي تزين للفلاحين مقاطعة الثوار، وكان مما تضمنته المنشورات أن الثورة قضت على مصالحهم وأن الأغنياء هم الذين يطلبون الى الفلاحين تضحيات في حين أنهم ينعمون بحياة المدن ولا يعرضون أرواحهم للخطر(٦٢). ومع هذا الإحجام من قبل بعض القطاعات الجماهيرية، فقد شاركت قطاعات أخرى إلى جانب الفلاحين بأدوار مهمة. من ذلك مشاركة بعض رجال البوليس الفلسطيني، بخاصة من صغار الرتب، وتعاونهم مع الثوار حتى ان بعضهم التحق بصفوف الثوار. وكان طلاب المدارس، كعادتهم،

أصحاب اليد الطولى في أعمال التظاهر والاضراب. ويذكر محمد عزة دروزة في شهادته عن الثورة ودور الأطفال فيها أن «مراهقين التحقوا بصفوف الثوار وأبلوا بلاءً حسناً ومنهم من كان جريئاً جرأة عجيبة غير متناسبة مع سنه. . وكانت لهم ولأطفال أصغر سناً، نوادر طريفة في هذا الباب»[٦٣]، ويستحضر هذا القول صورة مشرقة لماضي آباء «أطفال الحجارة» في الانتفاضة الكبرى.

لقد كانت ظاهرة انعدام المشاركة الجماهيرية العامة أحد المآخذ التي يمكن ملاحظتها عند متابعة تجربة الثورة الكبرى عام ١٩٣٦، ومن هذا المنطلق ينبغي أن تقوم، ايجابياً، المشاركة الشاملة في الانتفاضة المعاصرة. فمن أهم ما يلفت الانتباه أن الانتفاضة ضمت في صفوفها كل أبناء الشعب، حتى انه لم يعد هناك مواطن فلسطيني بلغ سن الرشد لا يشارك مواطنيه في حركة المقاومة. وقد استشهد، أو جرح أو اعتقل أو تضرر، أناس بين سن السابعة والسبعين. وهو أمر لم يحدث في أية ثورة تحرير وطنية في التاريخ العربي الحديث[٦٤]. مع ذلك يعتبر البعض أن للانتفاضة معاقل اجتماعية تركزت فيها بشكل نسبي؛ هذه المعاقل هي المخيمات والقرى والاحياء الفقيرة في المدن. ففي المخيمات يتمركز نحو ربع مجموع سكان الضفة والقطاع (وترتفع هذه النسبة في القطاع لتقترب من النصف)، أما إذا أضيف إلى سكان المخيمات اللاجئون في الأحياء الشعبية في المدن، فيشكل هؤلاء نحو نصف السكان. ويشكل هذا الكم القاعدة الاجتماعية العريضة للانتفاضة. وتتجلى هذه القاعدة في درجة عالية من الاستعداد النضالي، إن بسبب

بؤس أوضاعها الاقتصادية، أو بسبب غموض مستقبلها السياسي ضمن أي تسوية لمسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لذا نجد أن شرارة الانتفاضة قد اندلعت ثم تنامت وانتشرت في المخيمات، كما نجد أن نسبة عالية من الشهداء والجرحى والمعتقلين تنتمي إلى هذه القاعدة الاجتماعية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

جدول رقم (٣ ـ ١)
أعداد الشهداء حسب المناطق والمدن والقرى والمخيمات
للفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
حتى ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٩

المنطقة	مجموع الشهداء	في المدن	في القرى	في المخيمات
القدس	٢٧	٧	١١	٩
نابلس	١٠٨	٣٧	٤٣	٢٨
الخليل	٧٣	١٧	٤٢	١٤
رام الله	٥٣	٣	٤٦	٤
جنين	٧٥	٢٣	٤٤	٨
طولكرم	٥٩	١٦	٣١	١٢
بيت لحم	٢٢	٤	١٨	—
أريحا	٢	—	—	٢
قطاع غزة	٢٤١	٤٨	١٣	١٨٠

المصدر: عبد الجبار عدوان، ثمن الاستقلال (القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٨٩)، ص ٢٤

وفي الأحياء الفقيرة من المدن ينتمي السكان إلى الشرائح الاجتماعية من عمال وصغار موظفين. وفي بعض الأحيان تكون المخيمات أشبه بالأحياء الفقيرة، أو العكس.

أما بالنسبة إلى القرى، وهي المعقل الثالث للانتفاضة من الناحية الاجتماعية، فنجد أن النسبة الكبرى من السكان هي من الفلاحين، الأجراء الفقراء أو من صغار الملاك. وبفعل سياسات الاحتلال الاستيطانية، واحتكاكات المستوطنين من جهة، وبفعل الإهانات التي تلقاها أبناء هذه الشريحة عندما تحولوا إلى عمال أجراء داخل الكيان الصهيوني من جهة ثانية، وبفعل ارتقاء الوعي الوطني والسياسي في القرى الفلسطينية عموماً، كانت مشاركة القرية الفلسطينية مشاركة مميزة في مسار الانتفاضة.

وعلى هامش محدود تماماً توجد أقلية تقف من الانتفاضة موقفاً سلبياً، وهذه الشرائح مرتبطة مصلحياً بقوات الاحتلال، ولذلك تتذبذب بين قطبي الاحتلال والانتفاضة، ومنها سماسرة الأراضي وسماسرة العمل وأصحاب المعامل والمقاولون من الباطن وكبار المحتكرين الذين استغلوا الانتفاضة لتحقيق أرباح فاحشة[٦٥].

والواقع أن قيادة الانتفاضة لاحظت الملامح العامة لتشكيل المجتمع الفلسطيني وأولت كل شريحة اهتمامها، ووزعت على كل منها أعباء النضال التي تتناسب معها. وقراءة سريعة لبيانات هذه

القيادة تفصح، دون شك، عن حصافة وبعد نظر شديدين في هذا الجانب. فالبيانات تطلب من العمال مقاطعة العمل داخل المستوطنات الصهيونية في الضفة والقطاع، والتزام العمل بأيام الاضراب العام، وتشغيل المصانع الفلسطينية ومنع تنظيم أي اضراب في المستشفيات. وتطلب من الفلاحين استصلاح الأراضي البور وزراعتها، ومساندة المناطق المحاصرة، والتأكد من أن الاضراب لا يعني عدم فلاحة «أرضنا» وعليهم تعزيز مفهوم الاقتصاد المنزلي المحلي وزراعة حدائق المنازل وتربية الدواجن، لدعم القيمة الغذائية لأبناء شعبهم المضربين. أما التجار فعليهم الالتزام بنظام اغلاق المحلات وفتحها في الأوقات التي تحددها قيادتهم في تحدٍ لسلطة الاحتلال، وعليهم تحدي قوانين الضرائب الإسرائيلية والامتناع عن دفعها. ويساهم أصحاب الأملاك والعقارات في الانتفاضة «عندما يخففون العبء عن المستأجرين ويتغاضون عن أوقات الاستحقاق أو يتنازلون عن الايجارات كلياً أو جزئياً». ويمكن لأصحاب المهن والحرفيين تقديم خبراتهم في دعم الجماهير وارشادها وتوعيتها بكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعم تجربة التعليم الشعبي وتعميمها في ظل إغلاق المؤسسات التعليمية. أما الطلاب والشبيبة فينبغي عليهم مساعدة أبناء مجتمعهم صحياً وتربوياً وتعبوياً والصدام مع قوات الاحتلال (في حدود التقيد بتعليمات القيادة) والانخراط في اللجان الشعبية النوعية متعددة المهام. إلى جانب هذه المهام النوعية، يلفت الانتباه تلك المشاركة النسائية العامة والتي كانت بحق إحدى مفاجآت الانتفاضة من

حيث الحجم والفعالية. عبرت هذه المشاركة عن نضج الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية واستعدادها للقيام بدور أكبر من ذلك المتوقع من امرأة في مجتمع ينظر إليه الكثيرون على أنه مجتمع تقليدي يتصدره دور الرجل.

من جانب آخر شددت القيادة الموحدة على أهمية الوحدة الوطنية بين كل فئات الشعب وقواه ومؤسساته، واعتبرت أن هذه الوحدة هي مفخرة الشعب وسلاحه الأقوى في مواجهة أعداء الشعب.

وفي هذا الإطار شددت الانتفاضة ضرباتها ضد العملاء المتعاونين مع سلطات الاحتلال بهدف تحقيق نظافة الشارع الفلسطيني تماماً. وبسبب القضاء على الكثيرين من عيون الاحتلال، قابل بعض المراقبين بين ما حدث عام ١٩٣٦ وما حدث في إنتفاضة الثمانينات مثيرين مقولة «إن الفلسطينيين يقتلون بعضهم البعض». غير أن مراقبين إسرائيليين، أيضاً، كانوا أكثر موضوعية وعقلانية حين رفضوا الزعم السابق باعتبار أن من يتم اغتيالهم في الانتفاضة الكبرى ليسوا أعضاء في أحزاب أو مجموعات سياسية معينة تعارض منظمة التحرير، بل هم من المتعاونين مع إسرائيل بصفتهم الشخصية. . . وذكروا «انه بمقتل العملاء تفقد إسرائيل ما تبقى لها من عيون الماضي وأشكاله وأي دور لبعض الفلسطينيين إلى جانبها»[٦٦].

وتتأكد شمولية المشاركة في الانتفاضة الكبرى من حقيقة أنه

ليس متصوراً أن تنتظم أمور الانتفاضة خلال فترة ممتدة بغير توقف دون تجاوب الجماهير بجميع فئاتها. وقد ترتب على هذه الظاهرة أمران مهمان أولهما توزيع الأعباء والمغارم على أوسع نطاق، مما حدّ من احتمالات الارهاق الذي ينتج من استمرار الانتفاضة؛ **وثانيهما** ظهور الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بحجم كبير قوامه نحو مليون ونصف المليون، وهو ما يعني عدم استفراد قوات الاحتلال بفئة معينة بمعزل عن مختلف الفئات والشرائح.

د ـ القيادة

كان للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية الثقافية والسياسية التي مرّ بها الشعب الفلسطيني، والتطورات التي أحاطت بالقضية الفلسطينية برمتها خلال الأعوام الخمسين التي تفصل بين الواقعتين، أثر كبير في تطور الأطر القيادية التي تصدرت الساحة المقاومة في فلسطين التاريخية عام ١٩٣٦، وفي الضفة والقطاع عام ١٩٨٧.

في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٣٦ تألفت في نابلس أول «لجنة قومية» في فلسطين، ودعت إلى الاضراب العام وتشكيل لجان قومية مماثلة في كل المدن والقرى. وبذلك كانت اللجان القومية أول إطار قيادي اتخذته الثورة[٦٧]. وفي ٢٥ نيسان/ابريل وتحت ضغط من الرأي العام، تشكلت «اللجنة العربية العليا» من جميع الأحزاب الفلسطينية وأسندت رئاستها إلى مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني[٦٨]. وقد تبنت اللجنة العليا مطالب الثورة واعتبرت ممثل

الشعب الفلسطيني حتى انتهاء الاضراب عام ١٩٣٩، بينما استمرت في العمل فعلياً حتى عام ١٩٤٦. ويمكن اعتبار اللجان القومية بمثابة قيادات ميدانية إجرائية أو عملية تقوم بالاشراف على سير الاضراب في المرحلة الأولى من الثورة وعلى الحياة اليومية في مختلف الأنحاء[٦٩]. بينما كانت اللجنة العليا تتولى مهام القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، والتحدث باسمه أمام سلطات الانتداب وعلى الصعيدين العربي والدولي. وعندما شرع الثوار في الكفاح المسلح ضد تحالف القوات البريطانية والقوى الصهيونية الاستعمارية تشكلت قيادات عسكرية ميدانية لهم كما تألفت منهم تشكيلات مختلفة[٧٠].

لقد عملت اللجنة العليا واللجان القومية جهرة، وكانت اللجنة العليا تجتمع بالمندوب السامي وتحمل مطالب الشعب وتعلنها. وقد ذكرت اللجنة، في أكثر من مناسبة، أنها لا تسيطر على مشاعر الشعب لأنه قام بالاضراب من تلقاء نفسه وليس للزعماء تأثير عليه[٧١].

وتجدر الاشارة، في هذا الجانب، إلى أن الوقائع كشفت فيما بعد عن أن اللجنة العليا (القيادة)، بتشكيلها الطبقي وأفقها الفكري وجذورها وعلائقها الاجتماعية، لم تكن التعبير الأمثل عن المطامح الشعبية، واتضح أن أبناء الشعب الفلسطيني قد أخذوا موقفاً متقدماً على قيادتهم من الناحية النضالية. ذلك أن القيادة، بما مثلته من الوجاهة الاجتماعية التقليدية، إنتهجت غالباً موقع

الـوسيط بين الثـورة وسلطة الاستعمار، معتمـدة عـلى «حسن نيـة السلطة». . . بينما كان رجـال الثورة من أبنـاء الفلاحـين وسكان الـريف والطبقـة الوسـطى في المدن أشـد حمـاسـاً، بصفتهم أشـد إحساساً بالعواقب المترتبة على سلوك الاستعمار البريطاني والحـركة الصهيونية. كما أن هذه القيـادة لم تمتلك الاطار الفكـري النظري المناسب والمتماسك حول طبيعة المواجهـة مع العـدو. وبحكم هذه الخصائص وبحكم طبيعة علاقاتها التنافسية في ذلك الحين، أمكن جـرها إلى خـلافات عشـائريـة وقبلية. . وكـان ذلك من المـداخل الضـارة بـالثـورة[٧٢]. فبحكم عمـل هـذه القيـادة بشكـل علني، تعـرضت لـلاعتقـال أو النفي أو التشريـد والمـطاردة منـذ عــام ١٩٣٧[٧٣]. وهكذا، اضطرت القيـادة للعمل من خـارج البلاد في مـرحلة مهمة من المـراحل النضـالية، تـاركة أمـوراً كثـيرة للقيـادة العسكرية المحلية التي لم يكن بمقدورهـا، بحكم عناصر كثـيرة من القصور الذاتي، التصدي لكثير من الأمور بمفردها.

بالنسبة إلى القيادات العسكرية، كان لضعف الخـبرة السياسيـة أثره الشديد في سير عملهـا، وكان هنـاك أكثر من قيـادة عسكريـة واحدة، نشأت بينها في بعض الأحيان علاقات تنـافسية، ممـا أفقد هذه القيادة الوحدة التامة. وفي مرحلة من مراحل الثورة، بخاصة عام ١٩٣٨، تشكل مجلس أعلى للقيادات العسكرية. ولكن هـذا المجلس لم يستـطع فيما يبـدو أن يحـل مشكلة وحـدة القيـادة عـلى الصعيد العسكري[٧٤].

في هذا الإطار، يبدو جلياً كيف أخذت الانتفاضة في اعتبارهـا درس ثورة عام ١٩٣٦ على صعيد القيـادة، مستفيدة من الخـبرات النضالية المتراكمة ضمن مسار المقاومة الفلسطينية عبر نصف قرن. لقد كانت «القيادة الوطنية الموحـدة» الشكل الـذي اعتُمد كقيـادة للانتفاضـة داخل الأرض المحتلة. ونـظراً إلى السرية البـالغة التي سلكتها هذه القيادة يصعب الحسم في تحديد عناصرها. ولكن من الواضح أنها عملت بالتنسيق مع القيادة العليا للنضـال الفلسطيني المعاصر، منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

إن القيادة الوطنيـة الموحـدة ـ كما لـوحظ في نموذج الانتفـاضة ـ هي التي قررت المهام النضالية وتوقيت هذه المهام بدقة ملحوظـة، ونـظمت وصـول المسـاعـدات إلى الجهـات المختلفـة، ووجّهت المنتفضين ـ وهم كما سبق الـذكر كـل سكان الأرض المحتلة ـ إلى الأهداف المتوخاة من كل تحرك، وأعلنت المطالب الوطنية ووزعت أعباء النضال على مختلف فئات المجتمـع. كما أنها اتخـذت مواقف محددة من بعض المواقف والتحركات السياسية التي تتخـذها بعض القوى الدولية تجاه القضيـة الفلسطينيـة ومسار الانتفـاضة. وكـان لأوامرها ونواهيها سلطة حاكمة كبـيرة على سلوك المنتفضـين، فقد تم تنفيذها ومتابعتها بانضباط مدهش.

وضم المكون السياسي لهذه القيادة تشكيلاً تألف من ممثلين عن مختلف فصـائل وقـوى الثورة الفلسـطينية العـاملة في اطار منـظمة التحرير الفلسطينية (كفتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحـريـر فلسطين والحزب الشيوعي).

ورغم وجود فصائل لم يعلن عن مشاركتها في هذه القيادة فإن أحداً لم يعترض عليها. وثمة مستوى قيادي آخر تمثل في اللجان الشعبية التي ظهرت في الشهر الثالث للانتفاضة. وهذه اللجان كانت ذات مهام وظيفية أساساً، وقامت بعملية التواصل اليومي مع أبناء الشعب في مختلف المدن والقرى والمخيمات وما تحويه من أحياء؛ وكان هدفها الأساسي تسهيل الخدمات المختلفة وتقديمها. وقد سعت، عملياً، إلى تجسيد السلطة البديلة للاحتلال من الناحية الهيكلية البنائية. وبذلك، كان هدفها الأعلى تحقيق السيطرة الميدانية في الساحة الفلسطينية في الأرض المحتلة.

ويلاحظ أن هذه اللجان قد عملت بشكل متحرك فلم يوجد لها مقار ثابتة أو أعضاء ثابتون. فهي مفتوحة لكل ذوي الخبرة والقدرة من مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية. وتوزعت بشكل شامل على الأحياء في المدن والقرى والمخيمات، وعملت بتنسيق بعضها مع البعض الآخر، الأمر الذي أوجد الحركة عموماً. ومن المؤكد في هذا الجانب أن جميع القوى الفلسطينية قد التقت على هدف واحد، هو التخلص من الاحتلال، وتوحدت في ظل هذا الهدف، الأمر الذي ضيق هامش التنافس القيادي نتيجة تجنب الجدل الايديولوجي[٧٥].

وعن التواصل بين القيادة الموحدة، وجمهور الأرض المحتلة، ومختلف الدوائر المنشغلة بمسار الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فقد كان يتم، في البداية، من خلال

البيانات التي أصدرتها القيادة الموحدة في فترات متقاربة زمنياً. لكن ملاحقة سلطات الاحتلال، إضافة إلى الصعوبات الميدانية أو الفنية التي واجهت اصدار البيانات وتوزيعها، أدت في ضوء استمرارية الانتفاضة، ووضوح مسارها، إلى تقليص عملية الاصدار، وتضمين ما يصدر عن القيادة من فعاليات نضالية ممتدة على فترات زمنية أطول. وبهذه الطريقة أصبحت القيادة، وبخاصة منذ العام الثاني للانتفاضة، توزع بياناتها بمعدل واحد كل شهرين تقريباً[٧٦].

في ضوء ذلك كله، يتضح التباين الجوهري بين قيادتي ثورة عام ١٩٣٦ وانتفاضة عام ١٩٨٧، أساساً في الشكل القيادي، وفي جوهر تركيبة هذه القيادات وبنائها الداخلي، وفي القدرة على الحركة والتنسيق ومدى السرية والعلنية، والتماسك والترابط الحركيين والانتشار الميداني.

فاللجنة العربية العليا تتشابه من الناحية الشكلية والقيادة الموحدة للانتفاضة، حيث إن كلاً منهما يمثل تآلفاً عملياً بين مختلف القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، كما أن اللجان القومية لثورة عام ١٩٣٦ تتشابه شكلياً أيضاً واللجان الشعبية للانتفاضة، ولكن التباين يظهر جلياً وعميقاً في طبيعة التركيبة الاجتماعية الاقتصادية، والفكر السياسي للقيادتين، وفي الخبرة العملية، وكذلك في اعتماد الحركية والسرية في العمل في نموذج الانتفاضة مقابل العلنية والجمود في نموذج ثورة عام ١٩٣٦. لذا، نجد

سلطات الاستعمار البريطاني قد استطاعت ضرب قيادة ثورة عام ١٩٣٦ أو اعتقال أعضائها أو تشريدهم، وهو ما أثر سلباً في الثورة، في حين عجزت سلطات الاحتلال عن التوصل إلى النتيجة ذاتها، رغم خبرتها في التعامل مع النضال الفلسطيني. لقد فشلت إسرائيل تماماً في اختراق قيادة الانتفاضة أو التوصل إلى حلقة تقودها إلى الكشف عنها. أما اللجان الشعبية فكان من الصعب تماماً تحطيمها بنائياً حتى لو تم القبض على عشرات أو مئات الشبان والعناصر النشيطة، لأن عملية الاحلال القيادي السريع أمكنها تعويض الفاقد نتيجة الضربات الإسرائيلية أولاً بأول.

ومع ذلك، يلاحظ أن سلطات الاحتلال سعت إلى اختراق وحدة القيادة الفلسطينية في الأرض المحتلة مستغلة بروز خلاف عارض بين القيادة الوطنية الموحدة وقيادة حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصاراً باسم «حماس».

واستطراداً يمكن القول إن هناك جماعات إسلامية عدة في فلسطين المحتلة[٧٧]، وهي جماعات لها جذور ممتدة في تربة النضال الفلسطيني[٧٨]. و«حماس» ـ كما أعلنت عن نفسها ـ هي جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين، وقد ادّعت لنفسها مسؤولية تفجير الانتفاضة[٧٩]. ودون ولوج في تفاصيل تاريخية وفقهية حول مواقف الحركة ونهجها، فإنه يلاحظ أن «حماس» أعلنت عن رؤاها الأساسية في ميثاق أصدرته في آب/أغسطس ١٩٨٨، أبرزت فيه

قدراً من الخلاف مع رؤى منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرة أن أرض فلسطين هي «أرض وقف إسلامي لا يجوز حتى للمنظمة التفريط بها كاملة أو بجزء منها»، ومعلنة معارضتها للحلول السلمية والمؤتمرات الدولية التي يتمخض عنها «تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين». وقد اتخذت «حماس» موقفاً نقدياً من منظمة التحرير بسبب تبنيها منهجاً علمانياً في قضية فلسطين، ولكنها تحدثت بلهجة ايجابية عن المنظمة والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، بخاصة خلال تصريحات زعماء الحركة في وقت لاحق لصدور الميثاق[٨٠]. ومن الواضح أن بعض المقولات التي تبنتها حماس يتناقض ورؤى القيادة الوطنية الموحدة ومنظمة التحرير. فقد طالبت قيادة المنظمة بعقد مؤتمر دولي للسلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة (وأعلنت بالفعل عن قيامها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

وهكذا، فنقطة الالتقاء الأساسية، في نظر البعض، بين «حماس» والمنظمة هي السعي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع[٨١]. ويبدو أن هذه النقطة لم تكن كفيلة بعدم الاحتكاك بين الجانبين إبان مرحلة مبكرة من الانتفاضة، الأمر الذي دار في هدوء، ثم انفجر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨، حين انفردت «حماس» بالدعوة إلى الاضراب في الأرض المحتلة، بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لإحراق المسجد الأقصى. ورغم محاولات تفادي الصدام المفتوح مع «حماس» من جانب القيادة الموحدة، فإن رائحة الخلاف تصاعدت بين الجانبين ومورست اختبارات

للقوة بينهما في الشارع الفلسطيني[٨٢]. وقد أثبتت الحركة الإسلامية، بخاصة من خلال «حماس» قوة وجودها السياسي، لكن ذلك لم يكن على حساب الالتفاف الجماهيري حول القيادة الوطنية التي تمثلها منظمة التحرير، إذ ما زالت المنظمة تتمتع بدعم الغالبية العظمى من جماهير الأرض المحتلة، طبقاً لما يورده المراقبون لمسار تطور القيادة السياسية في الأرض المحتلة[٨٣].

وعلى كل حال، ألقت المخاوف التاريخية من آثار الانقسام في الصفوف الفلسطينية، بظلالها على الشارع السياسي الفلسطيني بحيث بُذلت جهود لاحتواء الخلافات ومنع تصعيدها. وفي المحصلة يمكن القول إن سلطات الاحتلال قد فشلت في تصعيد هذه الخلافات رغم النفخ في أوارها، بخاصة خلال العام الأول للانتفاضة. غير أن هذا الفشل لا يمنع من القول إن سلطات الاحتلال لم تكف عن المحاولة، لأن شق الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي ضوء الانتفاضة بخاصة، مثّل هدفاً ثميناً لم تتخل عنه إسرائيل في أي وقت.

هـ ـ أسلوب النضال والمواجهة

عند متابعة هذا الجانب، يبدو الاختلاف النسبي واضحاً بين الأساليب النضالية التي انتهجتها ثورة عام ١٩٣٦ وانتفاضة عام ١٩٨٧. فقد كان الاضراب التام والعصيان المدني والمقاطعة الشاملة مع الكفاح المسلح واسع النطاق، الأشكال الأساسية للنضال أثناء ثورة عام ١٩٣٦، بينما استخدمت الانتفاضة

الاضراب والتظاهر المبرمجين والمصحوبين بحالات الصدام الجماهيري الواسع، مع استخدام أدوات صدامية بسيطة بساطة الأسلحة البدائية (كالحجر والمقلاع)، وشيء قليل من المولوتوف وإشعال الحرائق، إلى جانب العصيان والمقاطعة المحدودين. وبقدر من التعميم، يمكن القول إن الكفاح المسلح كان الطابع الغالب على النضال أثناء ثورة عام ١٩٣٦، بينما مثّل النضال المدني، بمختلف أشكاله، سمة مميزة للانتفاضة.

لقد ظل الاضراب والتظاهر الشكلين البارزين في ثورة عام ١٩٣٦ أثناء الشهرين الأولين (نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٣٦)، غير أن التحدي البريطاني الاستعماري لمشاعر الجماهير، بالاعلان عن جدول الهجرة اليهودية للنصف الثاني من عام ١٩٣٦، أدى إلى استفزاز الجماهير والتوسع في العمل المسلح وأعمال التخريب ضد كل رموز الاستعمار البريطاني الصهيوني كنسف الجسور والقطارات، وقطع خطوط البرق والهاتف، وإتلاف المزروعات اليهودية، ونسف أنابيب النفط المتجهة إلى حيفا (من العراق)، والتعدي على المصالح اليهودية والقوافل البريطانية العسكرية، واغتيال العناصر التي عرفت بالتنكيل الارهابي بالعرب من البريطانيين والصهاينة[٨٤]. ونلمس الانتقال من نمط التظاهر والاضراب نحو الكفاح المسلح من أن فوزي القاوقجي الذي تزعم الثورة المسلحة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، لم يدخل فلسطين ـ على رأس عدد من المقاتلين المدربين يتراوح، بحسب المصادر المختلفة، بين ٨٠ و٥٠٠ مقاتل، وهو ما

أدى إلى تصعيد الكفاح المسلح - إلا في آب/أغسطس ١٩٣٦، أي بعد بداية الاضراب والعصيان المدني بأربعة أشهر[٨٥].

لم يكن انتهاج الكفاح المسلح في الثورة دليلاً على توافر السلاح والمقاتلين المدربين على حرب الغوار ونحو ذلك من المتطلبات. فقد كانت أسلحة الثوار خليطاً متنوعاً من البنادق والمسدسات القديمة، عمل الثوار على توفير ذخيرة لها من مخازن الجيش والبوليس البريطاني، أو تعبئة الذخائر الفارغة بطرق يدوية، كما توافر لهم بعض القنابل اليدوية المصنوعة محلياً باستخدام المواد المتفجرة من شحنات بعض قذائف المدفعية التي تقع بين أيديهم بعد بعض المعارك مع العدو.

وقد كان البعض ممن حملوا السلاح لا يعلمون شيئاً كثيراً عن كيفية استخدامه[٨٦]. وعلى ذلك كانت روح التضحية والنضال وشدة الشعور بالظلم الاستعماري ومخاطر الاستيلاء على الوطن، أهم عوامل الشروع في الكفاح. وهكذا، فإذا تم تجاوز الحديث عن النقائص القيادية التي أشرنا إليها في موضع سابق، أمكن القول إنه في ضوء الطور الحضاري وفي ظل الظروف المحيطة بالثورة، قدم ثوار عام ١٩٣٦ وقياداتهم الميدانية العسكرية نموذجاً طيباً للنضال، حتى انهم نجحوا في شل الادارة الاستعمارية، وبث الذعر في نفوس أصحاب المشروع الصهيوني في فلسطين[٨٧].

وبين المراقبين من رأى أن النضال الفلسطيني كان قريباً جداً من الانتصار النهائي في إحدى مراحل الثورة، بخاصة بين أواخر

عام ١٩٣٧ وأوائل عام ١٩٣٩، بفعل الثورة المسلحة[٨٨].

إذا التفتنا إلى أساليب النضال في جانب الانتفاضة، نلاحظ على الفور أنها لم تعتمد النضال المسلح إلاّ في أضيق الحدود، في مقابل اللجوء الموسع لأنماط المقاومة المدنية. وقد كانت هذه المسلكيات مبعث اهتمام بالغ من قبل كافة المراقبين. فلم يسبق أن اعتمد التظاهر المصحوب برشق الحجارة في مواجهة آلة قمع عسكرية، كنموذج مستمر وثابت لفترة ممتدة باستمرار، في أي نموذج ثوري غير الانتفاضة الفلسطينية المعاصرة[٨٩]. ومن هنا أطلق عليها «انتفاضة الحجارة» كعنوان مميز لها، لا يشاركها فيه غيرها من النماذج الثورية.

ومن الإسرائيليين أنفسهم من عبّر عن الاستهجان للانضباط الملحوظ تماماً في هذا الجانب. فالمنتفضون كبحوا جماح أنفسهم إلى حد مثير، ولم يلجأوا إلى السلاح الناري، جاذبين اليهم بذلك الرأي العام العالمي، حتى ان البعض منهم صور الصراع في ظل الانتفاضة على أنه صراع سياسي اعلامي، وليس صراعاً مع دبابات. وهذا ما تفوقت فيه منظمة التحرير واستولت به على مساحات واسعة من الرأي العام، بما في ذلك الرأي العام الإسرائيلي ذاته[٩٠]. ومع أن الانتفاضة تجنبت اغراءات الكفاح المسلح لارغام العدو على التراجع، فإن استخدام الحجارة والمقاليع وزجاجات المولوتوف الحارقة، جعل البعض يميز أسلوبها بأنه ذو طبيعة دافئة بين الحرارة والبرودة[٩١]. ويبدو أن الرأي

الراجح لدى القيادة الفلسطينية كان أن استخدام السلاح سوف يوقع الانتفاضة تحت مطارق الارهاب العسكري لسلطات الاحتلال، وأن مبارزة من هذا النوع (العسكري) سوف تكون اليد الطولى فيها لإسرائيل، فإسرائيل تنتظر الفرصة التي تمكنها من قتل أكبر عدد من أبناء الأرض المحتلة بصورة أكبر بكثير مما تم في نموذج «إنتفاضة الحجارة». وبسبب هذا النهج المتميز الذي مثل نموذجاً مميزاً في أساليب النضال الوطني، يصعب تقويم الانتفاضة من الناحية العسكرية(٩٢). فالواضح أنه لم يكن في نية المنتفضين تكبيد العدو خسائر بشرية، بقدر ما هدفوا إلى تفكيك آلته السياسية، وانهاك قواه البشرية داخل الأرض المحتلة، وفك الارتباط مع سلطته، ونزع أي قناع عن وجهه العنصري الارهابي.

لم تعلن الانتفاضة عن نفسها، إذاً، كإطار لممارسة طور جديد من أطوار «النضال المسلح»، إلا أن احتمال اللجوء إلى هذا الاطار ظل أمراً غير مستبعد.

وفي حالة كهذه لا شك في أن الأمر يحتاج إلى ما هو أكثر من الاستعداد البطولي للتضحية بسلاح وعتاد وعناصر مدربة وقدرة على تعويض الخسائر، بجميع أنواعها، وثغرات في الحدود الإسرائيلية. وقد يرى البعض أن ما اشتمل عليه البيان الأربعون للانتفاضة (أيار/مايو ١٩٨٩) الذي دعا إلى قتل مستوطن أو جندي إسرائيلي مقابل كل شهيد فلسطيني، قد أدخل الانتفاضة في باب الشروع في طور الكفاح المسلح. لكن الأمر لم يكن على

هذا النحو، فالبيان دار، في جوهره، في إطار جعل الرد المسلح في حدود «رد الفعل» المحدود فقط من الجانب الفلسطيني، وهو ما لا يعتبر نهجاً متميزاً في سبيل الكفاح المسلح بمبادرة فلسطينية. ويتأكد ذلك في ضوء ردّ الفعل على المذبحة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في ساحة المسجد الأقصى يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ حين قتلت واحداً وعشرين شخصاً وجرحت عدة مئات من أبناء الأرض المحتلة، إذ أعقب تلك المذبحة، خلال أقل من أسبوعين، إقدام شباب الانتفاضة على قتل عدد من الاسرائيليين في أماكن متفرقة طعناً بالسكاكين، دون أن يصل الأول إلى مدى أبعد في استخدام السلاح[٩٣].

مما يثير الانتباه، أيضاً، أن الانتفاضة لم ترتقِ نحو الوصول بحالة العصيان والمقاطعة مع العدو إلى مستوى العصيان الشامل التام، كما كانت الحال إبان ثورة عام ١٩٣٦[٩٤]. فقد دعت القيادة إلى مقاطعة العدو، بخاصة في الأمور التي يمكن توفير بدائلها محلياً على الصعيد السلطوي الاداري والاقتصادي. ومع ذلك، تباينت الآراء بشأن العصيان الشامل، وبرز في هذا الصدد تياران:

التيار الأول، رأى أن العصيان الشامل يستوجب، كشروط مسبقة، توافر المتطلبات الاقتصادية التي تحمي المواطنين في معركة العصيان. وعلى ذلك يكون المطلوب تعميق المنجزات التي تتحقق كل يوم من حيث إحلال السلطة الوطنية بدل سلطة الاحتلال.. وبعبارة أخرى، ليس العصيان مجرد اعلان عن قيام حالة معينة

من عـدم التعامـل مع العـدو، ولكنه حـالة عمليـة تتحقق نتيجـة لاستكـمال تفكيك مؤسسـات الاحتلال وبناه، والفكـاك من إسـار التبعية له.

أما التيار الثاني: فقد طالب بالعصيان الناجـز العاجـل، الذي يبدأ بمقاطعة عمال الأرض المحتلة (أكـثر من ١٣٠ ألفاً) للعمـل في مؤسسـات العدو الاقتصـادية وغـيرها، داخـل الكيـان الصهيـوني عامة، والمستوطنات خاصة. وبالطبع سوف يتم هـذا العصيان من وجهة نظر هذا التيار، اعتـماداً على الحس النضـالي العالي لجـماهير الانتفاضة.

عـلى أي حال أخـذت عملية التحضـير للعصيـان الشـامـل في الاعتبار الآليات التي اتبعتها الانتفاضة منذ البداية.. ويبـدو ذلك جليـاً في دعوة القيـادة للموظفـين إلى الاستقالـة، وتوجيـه الأنظار بـاستمرار إلى استكـمال بناء اللجـان الشعبية في جميـع المجـالات، ودعـوة المؤسسـات الصنـاعيـة والـزراعيـة الفلسـطينيـة الـوطنيـة لاستيعـاب القوى العـاملة المحلية، وتـوجيـه الجـماهـير إلى اعتـماد الاقتصاد المنزلي، وتطوير أسلوب الاعتماد على الذات. ويدل هـذا النهج، ولا شك، على تحري سبل النضال المتروي طويل النفس، ويفصح عن دراسة القيـادة أحوال الجـماهير والـظروف التي خلقها الاحتلال في العقدين الماضيين.

ومن التسـاؤلات التي تثار في هـذه الناحيـة: لماذا كـان الارتقاء

بالوضع الثوري عام ١٩٣٦ نحو حالة العصيان الشامل أسرع منه زمنياً مقابلة بنموذج انتفاضة الثمانينات؟

وفي معرض التفكير للاجابة عن هذا السؤال، ينبغي عدم اسقاط البعد الزمني وطبيعة الاحتلال القائم والسياق الاجتماعي ـ الاقتصادي المحيط بالواقعتين. فثمة خمسون عاماً تفصل بينهما.. حدثت فيها تغيرات على خارطة الصراع العربي ـ الصهيوني عامة، والفلسطيني ـ الإسرائيلي خاصة، لعل من أهمها استفحال الخطر الصهيوني، وقدرة إسرائيل على اغلاق حدود الأرض المحتلة تماماً في وجه أية مساعدات محتملة، قد تعين على صمود العصيان وتموّله عربياً أو حتى فلسطينياً، من خارج الأرض المحتلة. يلاحظ، كذلك، من ناحية أخرى، أن ثورة عام ١٩٣٦ اندلعت في كافة أنحاء فلسطين التاريخية إبان الاستعمار البريطاني وتحت يد الفلسطينيين مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية ومعظم أراضيهم، رغم عنف الارهاب الاستعماري.. بينما جاءت الانتفاضة وقد بلغت عملية إلحاق الاقتصاديات الفلسطينية في الضفة والقطاع (المحدودة أصلاً) شأواً بعيداً، بحيث أصبحت عملية فك الارتباط باقتصاديات العدو عملية شاقة. وما يؤخذ في الاعتبار، أيضاً، أن ثورة عام ١٩٣٦ إندلعت في ظل مساع صهيونية إسرائيلية تهدف إلى منع التعامل الاقتصادي مع الجانب العربي الفلسطيني وتطبيق ما عرف بـ «مبدأ العمل العبري»، بمعنى أن المؤسسات الصهيونية كانت في طور العمل على توطيد اقتصادياتها الذاتية، مما جعل حالة المقاطعة تبدو أنها تأتي من الطرفين،

الفلسطيني في ظل العصيان، والصهيوني في ظل مبدأ العمل العبري. أما الانتفاضة فجاءت في وقت دخلت فيه الاقتصاديات الإسرائيلية طور الحاجة إلى العمالة الفلسطينية من الأرض المحتلة، بسبب التوسع الصناعي والضغوط السكانية، وحاجة العمالة الفلسطينية إلى العمل داخل الكيان الصهيوني لضيق الاقتصاديات المحلية الفلسطينية وضعف قدرتها الاستيعابية.

و ـ الموقف العربي

تنم خبرة النضال الفلسطيني، في مختلف مراحله، عن أهمية الدور العربي في مواجهة الغزوة الصهيونية، بغض النظر عن تقويم هذا الدور في إطار سلبي أو ايجابي. وقد أصبح من المعتاد أن يشار إلى ثورة عام ١٩٣٦ وما صاحبها من تطورات سياسية، على أنها تؤرخ لبداية تصاعد الدور العربي في قضية فلسطين، أو ما يعرف لدى البعض بتعريب القضية؛ وتثبت المتابعة التاريخية أن هذا التحليل صحيح تماماً.

فعلى الصعيد الشعبي، تألفت في العواصم والمدن العربية لجان حمل معظمها اسم «لجان الدفاع عن فلسطين» وانشغلت بتوفير العون المادي والمساندة المعنوية للثورة. وكانت دمشق وعمان وبيروت وبغداد والقاهرة من المصادر الأساسية لهذا العون[٩٥]. وفي هذا الاطار، حصلت الثورة على الأموال الضرورية والتبرعات العينية من الداخل، أي من بين أبناء الشعب الفلسطيني أنفسهم، كما حصلت على مساعدات مادية فعالة من المال

والسلاح والغذاء من العواصم العربية المذكورة. كما ساهمت هذه العواصم في استقبال جرحى الثورة ورجالها المطاردين واعتنت بهم. وقد تألفت في إطار تنظيمات الثورة جمعية خاصة كلفت بمهمة جمع المال وتوفير الدعم الشعبي، وكان من بين أعضائها السبعة عضوان من خارج فلسطين أحدهما سوري والآخر عراقي[٩٦].

وفي مضمار الدعم المعنوي الشعبي عقد رجال الفكر والسياسة والدين المسيحي والإسلامي مؤتمراً كبيراً في بلودان يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، لاستنكار مشروع التقسيم الذي أعلنت عنه لجنة التحقيق التي عرفت بلجنة بيل في تموز/يوليو ١٩٣٧، وتأييد الثورة الفلسطينية. وقد شاركت في المؤتمر وفود من مصر وسوريا ولبنان والعراق والعربية السعودية وشرق الأردن، إضافة إلى وفد فلسطين.

عقد، أيضاً، مؤتمر برلماني بمبادرة مصرية بين يومي ٧ و١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، حضره مندوبون من البلدان العربية المذكورة، ومندوبون آخرون حضروا من اليمن والهند والصين وبعض الدول الإسلامية وممثلون عن العرب في دول المهجر (الأمريكيتين) وأطلق عليه «المؤتمر العالمي البرلماني للبلاد العربية والإسلامية من أجل الدفاع عن فلسطين». وكان ذلك المؤتمر من أوائل المؤتمرات التي شاركت فيها الدائرة الإسلامية إلى جانب الدائرة العربية، معلنة الاهتمام الإسلامي بالقضية الفلسطينية، منذ انعقاد مؤتمر القدس عام ١٩٣١[٩٧].

وبين الجهود الشعبية العربية لدعم الثورة قامت السيدة هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المصري بعقد «مؤتمر نساء الشرق من أجل نصرة القضية الفلسطينية» بين ١٥ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ وكان له صدى واسع في ذلك الحين(٩٨).

على الصعيد الرسمي، انشغلت الدوائر الحاكمة في البلدان العربية بالثورة وبتطورات الأوضاع السياسية في فلسطين بصورة متزايدة. ومما يسترعي الانتباه، في هذا الجانب، حماس بعض الضباط العرب ومشاركتهم المباشرة في دعم الثورة والنضال المسلح. وبلغ الأمر أن القيادة العسكرية للثورة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، وُضعت بين يدي المناضل العربي فوزي القاوقجي وعدد من الذين دخلوا معه ساحة النضال على أرض فلسطين.

على كل حال، يبرز الدور الرسمي العربي على نطاق واسع في ممارسة الوساطة بين القيادة الفلسطينية والسلطات البريطانية... وفي هذا المستوى تميز دور الأمير عبد الله حاكم شرق الأردن، ونوري السعيد وزير خارجية العراق، والملك غازي في العراق، والملك عبد العزيز في السعودية، والامام يحيى حميد الدين في اليمن، الذين رغبت بريطانيا اليهم أن يقنعوا سكان فلسطين وقيادتهم بتهدئة الأحوال، مقابل وعد غير مؤكد بأن تعيد بريطانيا النظر في سياستها تجاه فلسطين.

ودون توغل في التفاصيل، نجحت تلك الوساطة في وقف

الاضراب العام والمرحلة الأولى من الثورة عام ١٩٣٦، قبل أن تتحقق المطالب الفلسطينية. وقد تم تقويم تلك الوساطة فيما بعد وتأثيرها في إطار سلبي، لأن معظم البلدان العربية كان في طور سياسي جعله عرضة للضغوط البريطانية الاستعمارية. وعندما تجددت الثورة في خريف عام ١٩٣٧، بفعل الاعلان عن نية بريطانيا في تقسيم فلسطين مارس الموقف العربي دوره مرة أخرى، وكان سلبياً أيضاً[٩٩]، إذ انقسمت تلك القيادات بين مؤيد للتقسيم ومعارض له، الأمر الذي انعكس على الموقف الفلسطيني وأضعفه في التحليل النهائي.

لقد وقعت ثورة عام ١٩٣٦ في مرحلة تاريخية، كان الواقع العربي فيها غير مؤات بسبب هيمنة الاستعمار الغربي، وأخذت فيه حالة التجزئة تتجذر في كل قطر عربي؛ وجاءت الانتفاضة بدورها ضمن واقع عربي سيىء أيضاً. ففي عامها الأول كانت الخلافات العربية على أشدها، وفي عامها الثاني بدأت عملية ترميم لهذا الواقع، ولكن حالة الاقليمية ومتابعة المصالح الذاتية ظلت تبدو أنها الوضع الطبيعي، وجاءت أيضاً في وقت بدأت فيه وحدة الشعور بالخطر الصهيوني تعاني الكثير، وتختلف فيه التصورات حول كيفية التوصل إلى تسوية مع إسرائيل بأكثر من كيفية مواجهتها، رغم عدم وجود ما يوحي بأن الأطماع الصهيونية قد وقفت عند حدود فلسطين والأرض المحتلة عام ١٩٦٧[١٠٠].

وبصفة عامة جاءت الانتفاضة وليس ثمة ما يشير إلى أن البيئة

العربية مؤاتية على الاطلاق. والأمر الأكثر خطورة ما يمكن تسميته الجمود الذي خيّم على شعور الجماهير العربية على الصعيد الشعبي، حتى ان البعض عبر عن خشيته من أن تكون قيمة المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني، ومفهوم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد تركا موقعيهما لمصلحة مفهومين بديلين، هما المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي[١٠١]. فليس من المبالغة، إذاً، القول إن الانتفاضة كعلامة فارقة في النضال العربي الفلسطيني ضد الغزوة الصهيونية، لم يوازها فعل عربي حقيقي على صعيد المواجهة مع إسرائيل.

لقد قامت تظاهرات محدودة هنا وهناك، ومواسم لجمع التبرعات، وبعض لجان الدعم للانتفاضة، وانعقدت ثلاثة مؤتمرات قمة عربية في الجزائر (حزيران/يونيو ١٩٨٨) والدار البيضاء (أيار/مايو ١٩٨٩). وبغداد (أيار/مايو ١٩٩٠). خصصت الأولى للانتفاضة، وخصصت الثانية والثالثة جزئياً للقضية الفلسطينية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الظواهر كافية للقول إن الانتفاضة دُعمت عربياً بشكل مريح، بل اشتكت قيادة منظمة التحرير غير ذات مرة، من أن الدعم المقرر للانتفاضة لم يصل من بعض البلدان العربية[١٠٢].

على هذه الأرضية يمكن الزعم بأن استمرار الانتفاضة في ظل هذا الواقع العربي، يشير إلى أن المنتفضين وقيادتهم داخل الأرض المحتلة وخارجها، قد أخذوا مسبقاً الواقع العربي في الاعتبار

وعوّدوا أنفسهم على صراع النفس الطويل، اعتماداً على استخدام أقصى الطاقات المحلية. فهل نستطيع والحال كذلك القول إن الدعم العربي لكل من ثورة عام ١٩٣٦ والانتفاضة، لم يكن في المستوى المطلوب، رغم فارق الأعوام الخمسين التي تفصل بينهما لكل ما تضمنته من تطورات؟!!

لعل من أهم التساؤلات التي يثيرها الاقتراب المقارن المطروح يدور حول مدى تمثل مسلكيات الانتفاضة لتجربة ثورة عام ١٩٣٦. بكلمات أخرى، هل ثمة ما يشير إلى أن الانتفاضة أخذت في اعتبارها، جزئياً أو كلياً، الدروس التي يطرحها تراث ثورة عام ١٩٣٦؟

ما لا شك فيه، أن الانتفاضة بمنهجها وممارساتها قد عبّرت من جانب عن تجربة فذة، لها خصائصها الذاتية المميزة غير المسبوقة في سياق المواجهة العربية الفلسطينية للغزوة الاستعمارية الصهيونية منذ ما ينيف على القرن. غير أنها، من جانب آخر، ليست تجربة منعزلة عن التراث النضالي للشعب الفلسطيني عامة. وهناك من الدلائل ما يؤكد، بالفعل، أن تجربة عام ١٩٣٦ بخاصة، كان لها حضورها، ولو في حدود معينة أثناء تفاعلات الانتفاضة، ضمن معالجات قيادتها للمواجهة مع العدو على الصعد المحلية الفلسطينية، والعربية القومية، والدولية.

على الصعيد المحلي يبدو حضور تجربة ١٩٣٦ في التأكيد المستمر، من جانب قيادة الانتفاضة وجماهيرها داخل الأرض

المحتلة ومنظمة التحرير في الخارج، على الوحدة الوطنية وأهميتها في سبيل تحقيق الأهداف. وكذا، أهمية عناصر التنظيم والانضباط ووحدة الحركة، والتخلص من الجيوب العميلة للاحتلال، من جانب القوى المشاركة كافة، وضرورة تنحية الجدل الفكري والايديولوجي أثناء الحركة، والحيطة من الوقوع في أخطاء المنافسات الزعامية بجميع صفوفها. فلقد أصيبت ثورة عام ١٩٣٦ بضربات موجعة، خاصة منذ النصف الثاني من عام ١٩٣٧، عندما عاد الانشطار إلى المجتمع الفلسطيني بين معسكري الحسينيين (المجلسيين) والنشاشيبيين (الدفاعيين)[١٠٣]، لما بينهما من ضغائن ممتدة، كمنت أصولها في تناحر حركته عقلية قبلية ضيقة الأفق، وكانت له أصداء سيئة على السياسة الفلسطينية في عمومها. ومن ناحية أخرى، فسلوك الانتفاضة ينم عن قيامها بعمل مدروس مخطط، أساسه دراية مسبقة بخارطة القوة الفلسطينية ومنابع العطاء الجماهيري وكيفية توزيع أعباء النضال، طبقاً لهذه الخارطة، ونقاط ضعف العدو رغم قوته، بينما لم يكن الأمر على هذا النحو في ثورة عام ١٩٣٦ التي قامت بشكل عفوي.

يلاحظ، كذلك، أن ثورة عام ١٩٣٦ اندلعت في وقت افتقد فيه المجتمع الفلسطيني النظرية الثورية والتنظيمات الجماهيرية الواسعة الثابتة، باستثناء الأحزاب الفلسطينية التي كان جلّها ضعيفاً وقائماً على أسس شخصية أو عشائرية ومصلحية محدودة. أما الانتفاضة فقد جاءت بعد تطور الجوانب الفكرية والنظرية

والأطر التنظيمية للشعب الفلسطيني، رغم قسوة الظروف. وهنا، يجب تثمين الجهد التنظيمي والمؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومختلف فصائل الثورة الفلسطينية، طوال ربع القرن الماضي، حتى أن المرء تساوره الشكوك تماماً في امكانية قيام الانتفاضة على هذا النحو قبل عقدين أو عقد واحد من السنين، أو بكلمات أخرى، قبل وصول الأطر النظرية أو التنظيمية للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، لما هي عليه الحال في الوقت الحاضر.

من ناحية أخرى، يبدو درس عام ١٩٣٦ ماثلاً على الصعيد الفلسطيني في الجانب المتعلق بأسلوب النضال الذي سلكته الانتفاضة. إذ يلاحظ تغلب أنماط النضال المدني المصحوبة بأقل القليل من النضال المسلح، بما يتناسب والدراية بطبيعة العدو وعقيدته الحاكمة وأبعاد النضال المدني وأهميته في هذه الحالة. فالصهيونية عقيدة سياسية تقوم على العنف اللامحدود، ومن المقدر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تكن لتتورع عن اللجوء إلى أقسى ردود الفعل، بما في ذلك نموذج الابادة أو الطرد الجماعي، وايقاع أفدح الخسائر في الأرواح بين أبناء الأرض المحتلة، في حال الشروع في الصدام المسلح المفتوح من جانبهم. إن موازين القوى مختلة تماماً لمصلحة العدو داخل فلسطين المحتلة؛ لذا من الأنسب انتهاج النضال المدني المصحوب بشيء من الجهد المسلح، طالما كانت شروط العمل المسلح الواسع مفتقدة على هذه الساحة في وقت معين[١٠٤]. وبالطبع، لا يعني ذلك القول إن موازين القوى كانت أكثر اتزاناً بين التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني،

حين انتهجت ثورة عام ١٩٣٦ النضال المسلح، بل يعني، ضمن معانٍ أخرى، أن الجانب الفلسطيني قد راعى في نموذج الانتفاضة هذا الخلل، بصورة أكبر. وفي ذلك يذكر بعض المؤرخين أن الفشل الذي منيت به الثورة الفلسطينية أواخر الثلاثينات يعود، مع أسباب أخرى، الى فقدان توازن القوى تماماً بين الفلسطينيين وأعدائهم[١٠٥].

على الصعيد العربي القومي يلاحظ أن التدخل العربي الرسمي لإنهاء اضراب عام ١٩٣٦، كان نقطة التحول على طريق تعريب قضية فلسطين. وفي الحقيقة، إن الحركة الوطنية الفلسطينية قد سعت، منذ مطلع الثلاثينات إلى الاحتماء بالحركة العربية التي ارتبطت بها قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن دون وعي بأن الحركة العربية قد ضعفت تماماً، وحلت محلها حركات قطرية، تحكمها مصالح جزئية ضيقة، تسعى إلى تحقيقها، غالباً، من خلال القوى الاستعمارية، وليس في مواجهتها[١٠٦]. ودون الدخول في تفاصيل، عادة ما يقوّم الفلسطينيون الدور العربي الرسمي ضمن مسار ثورة عام ١٩٣٦ بصورة سلبية[١٠٧]. وعلى أي حال، جرت أحداث الثورة في اطار مناخ غير مؤات عربياً، من حيث طبيعة الخارطة السياسية (التجزئة)، والنظم الحاكمة (نظم مساومة لا مواجهة)، والتطور الحضاري عموماً (التخلف بأبعاده المختلفة). وحينما اندلعت انتفاضة عام ١٩٨٧ جاءت ـ وهذا موضع مفارقة واضحة ـ في إطار مناخ عربي غير مؤات أيضاً، سواء من حيث استمرار التجزئة (في الحقيقة تجذرها واستفحالها)،

وتراجع مفهوم المواجهة. . لهذا، برزت خشية، وبشكل متلصص، بين أوساط المراقبين، من أن تستخدم «الأخوة العربية» كسبيل لفض الانتفاضة قبل تحقيق أهدافها، مثلما حدث في نموذج عام ١٩٣٦، حينما تدخلت القيادات العربية الحاكمة، لوقف الاضراب الكبير، اعتماداً على مجرد «حسن نية الصديقة بريطانيا». كما تسللت مخاوف من أن تتنافر مواقف البلدان العربية، حول الأهداف التي يعلنها الطرف الفلسطيني أو تلك التي يمكن أن ترد من أطراف أخرى معنية بتطورات القضية الفلسطينية. وما يشار إليه، في هذا الصدد، الوقائع المتعلقة بغياب الاجماع العربي تجاه مشروع التقسيم الذي طرحته بريطانيا في تموز/يوليو ١٩٣٧[١٠٨]، وما تركته تلك الوقائع مع انعكاسات على السياسة الفلسطينية في تلك المرحلة. ولكن يبدو جلياً، كيف وعت القيادة الفلسطينية المعاصرة طبيعة المناخ العربي المحيط، وحدود الدور العربي المطلوب أثناء تفاعلات الانتفاضة. لذا، فمطالب هذه القيادة، حاورت في إطار هذا الوعي. فالمطلوب عربياً هو مساندة المطالب الفلسطينية، التي جاءت منسجمة مع الخطوط العامة لما هو مقبول عربياً، ودعم الانتفاضة من الناحيتين السياسية والمادية لتوطيد قوتها والحفاظ على استمراريتها، وعلى وحدة الموقف العربي من قبل ومن بعد.

وبصفة عامة، جعلت القيادة الفلسطينية الدور العربي في إطار الانتفاضة يدور في فلك شقّين هما: الدعم والمساندة المعنوية والسياسية والمادية من جانب، ووحدة الموقف السياسي خلف

المطالب الفلسطينية، من جانب آخر. هذا، في حين مارس المحيط العربي دوراً مهماً أثناء ثورة عام ١٩٣٦، ابتداءً من الوساطة وانتهاءً بالضغط على الطرف الفلسطيني باتجاه موقف الثورة في مرحلتها الأولى، نزولاً عند وعود سياسية غير مؤكدة من الاستعمار البريطاني بمراعاة المطالب الفلسطينية، وهو ما لم يتحقق، إطلاقاً في التحليل الأخير.

على الصعيد الدولي تأثرت ثورة عام ١٩٣٦، في بدايتها ونهايتها، بالمناخ الدولي المواكب. وقد سبقت الإشارة إلى أن القيادة الفلسطينية رفدتها آمال في إستثمار مناخ الاستقطاب بين القوى الأوروبية المهيمنة على الساحة الدولية لمصلحتها. غير أن تلك المساعي كان محكوماً عليها بالفشل مسبقاً. فمن الصحيح أنه كان ثمة منافسة بين فرنسا وبريطانيا، استثمرتها الثورة، في إقامة قواعد قيادية لها في دمشق وبيروت، ولكن تلك المنافسة كانت محدودة بسقف لا تتخطاه القوتان الاستعماريتان، وهو هيمنتهما على العلاقات الدولية والتنظيم الدولي (عصبة الأمم)، وتأييدهما للأهداف الصهيونية، وتناقضهما مع حركة التحرر العربي عموماً. أما ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية فقد عاونتا، بشكل مباشر أو غير مباشر، في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين، بخاصة في جانب تشجيع الهجرة اليهودية، وتوطيد أسس الاقتصاد الصهيوني. وهكذا، فما ان تجمعت نذر الحرب العالمية الثانية، وتنامى التنسيق بين بريطانيا وفرنسا، حتى انحازت السلطات الفرنسية إلى الجانب البريطاني في فلسطين، فشددت رقابتها على تحركات الثوار

الفلسطينيين عبر الحدود الفلسطينية ـ السورية ـ اللبنانية، وطاردت الثوار في بيروت ودمشق، ومنعت نشر أخبار الثورة، وقيّدت تحركات قياداتها معتقلة بعضاً منهم[١٠٩]. وبصفة عامة، ساهم المناخ الدولي، قبيل الحرب العالمية الثانية، في إحباط الثورة الفلسطينية في نهاية الثلاثينات. وربما توجب على قيادة تلك الثورة أن تعي، في ذلك الحين، أن التناقضات بين القوى الاستعمارية، كانت مجرد تناقضات ثانوية سطحية، تتعلق باقتسام مناطق النفوذ والثروات، وأنه سبق لمثل هذه التناقضات أن برزت بعيد الحرب العالمية الأولى، وتم حسمها في إطار المصالح الاستعمارية المتبادلة ولغير مصلحة العرب.

ولا شك في أن هذه النقيصة، ومثلها، عادت الى عدم امتلاك القيادة، في ذلك الحين، للإطار النظري المتماسك حول طبيعة الصراعات على أرض فلسطين ومن حولها. أما في جانب الانتفاضة، فيلاحظ تردد الاشارة من قبل القيادة الفلسطينية إلى المناخ الدولي الذي أحاط بها (سواء من حيث علاقة الأطراف الدولية بالقضية الفلسطينية، أو دور هذه الأطراف تجاه تطوراتها، أو مواقفها من مطالب أطراف القضية المباشرين)، وكذلك من حيث طبيعة المرحلة التي يعيشها التوازن الدولي عند مستوى القمة بين القوتين العظميين وحلفائهما، وموقفهما إزاء النزاعات أو الصراعات الإقليمية، وضمنها الصراع في «الشرق الأوسط». يفيد هذا بأن المناخ الدولي بمختلف أبعاده وانعكاساته على القضية الفلسطينية مثّل أحد شواغل الخطاب السياسي الفلسطيني.

وضمن هذا الفهم، كانت الانتفاضة وأسلوبها النضالي إحدى أقوى الرسائل الموجهة إلى الساحة الدولية حول مطالب الشعب الفلسطيني وتصميمه على بلوغ الأهداف. وقد كانت المطالب الفلسطينية بما في ذلك إعلان الدولة المستقلة[١١٠]، منسجمة إلى حد كبير مع ما قرره المجتمع الدولي في حدود القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة. والمتصور، والحال كذلك، أن الانتفاضة الفلسطينية راعت تماماً جوهر مواقف الأطراف الدولية المعنية بتطورات قضية الصراع العربي - الإسرائيلي في المنطقة، ولم تحاول أن تتجاوز مطالبها في هذا الاطار، حتى لا تتيح لبعض الأطراف الدولية حجة كبيرة للحيلولة دون تحقيق هذه المطالب.

كذلك، إستثمرت الانتفاضة، على الصعيد الدولي، ما أتاحته التقانة المعاصرة من وسائل اتصال وقدرة على الحركة الاعلامية والسياسية الواسعة السريعة، بحيث أضحى العالم يتابع النضال الفلسطيني أولاً بأول، وفي أدق التفاصيل. وهذا الأمر أصاب، دون شك، الاستراتيجية الدعائية الصهيونية الإسرائيلية بضربات موجعة، وفتح الآذان والعيون ثم العقول لدى قطاعات جماهيرية واسعة على الساحة الدولية، وبخاصة داخل ساحات كانت تعتبر مغلقة على المفاهيم الصهيونية لعقود من السنين، كأوروبا الغربية والولايات المتحدة، بل داخل شطر من المجتمع الإسرائيلي ذاته.

٢ ـ بين الانتفاضة الكبرى والانتفاضات السابقة

في إطار متابعة موقع الانتفاضة الكبرى لعام ١٩٨٧ من سابقاتها في الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧، نلاحظ كيف تتبوأ مكانة الذروة، حيث يبدو الأمر كأن الانتفاضات السابقة تمثل الإرهاصات الواجبة لها. فما كان للانتفاضة أن تأخذ مساراً صحيحاً دون الخبرات والموروثات النضالية التي تراكمت من قبل. وإذا كان الموروث النضالي لثورة عام ١٩٣٦ مثّل جزءاً لا يتجزأ من الادراك الفلسطيني الثوري، فمن باب الأولوية أن يحتل التراكم النضالي لما بعد عام ١٩٦٧ أقرب مكان من هذا الادراك، وأن يكون له أثر مباشر في مسار الانتفاضة الأخيرة.

لقد كانت انتفاضات ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧، في معظمها، انتفاضات مطلبية لا قتالية، يغلب عليها طابع «الموسمية». والمقاومة المطلبية بطبيعتها لا تتسم بالاستمرارية المتصاعدة، لأنه لا يترتب عليها خبرات صدامية حقيقية تقود في اتجاه العصيان المدني، مثلاً. ومن هنا تأتي نظرية «الموجات» التي فسّر بها بعض العسكريين الإسرائيليين المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع، قاصدين بذلك أن هذه المقاومة تبلغ ذروة معينة في بعض المراحل ثم تخمد لفترة غير قصيرة، قبل أن تندلع مجدداً حتى تصل إلى ذروة جديدة، وذلك في إطار يمكن السيطرة عليه، بل التعايش معه.

لهذا فقبيل اندلاع الانتفاضة الكبرى رأى بعض المراقبين أن

مستقبل المواجهة مع الاحتلال يتوقف على الخروج من هذه الحلقة، وذلك بأن تتوالى الانتفاضات حتى تبلغ ذروة تتسم بالعمق والاستمرارية، بحيث يقل الفارق الزمني بين هذه الانتفاضات إلى أقصر مدى ممكن(١١١).

لقد جاءت الانتفاضة الكبرى كتطبيق عملي لتجاوز النقد المذكور وتصحيح المسار، لأنها وطدت عنصري الشمولية المكانية والسكانية، والاستمرارية الزمنية، وجسدت شعار «موج يحمل موجة».

بين سمات الانتفاضة الكبرى، ينبغي التوقف مطولاً أمام عامل الزمن، فالانتفاضات التي تلت الاحتلال مباشرة، إما اقتربت من توقيت الهزيمة العربية عام ١٩٦٧، أو تواكبت وبعض المكاسب الجزئية التي حققتها حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كارتفاع أسهم منظمة التحرير الفلسطينية عربياً ودولياً، أو جاءت لتأكيد الوجود الفلسطيني وعدم نهاية المقاومة بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢. وإذا شئنا التفصيل في إحدى هذه المراحل، نلاحظ أن لهزيمة عام ١٩٦٧ أثرها حيث إن انتفاضات ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، بشكل خاص، جاءت على أرضية رغبة رواد المقاومة في الأرض المحتلة في تحويل حركة المقاومة الطليعية التي اضطلعوا بها، إلى حركة جماهيرية يتم تجذيرها في الشارع الفلسطيني، وإشاعة روح الثقة والتحدي بين الصفوف بعد أن خيمت روح الهزيمة، ومنع المحتلين من الاطمئنان والاستقرار لفترة طويلة، وخلق سلطة

موازية لسلطته، والقضاء على وضعية الحياة الطبيعية التي يرغب في توطيدها في الأرض المحتلة[١١٢]. وبالطبع، لم يتم تحقيق الكثير من هذه الأهداف في ذلك الحين، بخاصة تلك المتعلقة بخلق السلطة الموازية لسلطة الاحتلال ومنع المحتلين من الاستقرار في الأرض المحتلة. وبمرور بعض الوقت، أضحت الانتفاضات التالية أقل طموحاً وجاءت، كما سبقت الإشارة، لتحقيق مطالب محدودة. ثم جاءت الانتفاضة لتطرح مطالب، وتطمح إلى تحقيق أهداف تتجاوز معظم ما سبق طرحه من قبل. تعلقت أهداف هذه الانتفاضة بالتخلص النهائي من الاحتلال الإسرائيلي وإزالة كافة مظاهره، وتحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، في إطار دولة مستقلة أعلنت القيادة الفلسطينية قيامها بالفعل.

وفي مناخ الانتفاضة الكبرى وممارساتها يمكن الزعم بأن معظم الأهداف «الجزئية» التي أعلنتها الانتفاضات السابقة قد تحقق. فلقد تجذّرت المقاومة في الشارع الفلسطيني، وتحولت حركة الرواد والطلائع إلى حركة جماهيرية كاملة تضم كل الشعب تحت الاحتلال ضد كل رموز الاحتلال، وسعت قيادة الانتفاضة ولجانها إلى إحلال سلطاتها النافذة محل سلطة الاحتلال. ولعل في استقالة كثير من الموظفين الحكوميين ورجال الشرطة من الفلسطينيين، وتحديد هذه القيادة لمواعيد العمل والانصراف وساعات الاضراب، وتأمين الشوارع، ومعاقبة المتعاونين، وحل النزاعات المحلية، إلى غير هذه المظاهر السلطوية، إشارات كافية إلى عملية

إحلال السلطة في الضفة والقطاع بقيادة محلية وطنية تحظى بمصداقية عالية بين الجماهير. كذلك، لا جدال في أن الثقة بالنفس قد تأصلت تماماً بين السكان، وفي ذلك يقول أحد الاختصاصيين في الصحة النفسية، داخل الأرض المحتلة «.. إنه بالرغم من تعرض الفلسطينيين إلى عنف منهجي خلال الانتفاضة، فإنهم في وضع صحي أفضل مما كانوا عليه في العشرين عاماً الماضية. فمعنوياتهم عالية وآمالهم كبيرة والتفاؤل هو السمة الغالبة على سلوكهم وتوقعاتهم. ولديهم الرغبة في الاستمرار بالانتفاضة كظاهرة صحية في المستويات الاجتماعية والسياسية والنفسية حتى أنه يمكن القول، ان أحداً لم يعد بحاجة للمهدئات واللجوء للخرافة والشعوذة أو حتى إلى وسائل الاعلام الإسرائيلية للهروب من الواقع السيىء»[١١٣]. وفي مقابل نزع الخوف من المواطنين الفلسطينيين وتعميق الأبعاد الثورية وروح التحدي، استطاعت الانتفاضة أن تزرع الخوف وعدم التيقن المستقبلي في نفوس الصهاينة المستوطنين، رغم فارق موازين القوى. الأمر الذي يعني صحة المقولة الشهيرة عن أن الصراع هو، في التحليل النهائي، صراع إرادات لا أسلحة وعتاد فقط.

لقد فعل عنصر الزمن فعله، أيضاً، على صعيد التكوين الفكري للأجيال الفلسطينية داخل الأرض المحتلة. ودون التطرق إلى صعود عناصر شابة قيادية جديدة، يمكن ملاحظة أن الجيل الذي تصدر المواجهة في ظل الانتفاضة الكبرى هو جيل لم يخض معارك كبرى ضد موجات الغزوة الصهيونية المتتالية، ولم يحقق، من ثم، إنتصارات سابقة، ولكنه لم يخسر معارك في مواجهة هذه

الغزوة! ومن ثم، فإن قيمه الذاتية، رغم تعرضها لهجمة كبرى من قبل الاحتلال الإسرائيلي، لم تنكسر على الاطلاق[١١٤].

إن جهود التفريغ الفكري والثقافي ومحاولاته من قبل الاحتلال، ووجهت بمحاولات مضادة لقوى الثورة الفلسطينية، من أجل تثبيت القيم الوطنية والقومية في نفوس أبناء هذا الجيل، بخاصة في ظل العمل على نشر المؤسسات الفلسطينية والاستمرار في الجهد التعبوي تحت أكثر الظروف قسوة.

وهكذا، بدا أن ما حاولت سلطات الاحتلال بناءه، خلال زمن الاحتلال، ذهب أدراج الرياح في زمن الانتفاضة. على سبيل المثال، بعد عشرين عاماً على الاحتلال، أتقن الكثيرون من العناصر الشابة في الأرض المحتلة الحديث باللغة العبرية. وبدلاً من أن تقود هذه الظاهرة إلى الالتحام بثقافة المحتل، فإنها استخدمت للتأثير في نفسية جنوده أثناء الانتفاضة. وتحت عنوان «فكّر لحظة» وزع المنتفضون منشوراً موجهاً إلى الجنود الإسرائيليين يستحثونهم فيه على عدم سفك الدماء والجنوح الى صوت العقل والضمير «لأنكم لن تحولوا بيننا وبين تحقيق أهدافنا مثل بقية الشعوب»! وكثيراً ما استخدم الشباب العبرية للنقاش مع جنود الاحتلال أو «شتمهم» للتأثير في معنوياتهم إذا لزم الأمر، أو لحثهم على عدم اطاعة أوامر قيادتهم[١١٥]. إن هذا المثال يعيد إلى الذهن ما سبق أن أقدمت عليه سلطات الاحتلال في تموز/يوليو عام ١٩٧١؛ ففي ذلك الحين كان قطاع غزة يعيش حالة من المقاومة شبه

المستمرة، وفي محاولة من سلطات الاحتلال لانتهاز فرصة ما يجري من نزاع بين قوات الثورة الفلسطينية والحكم الأردني، ألقت هذه السلطات منشوراً باللغة العربية على سكان القطاع، تنصحهم فيه بالسكينة والتخلي عن فكرة الكفاح المسلح «لأنها أفلست»، وتدعو الفدائيين الى «تسليم أنفسهم»[١١٦].

ومن خلال المعاني الكثيرة التي تجسدها صورة المنشور الإسرائيلي عام ١٩٧١، مقابل المنشور الفلسطيني عام ١٩٨٨ يبرز مدى الفشل الذي منيت به أساليب العامل النفسي الإسرائيلي ضد أبناء الأرض المحتلة، بعد أن عرف الجيل الجديد هذه الأساليب، وزاد على ذلك بأن أعاد استخدامها ضد سلطات الاحتلال ورموزه.

أعادت الانتفاضة الكبرى، أيضاً، القوى والحركات الإسلامية في فلسطين إلى واجهة الصدام مع قوى الاحتلال الإسرائيلي ومع المشروع الصهيوني من أساسه. ورغم أن الحركة الوطنية الفلسطينية أخلت دوماً دوراً لهذه القوى، فإن هذه الانتفاضة أحيت مكامن قوة مفهوم الجهاد والاستشهاد في الخبرة الإسلامية بكل ما يحمله هذا المفهوم من روح للمقاومة.

لقد عرفت فلسطين أول التنظيمات الإسلامية بتشكيل «جمعية الشبان المسلمين» أواخر العشرينات. وتنامى أثر التيار الإسلامي باستمرار، واكتسب قوه وجماهيرية كبيرتين عندما ظهر أول تنظيم جهادي، عرف باسم «عصبة القسّام» الذي تزعمه الشيخ المجاهد

عز الدين القسّام، واختط منهج الجهاد المسلح لمواجهة التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني. وقد مارس هذا المنهج دوراً مهماً أثناء الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)[١١٧]، ثم أثناء حرب عام ١٩٤٨[١١٨]. إنما بفعل عوامل كثيرة، لم تسجل الانتفاضات المتتالية منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة الكبرى، أية مشاركة، أو أي دور بارز، لتنظيمات الحركة الإسلامية[١١٩]. فمنذ مطلع الثمانينات اتجهت أعداد متزايدة من الشبان إلى تبني المعتقدات الأصولية، وتحرك التيار الإسلامي تحت لافتات مختلفة مثل الجماعة الإسلامية، والتيار الإسلامي الثوري، والحركة الإسلامية المجاهدة، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والطليعة الإسلامية، وسرايا الجهاد الإسلامي. وقد تأثر هذا المد الأصولي، عموماً، بحركة المد المشابهة في ايران (بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩)، ومصر وتونس والسودان، وغيرها[١٢٠].

لقد تصاعد دور هذا التيار بأجنحته المختلفة، عموماً، داخل الضفة والقطاع، حتى بلغ هذا الدور ذروته في الانتفاضة الكبرى بفعل عاملين أساسيين: **أولهما** عسكري، ويتصل بمجموعة من الأنشطة العسكرية والعمليات الاستشهادية (يسميها البعض خطأ «الانتحارية») قامت بها جماعات من هذا التيار؛ **وثانيهما** سياسي، استمد تأثيره من موقف الأجنحة الإسلامية المختلفة من قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني، وكذلك من أجواء التعاطف الشعبي مع عناصر هذه الأجنحة ومواقفهم النضالية داخل

المعتقلات وخارجها[121]. هذا، بالطبع، إلى جانب ما رآه البعض من أن استمرار الغزوة الصهيونية إلى فترة ممتدة، واعتداءاتها المتكررة على المقدسات الإسلامية، والتشكيك في هوية بعض هذه المقدسات، كان أحد العناصر الدافعة إلى الصحوة الإسلامية التي تشهدها فلسطين وجهات متعددة أخرى[122].

على أي حال، فإن صعود التيار الإسلامي الذي بدا واضحاً في الانتفاضة الكبرى، مثّل متغيراً مهماً على ساحة المقاومة الفلسطينية، إذ إن مجموع أجنحة هذا التيار كوَّنت كتلة كبيرة (قد تكون في نظر البعض الثانية من حيث القوة بعد قوة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية)[123]، داخل الأرض المحتلة. وهو، رغم بعض التفصيلات الفرعية في التوجهات السياسية، ينخرط، عموماً، في المسار العام لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، وربما يدفع وجوده في اتجاه تصاعد المقاومة الناشيء عن إقدام عناصره على المواجهة والتضحية ايماناً بالمبدأ الإسلامي «النصر أو الشهادة»[124].

على هذا النحو تكون الانتفاضة الكبرى قد نجحت في ايجاد حل مناسب لاشكالية العلاقة ما بين الإسلامي والوطني، بإسقاط الخلافات الثانوية في سبيل التخلص من الاحتلال، ثم بإفساح مجال في منظمة التحرير الفلسطينية لمشاركة ممثلين عن التيار الإسلامي في إطار المجلس الوطني الفلسطيني (السلطة التشريعية

للمنظمة)، وأخيراً بإعلان معظم قوى هذا التيار بأنها جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية[١٢٥].

في سياق النظرة المقابلة تجدر الملاحظة، في هذا الموضع، أن الانتفاضة الكبرى أسقطت في مجراها دعوى إسرائيلية تكررت على هامش الانتفاضات السابقة في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي أن الانتفاضات إنما هي «أحداث شغب واخلال بالنظام» تتم بفعل عناصر تحريضية من الخارج، وأن الأمور تسير على وجه طيب في الداخل لو أن هذه العناصر «التخريبية» قد التزمت الهدوء أو قُضي عليها خارج الحدود! كان هذا الادعاء الإسرائيلي يقوم على تجاهل كامل لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة أهدافه والامتدادات التنظيمية الفلسطينية في الداخل والخارج، والاعتبارات التاريخية التي فرضت وجود «داخل» و«خارج» في نموذج المقاومة الفلسطينية، وقام هذا الادعاء، كذلك، على تجاهل لعنصر مهم هو أنه حتى لو كانت العمليات الفدائية أو الانتفاضات تتم من الخارج نحو الداخل، فإنها تظل بحاجة إلى دعم سكان الأرض المحتلة ولو في أبسط الأشكال، مثل السكوت على النشاط الفدائي وتعمية العدو عن العناصر المحرضة على الانتفاض! بعبارة أخرى، لا ينفي مجيء السمك من الخارج (عناصر المقاومة) أن البحر (الأرض المحتلة وسكانها) صالح ليعيش هذا السمك فيه. ومع هذا، فإن الانتفاضة جاءت لكي تضع حداً للدعاوى الإسرائيلية (وأحياناً غير الإسرائيلية)، وأصلت لمفهوم الثورة (الانتفاضة) من الداخل في الداخل، وهو

داخل وثيق الصلة بالخارج الذي يضمن له الدعم ويجسّد انتصاراته سياسياً.

٣ - بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية

إذا تفحصنا العلاقة المتبادلة بالتأثير والتأثر بين المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، بخاصة منذ عام ١٩٨٢، وصعود حركة المقاومة في الأرض المحتلة وصولاً إلى الانتفاضة، نلاحظ أن نجاح المقاومة في لبنان وإلزام إسرائيل على الانسحاب من بيروت وصيدا وصور، وضغط وجودها العسكري إلى أدنى حد ممكن في الجنوب اللبناني، قد خلق حالة من الثقة في نتائج المقاومة عموماً، كما أدّى إلى توهج المشاعر في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. وقد تعززت هذه الظواهر في ضوء العمليات الاستشهادية التي شهدها النموذج اللبناني للمقاومة.

كان الانسحاب الإسرائيلي من لبنان مبشّراً على صعيد إمكانية إلزام إسرائيل على الانسحاب من مناطق محتلة أخرى. فالوجود الإسرائيلي ليس قدراً مقدوراً، وإنما هو وجود يرتهن بالقدرة على التضحية والتصدي له. ويبدو أن هذا الدرس تم استيعابه جيداً في الأرض المحتلة، كسابقة لها ما بعدها في كيفية مواجهة التحدي الإسرائيلي.

لقد تأثرت الانتفاضة، إذاً، بالمناخ الذي أشاعته نتائج المقاومة في لبنان. ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: لماذا نجحت

المقاومة نسبياً في نموذجها اللبناني، وحققت نتائج سريعة بالمقابلة بالنموذج الموازي في الضفة والقطاع؟ في هذا الجانب يمكن الحديث عن العوامل الآتية:

- حرية حركة الجماهير في لبنان بسبب غياب هياكل الدولة في خضم الحرب الأهلية، وعدم وجود سلطات قمع على الحدود مع الكيان الصهيوني.

- توافر الخبرة القتالية على الحرب الغوارية في جنوب لبنان منذ انتقال المقاومة الفلسطينية إلى هناك عام ١٩٧١. ذلك في مقابل ضعف التراث القتالي المماثل في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، بخاصة في الضفة الفلسطينية لأن قطاع غزة عرف نماذج محدودة من هذه الحرب منذ الخمسينات[١٢٦].

- كان العنصر الطوبوغرافي مساعداً، إلى حد بالغ، في النموذج اللبناني بسبب الحدود المفتوحة وحرية الحركة، الأمر الذي وفّر العناصر البشرية والتسليح، ووسّع آفاق المناورة أمام قوى المقاومة.

- تنحو الخلافات الداخلية في النموذج اللبناني لمصلحة مواجهة العدو، مقابل وجود خلافات ملموسة في النموذج الفلسطيني في الأرض المحتلة بين بعض التنظيمات، وصلت إلى حد تبني فصل فدائي لعمليات عسكرية قام بها فصل آخر في بعض الأحيان[١٢٧].

مهما يكن من أمر، فينبغي عدم غض النظر عن تأثر النموذج

اللبناني، في التحليل الأخير، بمشاركة المقاومـة الفلسطينيـة في دحر الوجود الإسرائيلي في لبنان، ومساعدات منظمة التحرير التسليحية والمادية في هذا الجانب. ومـع ذلك، تـظل المقاومـة في، نموذجيهـا اللبنـاني والفلسطيني، في الأرض المحتلة، وجهـين بارزين لحـركـة المقاومة العربية للغزوة الصهيونية.

هوامش الفصل الثالث

(١) *Jerusalem Post,* 26/2/1986.

(٢) انظر التفاصيل في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، **النظام الإقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، ١٥ ـ ١٧ أيلول ١٩٨٧** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩).

(٣) يزيد صايغ، «تحوّل في عمليات الداخل: نمط الاشتباك المباشر،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٧٦ ـ ١٧٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٣٣ ـ ١٤٠.

(٤) فلسطين الثورة (الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، نقلاً عن: *Middle East Journal* (27 August 1988).

(٥) **ألبوم الانتفاضة** (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٦) **الأهرام**، ١٩٧٩/٥/٢.

(٧) انظر نص خطاب ياسر عرفات في «القمة العربية» في مجلة. **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ١٤٨.

(٨) صحيفة الحياة (لندن)، ١٩٩٠/٥/٢٧.

(٩) يزيد صايغ، «تآكل في الموقف الإسرائيلي،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٨ (تموز/يوليو ١٩٩٠)، ص ١٢٥، نقلاً عن: مكتب الاعلام الفلسطيني في القاهرة، وصحيفة الحياة، ١٩٩٠/٦/١١.

(١٠) يزيد صايغ، «هجمات فردية جريئة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣ (نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ١٣٤.

(١١) **ألبوم الانتفاضة**، ص ١٥.

(١٢) عمر سعادة، **الحرب على الجبهة الاقتصادية: دراسة لمردودات الحرب الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي** (عمّان: دار الكرمل، ١٩٨٦)، ص ١١٢

(١٣) هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤.

(١٤) سعادة، المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٥) عبد الجبار عدوان، **ثمن الاستقلال** (القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٨٩)، ص ٣٥.

(١٦) انظر حول هذا الفهم: وحيد عبد المجيد، «الشباب الفلسطيني يتحرر من عقدة الهزيمة،» المنار، العدد ٣٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٠٢ - ١١٣.

(١٧) أحمد صدقي الدجاني، **الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨)، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٨) انظر: الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١٩) خالد عايد، **الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية** (عمّان: دار الشروق، ١٩٨٨)، ص ٥١.

(٢٠) حول مشاركة سكان الجليل المحتل عام ١٩٤٨ وتضامنهم مع الانتفاضة في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وانعكاسات ذلك على الفكر السياسي والاستراتيجي الإسرائيلي، أنظر على سبيل المثال: عبد الوهاب المسيري، **الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الكرامة والادراك** (القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨٩)، ص ٣١ - ٣٢ و١٩٤؛ لطفي الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ١١٩ - ١٢٨، ٢٨٤ و٢٨٧؛ محجوب عمر، **الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر** (القاهرة: دارالبيادر، ١٩٨٩)، ص ٢٩ - ٣٠، وعايد، المصدر نفسه، ص ٧٧ - ٨٩

(٢١) من ذلك أنه في عام ١٩٨٦ وبعد فشل الاتفاق الأردني الفلسطيني لعام ١٩٨٥، أكدت المصادر الإسرائيلية أن «شيمون بيرس»، رئيس الوزراء الاسرائيلي، قد وافق على مشروع يهدف إلى تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً (تحت الادارة المصرية) في إطار مشروع أشمل يهدف إلى إعادة الضمة الفلسطينية فيما بعد للأردن أنظر: ربعي المدهون، «البحث عن قيادة بديلة،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٠ - ١٦١ (تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٨٦)، ص ١٥٨

(٢٢) انظر: عدوان، **ثمن الاستقلال**، ص ٣٤.

(٢٣) عايد، **الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية**، ص ٥١.

(٢٤) عدوان، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٥) **ألبوم الانتفاضة**، ص ١٥.

(٢٦) عبد الجبار عدوان، أنياب الخروف، الانتفاضة على طريق الاستقلال الفلسطيني؛ ١ (القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٨٩)، ص ١٥ - ١٦.

(٢٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة. المركز، ١٩٩٠)، ص ٣١٤

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٣٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، ص ٣٥٤

(٣١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩**، ص ٣١٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٣٣) انظر: هآرتس، ٢٢/٦/١٩٩٠؛ دافار، ٢٢/٦/١٩٩٠، وعال همشمار، ٢٤/٦/١٩٩٠.

(٣٤) لعل من أبرز الأمثلة ما قامت به قوات الاحتلال في معسكر البريج في قطاع غزة في أيلول/ستمبر ١٩٩٠، حين هدمت بتوجيه مباشر من وزير الدفاع وإقرار الجهات القضائية الاسرائيلية، عشرات المنازل والمتاجر. وذلك على إثر مصرع أحد الجنود حرقاً على أيدي مواطنين من المخيم. أنظر: **الأهرام**، ٢١ - ٢٥/٩/١٩٩٠.

(٣٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، ص ٣٥٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٦.

(٣٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩**، ص ٣٢١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٣٩) انظر: **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/٥/١٩٨٨.

(٤٠) للمزيد من هذه الاستطلاعات ونتائجها، أنظر: عمر سعادة، «الانتفاضة والقوى السياسية في إسرائيل،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٣ (شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ٢٢ - ٢٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٢) أنظر: هآرتس، ٢٨/١٠/١٩٨٨، ودافار، ٩/٢/١٩٨٩.

(٤٣) هآرتس، ٢٩/٣/١٩٨٩.

(٤٤) سعادة، «الانتفاضة والقوى السياسية في إسرائيل،» ص ٢٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٦) هآرتس، ٨/٥/١٩٩٠.

(٤٧) سمير صراص، «الانتفاضة بعد عامين: تقويمات إسرائيلية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٠)، ص ٢٥ - ٢٧.

(٤٨) أنظر التفاصيل في: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٠٢ - ٢٠٩.

(٤٩) أسامة الغزالي حرب، الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ١٨ (القاهرة: المركز، ١٩٧٧)، ص ١١٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٥٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٣٠٨.

(٥٣) صبري جريس، تاريخ الصهيونية، ج ٢: الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩١٨ - ١٩٣٩ (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٦)، ص ٣٢٦.

(٥٤) وردت إشارات لهذه الظواهر في مختلف الشهادات العربية أمام لجنة التحقيق الملكية لعام ١٩٣٧، المعروفة بلجنة «بيل». انظر: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين، جمعها محمد توفيق جانا (دمشق: [د. ن.]، ١٩٣٧).

(٥٥) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٦٠.

(٥٦) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج ٢: **الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩١٨ - ١٩٣٩**، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٥٧) انظر تقرير اللجنة الملكية لفلسطين في: **ملف وثائق فلسطين. مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د.ت.])، ج ٣، ص ٢٧٨.

(٥٨) يوسف رجب الرضيعي، **ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: دراسة عسكرية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٥ - ٤٦.

(٥٩) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١١٦.

(٦٠) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٦٩.

(٦١) حسين صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠ - ١٩٧٣)، ص ٥١٦.

(٦٢) صالح مسعود بويصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، ط ٣ (القاهرة. دار البيادر، ١٩٨٧)، ص ٢١٢ - ٢١٦.

(٦٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام، [د.ت])، ج ١، ص ١٢٨.

(٦٤) الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، ص ٢٧.

(٦٥) انظر: عايد، **الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية**، ص ٥١ - ٥٢.

(٦٦) وحيد عبد المجيد، «الشمولية الاجتماعية للإنتفاضة: قراءة أولية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣ (نيسان/ابريل ١٩٨٩). وانظر نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في: عدوان، **ثمن الاستقلال**، ص ١٠٩ - ٢٢٠؛ حداشوت، ١٩٨٩/٦/٢٣، ١٩٨٩/٦/٢٨، و *Jerusalem Post*, 7/10/1988

(٦٧) أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ - ١٩٣٩**، سلسلة الدراسات؛ ٥٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٦١.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٦٩) للمزيد من أعمال هذه اللجان، انظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٧** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٣٣٧ - ٣٤١.

(٧٠) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٧٣.

(٧١) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج ٢: **الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩١٨ - ١٩٣٩**، ص ٣٣٤.

(٧٢) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٣١٢ - ٣١٥، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١٨.

(٧٣) أصدرت السلطات أوامر بالقبض على أعضاء اللجنة العربية العليا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، وأعلنت عدم شرعية اللجان القومية. انظر: زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ - ١٩٣٩**، ص ٣٣١.

(٧٤) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ١٢٧.

(٧٥) للمزيد من التفاصيل، أنظر: فوزي الأسمر، «الانتفاضة على أرض الواقع: رؤية شاهد،» **شؤون عربية**، العدد ٥٧ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ١١٨، وعدوان، **ثمن الاستقلال**، ص ٦٣ - ١٠٢.

(٧٦) علي الجرباوي، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بحث في النخبة السياسية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩)، ص ١٣١

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٣، وزياد أبو عمرو، **الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩).

(٧٨) أبو عمرو، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٧ - ١٠٥

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٨١) عايد، **الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية**، ص ٧٢.

(٨٢) الجرباوي، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة:**

بحث في النخبة السياسية، ص ١٣٠، وأبو عمرو، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٨٣) ربعي المدهون، «خطة إسرائيلية لإضعاف الانتفاضة: هامش مرونة لحركة «حماس»،» شؤون فلسطينية، العدد ١٨٧ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٣١ - ١٣٦، وفايز سارة، «الحركة الإسلامية في فلسطين: وحدة الايديولوجيا وانقسامات السياسة،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ٦١ - ٦٤.

(٨٤) الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٥٨٨.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٩٠؛ الرضيعي، ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: دراسة عسكرية، والحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٧، ص ٣٥٠.

(٨٦) الرضيعي، المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥

(٨٧) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ص ٢٢٣ - ٢٣٥.

(٨٨) غسان كنفاني، «ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩.. خلفيات وتفاصيل وتحليل،» شؤون فلسطينية، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)، ص ٦٨.

(٨٩) حول الفهم ذاته، انظر: «ندوة المستقبل العربي. تطورات القضية الفلسطينية،» شارك في الندوة أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]؛ أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعدّ ورقة العمل وحيد عبد المجيد؛ أعدّ تقرير الندوة محسن عوض، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ١٢٤.

(٩٠) هآرتس، ١٩٨٨/٢/٥

(٩١) ربعي المدهون، «ستة شهور في الاتجاه الصحيح،» شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ٤، وعمر، الانتفاضة تراث وحاضر ومستقبل ظافر، ص ٢٧.

(٩٢) هيثم كيلاني، «الانتفاضة في اطارها الاستراتيجي،» شؤون فلسطينية، العدد ١٩٤ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ١١.

(٩٣) انظر: الأهرام، ٩ - ١٩٩٠/١٠/٢٥

(٩٤) العصيان المدني، والذي يطلق عليه في الأدبيات الغربية أحياناً «المقاومة السلبية»، مفهوم يشير من الناحية الوصفية، إلى «أي فعل أو إجراء جماهيري يتم بقصد تحدّي قوانين أو سياسات أو حالة قائمة (كالاحتلال الأجنبي)، يتم فرضها بواسطة سلطة حاكمة أو قوة قاهرة». والعصيان قد يكون ايجابياً أو سلبياً. فعندما يتم القيام بأعمال لا ترغبها السلطة يكون ايجابياً، وعندما يتم الامتناع عن إتيان أعمال ترغب السلطة فيها يكون سلبياً. غير أنه في مختلف الحالات، يعدّ العصيان من وجهة نظر السلطة عملاً غير قانوني! ، كما أن القائمين به يتصرفون وفي اعتبارهم أن سلوكهم يتناقض وتطلعات السلطة المفروضة عليهم، ويمثل نضالاً مشروعاً. أما المقاطعة فيقصد بها «الإمتناع عن التعامل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً ـ أو على جميع هذه الصعد ـ مع جماعة أو سلطة لإبراز السخط وعدم الرضا وتحقيق مطالب معينة»، ويشار إليها أحياناً بـ «عدم التعاون». للمزيد من التفاصيل، انظر:

David Sills, ed., *International Encyclopaedia of the Social Sciences,* 17 vols. (London: Collier - Macmillan Publishers, 1972), vol 1, pp. 473 - 478, and

أحمد عطية الله، القاموس السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٠)، ص ١٥٠١ ـ ١٥٠٢

(٩٥) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط ٣ (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦)، ص ١٢٩

(٩٦) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧، ص ٢٤١ و٣٨٠، والرضيعي، ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين: دراسة عسكرية، ص ٤٩

(٩٧) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ص ١٨٣ ـ ١٨٥ ، والخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص ٧٢٢ ـ ٧٣٥.

(٩٨) للتوسع حول أعمال المؤتمر المذكور، أنظر. المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن قضية فلسطين (القاهرة. [د ن.]، ١٩٣٨)

(٩٩) حريس، تاريخ الصهيونية، ج ٢ : الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، ص ٥٠.

(١٠٠) محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(١٠١) انظر على سبيل المثال: حسن نافعة، «العلاقات الاسرائيلية الامريكية،» في: عبد المنعم المشاط [وآخرون]، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٥٨، وبرهان عليون، «فشل الخيار السّلامي،» **قضايا فكرية**، العدد ٧ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٢٠٣.

(١٠٢) انظر: «خطاب رئيس دولة فلسطين في القمة العربية الإستثنائية بالدار البيضاء،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ١٥٢ - ١٥٧، وخطابه في قمة بغداد، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ١٤٤ - ١٤٩.

(١٠٣) عن هذين المعسكرين في تاريخ السياسة الفلسطينية، انظر: علي مسعود عطية، **الحزب العربي في فلسطين وحزب الدفاع الوطني، ١٩٣٤ - ١٩٣٧** (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥). وحول أثر التناحر بينهما على مسار ثورة ١٩٣٦، انظر: جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج ٢: **الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩١٨ - ١٩٣٩**، ص ٣٤٨.

(١٠٤) كيلاني، «الانتفاضة في اطارها الاستراتيجي،» ص ١٤.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٣١٣؛ الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٧**، ص ٤٠٨، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٤٢٨

(١٠٦) وحيد عبد المجيد، «إنتفاضة الضفة والقطاع . وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ١٣.

(١٠٧) انظر على سبيل المثال: علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ١٥٤ - ١٥٨، وكنفاني، «ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩.. خلفيات وتفاصيل وتحليل،» ص ٧٠ - ٧١.

(١٠٨) جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج ٢: **الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩١٨ - ١٩٣٩**، ص ٣٤٨.

(١٠٩) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(١١٠) المجلس الوطني الفلسطيني، وثائق دورة المجلس، ١٩، الجزائر، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

(١١١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٢٦٢.

(١١٢) انظر: محمد خالد الأزعر، **المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ - ١٩٨٥** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(١١٣) يوسف أبو سمرة، «العنف الإستيطاني وآثاره النفسية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٥٠.

(١١٤) عبد المجيد، «الشباب الفلسطيني يتحرر من عقدة الهزيمة،» ص ١٠٢ وما بعدها.

(١١٥) انظر: *Jerusalem Post*, 4/4/1988, and 6/4/1988.

(١١٦) انظر نص أحد المشورات، في: عبد الحفيظ محارب، «المناطق المحتلة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(١١٧) سارة، «الحركة الإسلامية في فلسطين: وحدة الايديولوجيات وانقسامات السياسة،» ص ٤٨ - ٤٩.

(١١٨) انظر: كامل الشريف ومصطفى السباعي، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين**، ط ٢ (القاهرة: دار النشر الإسلامية، ١٩٨٤)؛ زياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، ١٩٤٨ - ١٩٦٧** (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧)، ص ٦١ - ٨٤، وزياد أبو غنيمة، **الحركة الإسلامية وقضية فلسطين** (عمّان: دار الفرقان، ١٩٨٥).

(١١٩) سارة، المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٢٠) للمزيد من التفاصيل، أنظر: أبو عمرو، المصدر نفسه، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٧، ص ٢٧٨.

(١٢١) سارة، المصدر نفسه، ص ٦٢، وهالة مصطفى، «التيار الإسلامي في الأرض المحتلة،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ٧٥ ـ ٩٠.

(١٢٢) أحمد صدقي الدجاني، **نظرات في قضايا معاصرة** (القاهرة. دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٨٥.

(١٢٣) أحمد يوسف أحمد، «الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الانجاز، المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٦ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ١٠.

(١٢٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٧، ص ٢٧٨.

(١٢٥) الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، ص ٥٤ ـ ٥٥، وأحمد، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٢٦) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: يونس الكتري، **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة ١٤١ فدائيون** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، والأزعر، **المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥**.

(١٢٧) انظر إشارات عن النموذج اللبناني للمقاومة وأثره على المقاومة في الضفة والقطاع، في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٧، ص ٣١٠ ـ ٣١٣؛ موشي ماعوز، «يوميات المقاومة اللبنانية، ١٧/٢/١٩٨٥،» في: صامدون (كتاب غير دوري)، (القاهرة)، أيار/مايو ١٩٨٥، ص ١٥٠؛ أحمد صدقي الدجاني، **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ١٠١ ـ ١١٤؛ «ندوة الانتفاضة الفلسطينية: قراءة جديدة للانتفاضة،» **الوحدة**، العددان ٤٦ ـ ٤٧ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٨)، ص ٢٩٩، ويديعوت أحرونوت، ٩/٩/١٩٨٨.

الفصل الرابع
من قضايا المقاومة. . رؤية مستقبلية

عندما غزت القوات الإسرائيلية لبنان عام ١٩٨٢، كانت تهدف ضمن أهداف أخرى، إلى تقرير مصير الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في إطار المفاهيم الصهيونية. وصحيح أن هذا الهدف لم يتحقق في ذلك الحين، إلاّ أن السياسة الفلسطينية ووجهت بمزيد من علامات الاستفهام التي كان بعضها موضع حوار واسع من قبل. إذ ما العمل؟ وكيف يمكن تصحيح مسار المقاومة في الأرض المحتلة، وهل تستطيع السياسة الفلسطينية تفعيل خطابها السياسي، ناهيك عن تحقيق أهدافها، دون الارتقاء بفاعلية المقاومة؟. . وقد تبارت قوى كثيرة داخل الساحة الفلسطينية وخارجها لتقديم المقترحات والحلول وعرض وجهات النظر.

وبحلول منتصف الثمانينات، كانت المقاومة تشق طريقها داخل الأرض المحتلة على جميع الصعد (ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. . .) في خط متعرج لكنه يتجه نحو الصعود.

ثم جاءت الانتفاضة الكبرى في النصف الثاني من الثمانينات، فأجابت من ناحية عن كثير من التساؤلات، لكنها من ناحية ثانية أثارت تساؤلات أخرى، انشغل بها المتابعون وأصحاب الشأن وقد تظل موضع انشغالهم لفترة لاحقة. من هذه التساؤلات: هل كان إندلاع الانتفاضة أمراً عفوياً أم مخططاً؟.. ويتضمن هذا التساؤل في ثناياه تساؤلاً آخر عن علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالمقاومة في الأرض المحتلة. وما أثر كون الانتفاضة قد جرت بشكل عفوي أو مخطط على مسار المقاومة في الأرض المحتلة مستقبلاً؟ وأي النهجين المدني العنيف أو اللاعنيف أم العسكري المسلح العنيف أنجع لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي؟ وما هي فرص كل منهما لتحقيق الأهداف الفلسطينية؟ وفي ضوء التجربة النضالية الفلسطينية الممتدة بعامة وطور الانتفاضة الكبرى بخاصة، ما هي العناصر الحاكمة لمسار المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧؟

إن هذه التساؤلات وما شاكلها، تعبر عن بعض قضايا المقاومة في الأرض المحتلة. وفي حقيقة الأمر، فإنه من غير المتوقع أن تتوقف التساؤلات أو تنتهي القضايا المثارة، طالما بقي الصراع مستمراً على أرض فلسطين ومن حولها بعامة، وطالما لم تتحقق أهداف الحركة الفلسطينية بخاصة. وعلى ذلك فإن محاولة الإجابة عن التساؤلات المذكورة، لا تعني سوى محاولة الاقتراب من بعض القضايا المتعلقة بمسار المقاومة الفلسطينية في بعديه الحاضر والمستقبل، إستناداً إلى الخبرة المتراكمة، وليس الإحاطة بكل ما

تشيره تجربة المقاومة الفلسطينية - قبل عام ١٩٨٢ أو بعده - من قضايا وتساؤلات.

أولاً: العفوية والتخطيط

ما ان بدأت الانتفاضة الكبرى، حتى احتدم الجدل بين وجهتي نظر؛ قالت **الأولى** إن الانتفاضة قد جاءت بشكل عفوي، لا عن سابق تدبر قامت به إحدى الجهات وبخاصة من خارج الأرض المحتلة. وقالت **الثانية** إن الانتفاضة إنفجرت في توقيت محدد بفعل تخطيط مسبق لقوى منظمة التحرير الفلسطينية.

في التحليل النهائي، يبدو أن بعضاً من فريق القائلين بالعفوية قد أشاعوا مقولتهم بغرض الفصم بين قوى الثورة الفلسطينية وربما بين أبناء الشعب الفلسطيني بأكمله داخل الأرض المحتلة وخارجها، وعزل منظمة التحرير الفلسطينية عن دائرة الضوء التي أشعتها الانتفاضة. وهو الأمر المتوقع من الجانب الصهيوني الإسرائيلي وحلفائه. بينما انطلق نفر آخر من هذا الفريق في مقولتهم قاصدين الإعلام عن قوة الشعب الفلسطيني وحسن أدائه تحت الاحتلال رغم وطأة السياسة الاستعمارية الإسرائيلية، أو قاصدين النقد البنّاء لممارسات قوى الثورة الفلسطينية في الخارج ولفت نظرها إلى مزيد من الفعل بالداخل في ضوء الضغوط التي تواجهها في الخارج. وبين هؤلاء من انطلق عن رغبة في تبرير عدم

المشـاركة في أنشـطة المقاومـة من قريب أو بعيـد سواء قبـل وقـوع الانتفاضة أو بعد ذلك[1].

طبقـاً لهذا الفـريق، فقد انفجـرت الانتفاضـة الكبرى بشكـل عفـوي، واستمرت كـذلك حتى أواخـر الشهر الأول من عمـرهـا تقريباً. وبـذلك فـإنها فاجـأت الجميع سـواء من حيث توقيتهـا أو جديتها في المواجهة أو سعة رقعتها. وتعود أسباب الطابع العفـوي في هذا السياق إلى:

١ ـ غياب القيادات المحلية أو القيادات المركزية داخل الأرض المحتلة، وغيـاب الأطـر التنـظيميـة القـادرة عـلى استيعـاب زخم الانتفاضة. أما القيادات والأطر القائمة فكانت بحاجة إلى عمليـة تحول ترقى بها إلى المستوى النضالي المتقدم الجديد.

٢ ـ حدوث جزء كبـير من نشاطـات الانتفاضـة كرد فعـل على أعمال القمع والاستفـزاز التي كانت تقـوم بها سلطات الاحتـلال، ثم كسر حاجز الخوف بعد ذلك.

٣ ـ إن الانتفـاضة جـاءت نتيجـة «اليـأس والإحبـاط» اللذين هيمنـا على أبنـاء الأرض المحتلة نتيجة مـرور عشرين عـامـاً عـلى الاحتـلال دون بارقـة أمل في تحـرك خـارجي عـربي أو دولي مبشر لتسوية قضيتهم.

٤ ـ إن الانتفاضة جاءت في أحسن الفروض بفعل حركة التيار الإسلامي داخل الأرض المحتلة.

ويلاحظ هذا الفريق أن القيادة الوطنية الموحدة التي ألفتها فصائل منظمة التحرير الرئيسية قد تكونت، كإطار قومي قيادي للانتفاضة، في وقت لاحق، وبدأت باصدار بياناتها بعد نحو شهر من انطلاقة الانتفاضة[٢].

يستدرك نفر من هؤلاء بالقول إن عفوية الانتفاضة لا تنتقص من عظمتها، بل إن افتراض العفوية يعكس المخزون النضالي المتراكم لمختلف التنظيمات الفلسطينية وأهميته في تخمير الواقع الموضوعي للانتفاضة وإنضاجه[٣].

في جانب آخر، وقف الفريق القائل إن الانتفاضة قد اندلعت بفعل تخطيط مسبق، قامت به فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا الصدد يشير هؤلاء إلى الرسالة المفتوحة التي وجهها ياسر عرفات، رئيس المنظمة إلى أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. وتحدث فيها عن تفجير «إنتفاضة شعبية»[٤]. وذلك كدليل على وقوف المنظمة خلف الانتفاضة والتخطيط لها. كذلك يشيرون إلى «انضمام التيار الإسلامي إلى قوى المنظمة في دورة المجلس الوطني السابقة المنعقدة في الجزائر عام ١٩٨٧ (قبيل الانتفاضة)، الأمر الذي حمل في طياته معنى التحضير للخطوة الكبرى المقبلة؛ وإلى أن القيادة الفلسطينية تعمل منذ سنوات على ملء الفراغ التنظيمي على الساحة الفلسطينية، ومع أن عملية البناء هذه جاءت في وقت مبكر عقب الاحتلال، إلاّ أنها تضاعفت عشرات المرات قبيل اندلاع الانتفاضة. كذلك فإن كل المؤسسات التي أفرزتها حركة الجماهير أثناء الانتفاضة، والتي ربما لا يحمل بعضها إسماً، قد أعلنت انتماءها للمنظمة»[٥].

يدعم هذا الفريق وجهة نظره، بما تم على أرض الواقع نفسه، سواء بإعلان معظم الهيئات والمؤسسات انضوائها تحت لواء المنظمة، أو من خلال استمرار الانتفاضة نفسها لفترة ممتدة، مما يؤكد وجود إعداد مسبق.

تبنّى هذا الرأي زعماء التنظيمات الفلسطينية التقليدية ومنهم جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي رأى «أنه لا يمكن لعاقل أن يفسر استمرار الانتفاضة، إلا بوجود قيادة منظمة تقودها. وقد تكون الانتفاضة قد فاقت توقعات من خطط لها، ولكن من يعرف تفاصيل ما يجري في الأرض المحتلة، يعرف أن الانتفاضة جرى التخطيط لها من قبل الفصائل الأساسية في منظمة التحرير»[6].

ومن المرجح أن الحديث عن عفوية الانتفاضة التي سارت بكفاءة «غير عفوية» هو حديث غير علمي. فمن السذاجة بمكان أن يتصور أحد أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت غائبة عن التفاعلات التي تجري في الأرض المحتلة.

لقد أولت المنظمة أهمية قصوى عقب عام ١٩٨٢ لتكثيف وجودها التقليدي سياسياً وتنظيمياً داخل الأرض المحتلة، كما سعت لأن لا يبقى مواطن واحد خارج خيمة الثورة بقدر أو آخر[7]. كذلك لا يعد حديث العفوية (بشكل مطلق على الأقل) علمياً، عندما يفترض أن اليأس والإحباط وسوء الأوضاع الاقتصادية هي الدوافع الأساسية للانتفاضة. فهذا التفسير تتبناه العقليات ذات التركيبة المادية البحتة التي لا تدرك الواقع

الفلسطيني المركب[8]. إذ إن القضية في جوهرها ليست قضية اقتصاد فحسب، فقد سعت سلطات الاحتلال إلى «تحسين الأحوال المعيشية لسكان الأرض المحتلة»، وانتشر في منتصف الثمانينات هذا المفهوم بين الأوساط الأمريكية والأوروبية إلى جانب الأوساط الإسرائيلية[9]، ولم يحل ذلك دون اندلاع الانتفاضة. ويستدعي هذا الأمر إلى الأذهان، أن تفسير انتفاضات الأرض المحتلة والموقف الثوري فيها، على النحو المذكور، لم يحمل جديداً، فإبان انتفاضة قطاع غزة عقب الاحتلال مباشرة، أحال بعض القياديين الإسرائيليين الوضع الثوري في القطاع إلى احتدام مشكلة اللاّجئين وسوء أوضاعهم الاقتصادية هناك[10].

ومع ذلك، فقد ذهب بعضهم إلى القول إن الانتفاضة مخطط لها بعيداً، وذلك حين رأوا أن إنكار دور منظمة التحرير الفلسطينية ووجودها في تفجير الانتفاضة ينتهي بإنكار وجود فلسطين كلها[11]. فرغم أن حديث العفوية هو حديث ضعيف الإسناد، بحكم الحقائق التي أفرزها الواقع كاستمرار الانتفاضة وشمولها وإحكام تنظيمها وما أعلنه المنتفضون أنفسهم، فإن الأمر ليس على نحو ما يذكره هذا البعض. ففلسطين وقضيتها مسألتان مستقلتان في التحليل الأخير عن وجود المنظمة ذاته. إن فلسطين وقضيتها كانتا دوماً موجودتين قبل اندلاع الانتفاضة أو المقاومة برمتها، وبالطبع قبل نشأة المنظمة.

إن ترجيح الرأي القائل إن الانتفاضة قد سبقها تخطيط واع لا

يعد مسألة نظرية محضة، لكنه يعني أن البيت الفلسطيني قد أحكم ترتيبه من الداخل وتم تقدير فعاليته وإمكاناتـه الحقيقية، وأن بناة هذا البيت وأصحابه قد بلغوا طوراً من النضج، وذلك له ما بعده فيما يخص قضية المقاومة ومسارها في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي. فالانتفاضة الكبرى هي أحد أطوار المقاومة في مرحلة النضج هذه، وقد جاءت كثمرة لها. ومن هنا، فإن افتراض توقفها، لسبب أو لآخر، لا يعني نهاية المطاف. بل يعني استعداد المقاومة الفلسطينية لاستحداث آليات أخرى تستلهم تجربتها التي أضافت الكثير للمسار العام لحركة الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق أهدافه.

من ناحية أخرى، فإنه حتى لو صح جدلاً أن الانتفاضة لم تتم عن سابق تخطيط، فإن هذا لا ينقص من قوة المقاومة، بل يحسب إلى جانبها أيضاً. وذلك إما بحكم أن الانتفاضة هي شكل متطور للنضال الفلسطيني، وإما بحكم كون قدرة القوى الفلسطينية على استغلال الحدث وحسن البلاء في توجيهه لفترة ممتدة سبّب إرهاقاً حقيقياً لخصوم القضية الفلسطينية، وإما بحكم ما ستتركه الانتفاضة من عوائد إيجابية نتيجة للخبرة المتراكمة على إثرها. والانتفاضة في هذه الحالة، تعيد إلى الذهن، ما سبقت الإشارة إليه، من أنها استحلبت ـ على سبيل المثال ـ خبرة الثورة الكبرى بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، فلا شك في أن ما يليها من أطوار للمقاومة ـ في حال عدم تسوية القضية الفلسطينية ـ سوف يأخذ خبرتها في الاعتبار.

ثانياً: المقاومة المدنية والمقاومة المسلحة

إن المتابع لمسار حركة التحرير الفلسطينية، يتوقف كثيراً عند الأساليب والوسائل الكفاحية التي سلكتها هذه الحركة عبر تاريخها، فالسمة الثابتة للنضال الفلسطيني هي رفض الركون إلى الدعة، ومقارعة الاستعمار على مختلف العباءات التي تدثر بها منذ ما ينيف على مائة عام كما سبقت الاشارة. ولأن الظروف والمتغيرات المحيطة بالحركة الفلسطينية لم تكن مؤاتية في كل الأحوال، فقد انطبعت هذه الحركة بسمة أخرى، هي القدرة على إعادة التكوين واستخدام كل الوسائل المتاحة والممكنة للتعبير عن إرادة الاستقلال.

في هذا السياق، سلكت المقاومة الفلسطينية دروباً سبق لحركات تحرر أخرى أن سلكتها، وتمكنت بطول المراس من إبداع وسائلها الكفاحية الخاصة بها. كانت المقاومة المسلحة ولفترة طويلة، وبخاصة بدءاً من مطلع عام ١٩٦٥، الوجه الأكثر بروزاً للنضال الفلسطيني، وكان من الطبيعي أن يتمتع هذا النمط بالحظوة لدى المراقبين والدارسين. ذلك أن الحركة الفلسطينية تبنت العنف المسلح واعتبرته الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف في مواجهة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين. ومن السهل أن يعثر المرء على ما يؤكد هذه الحقيقة؛ إذ إن معظم الوثائق السياسية الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية تبرز أهمية العنف الثوري المسلح بين طرائقها على نهج التحرير. فضلاً عما يتضمنه

الميثاق الوطني الفلسطيني - الذي يشبه الدستور في الظروف المعتادة - والذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية، بهذا الخصوص[١٢].

في مثل هذه الأجواء استحوذت المفاهيم المرتبطة بالكفاح المسلح والعنف المسلح، كحرب التحرير الشعبية والعنف الثوري وحرب العصابات، على الاهتمام على صعيدي الفكر والحركة. وفي الوقت نفسه لم تحظ المفاهيم المرتبطة بالمقاومة المدنية (عنيفة كانت أو غير عنيفة) سوى بالقليل من العناية إن كان ثمة انشغال بها عملياً على الاطلاق. وغني عن الإشارة في هذا الموضع، إلى أن ارتباط المشروع الصهيوني، ونتائجه، منذ البداية بالعنف كمنهج وأسلوب حياة، لم يتح الفرصة للمنشغلين فلسطينياً وعربياً للتفكير في غير العنف كسبيل لردِّ التحدي الصهيوني. فالحركة الصهيونية هي التي عززت مفاهيم العنف في فلسطين ومن حولها.

لكل هذا، كان البعض محقاً حين رأى أن المقاومة الفلسطينية قد أهملت نسبياً تكييف الشخصية الفلسطينية، اجتماعياً واقتصادياً، في مسعاها إلى تعبئة المجتمع الفلسطيني عسكرياً، وتركيزها على العنف المسلح بخاصة في سنواتها الأولى[١٣]. ولم يكن العنف الفلسطيني مجرد أداة لمواجهة جانب القوة في التحدي الصهيوني، وإنما كان أيضاً، علاجاً لكثير من مظاهر العقم النفسي والإبداعي في الشخصية الفلسطينية، وأداة لتعزيز الكرامة الوطنية الفلسطينية، وربما قاد في إحدى المراحل، كما حدث بعد هزيمة

حزيران/يونيو ١٩٦٧ مباشرة، إلى إعادة الثقة وتعزيزها بين أبناء الأمة العربية.

إن إهمال الاهتمام الفكري بأنماط الكفاح المدني لفترة طويلة، لم يكن يعني انقطاع اللجوء إلى هذه الأنماط فعلياً، وقد أشرنا في موضع سابق إلى أن لجوء الانتفاضة إلى هذه الأنماط، يشكل امتداداً لتقاليد مارستها حركة التحرر الفلسطينية منذ فترة مبكرة، لكن الجديد هو اتساع نطاق الممارسة طبقاً لتخطيط واع وعن تدبر، ومتابعة ضمن استراتيجية لها معالمها المحددة سلفاً في السنوات الأخيرة.

والمقاومة المدنية من الناحية الإجرائية تمثل أسلوباً نضالياً يجمع خليطاً من التصرفات والمسلكيات الجماعية (الجماهيرية) للتخلص من واقع جائر قائم، بما في ذلك حالة الاحتلال الأجنبي. وتندرج تحت هذا المفهوم تصرفات احتجاجية يتسم بعضها بالطابع العنيف، كالتظاهرات المصحوبة بقدر من العنف؛ ويتسم بعضها باللاعنف كالمسيرات الصامتة ورفع الأعلام والشعارات... ومن أبرز المفاهيم اللاعنفية التي ترتبط بها المقاومة، اللاتعاون والعصيان المدني. وللمقاومة المدنية خصائصها وشروطها ومنظّروها ومؤيدوها، كما لها معارضوها. وثمة تجارب تاريخية للمقاومة المدنية على صعيد التغيير الداخلي في نظم الحكم (لعل آخرها تحرك جماهير دول شرق أوروبا لقلب أنظمة الحكم)، وتجارب تاريخية أخرى لها في حدود حركات التحرر والنضال الوطني لأجل

الاستقلال (وأشهرها تجربة المهاتما غانـدي في الهند)[١٤]. وبـالنظر لتقاطع المفاهيم المرتبطة بالنضـال المدني في مـواضـع كثيرة، وذلك إلى درجـة الخلط أحيانـاً بين هـذه المفـاهيم (كمفهـومي العصيـان المدني والمقاطعة المدنية)، قد قسم البعض أساليب المقاومـة المدنيـة إلى مجمـوعتين فـرعيتين: تضم **المجمـوعة الأولى** «الأنمـاط الدنيـا» للمقـاومة المـدنية ومنهـا رفض قـرارات وأوامـر سلطة الاحتـلال، ورفع العرائض والشكاوى، واللجوء إلى القضاء وتعليق الأعلام، ورفـع الشعارات وتـوزيع المنشـورات، والتعبير بـالفنون المكتـوبة والمسموعة والمرئية وإعلان الاحتجاجات. وتضم **المجموعة الثانية** «الأنمـاط العليـا» للمقـاومـة المـدنيـة ويـنـدرج تحتهـا الإضرابــات الاقتصـادية والسيـاسية والتـظاهر والاعتصـامات ونحـو ذلـك من التعبيرات الجماهيرية[١٥].

هـذا التصنيف يناسب غـالباً التحليـل الدراسي، والمتصـور أن الواقع العمـلي لحركـة المقاومـة المدنيـة يشهد تـواكب هذه الأنمـاط والأشكال جميعاً. بيد أن الفارق يـظهر بـوضوح، نـظرياً وفعليـاً، عندما يتم التصنيف بين أنماط المقاومة المدنية أو عند انتقال إحـدى تجارب المقاومة (كالتجربة الفلسطينية) من نمط إلى آخـر. وهكذا يمكن الحكم عـلى الانتفاضـة الفلسطينيـة الكبرى بـأنها أقـرب إلى نموذج المقاومـة المدنيـة (العنيفة والـلاعنيفة)، بينـما يمكن القول إن المقاومة الفلسـطينية قبـل الانتفاضـة كانت أميَـل إلى نمط المقاومـة المسلحة (العنيفة).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن تداخل أو تقاطع المفـاهيم بالمقـاومة

المدنية لا تنفي ضرورة التمييز الواضح بين أنماط المقاومة المدنية المختلفة من جانب ونمط المقاومة المدنية اللاّعنيفة تماماً من جانب آخر. فالعصيان المدني، على سبيل المثال، لا ينفي اللجوء إلى قدر أو آخر من العنف، وقد يتزامن والعنف المسلح ويتواكب معه، بيد أن المقاومة باللاعنف تنفي أن يصاحبها أي قدر من العنف[١٦]. والواقع أن هناك تجارب للمقاومة ترافق فيها العصيان المدني مع قدر كبير من الكفاح المسلح العنيف مثل ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، ونموذج المقاومة النرويجية للاحتلال النازي أثناء الحرب العالمية الثانية[١٧]. هذا في حين كان غاندي (الأب الروحي لمذهب اللاّعنف في القرن العشرين) حريصاً على ألاّ تشوب حركته شائبة عنف[١٨].

يمكن القول والحال كذلك، إن الانتفاضة قد انتهجت خط المقاومة المدنية بأشكالها المختلفة إلى حد بعيد، لكنها لم تسلك نمط اللاّعنف بمعناه المثالي، لذلك فإنها أقرب إلى «المقاومة المدنية العنيفة» منها إلى المقاومة المسلحة العنيفة أو اللاعنف المطلق. والواقع ان هذا السلوك النضالي قد فتح الباب أمام نوع من الجدل بين القائلين بجدواه لتحقيق أهداف حركة النضال الفلسطيني والمعارضين لهم والداعين إلى التوفيق بين أنماط المقاومة المسلحة والمدنية على حد سواء. وهو جدل لا يتوقع له التوقف، طالما لم تتحقق أهداف هذه الحركة، كما أنه جدل له فوائده في تصحيح مسار الحركة طالما ظل محكوماً بالرغبة في تلمس أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف والارتقاء بالمقاومة الفلسطينية العربية

في مواجهة الغزوة الصهيونية العنصرية.

إن متابعة الخطوط العريضة لهذا الجدل تقوم على عدم التشكيك كليّاً في جدوى المقاومة المدنية التي سلكتها الانتفاضة، ولكنها تستند إلى أن العنف المسلح يعد أكثر فاعلية وتعجيلاً في تحقيق النتائج[١٩]. كما أن أنماط المقاومة المدنية لا تلائم وحدها مواجهة التحدي الصهيوني الذي يقوم على الإرهاب والقوة، كما أشرنا في موضع سابق. لقد احتلت إسرائيل الأرض الفلسطينية بالقوة المكثفة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الإبقاء على هذا الاحتلال من خلال استخدام القوة، وليس هناك أي احتمال لأن تستجيب إسرائيل لمطالب الشعب الفلسطيني عبر الوسائل التي يمارسها هذا الشعب كما أفصحت عنه الانتفاضة. وفي السياق نفسه، سياق تقويم الأسلوب النضالي الأمثل لتحقيق الأهداف الفلسطينية، ومسار الانتفاضة بوجه خاص، يمكن التذكير بأن أنماط المقاومة المدنية تسعى، بين مساعيها الأخرى، إلى استحثاث الرأي العام في كل مكان، بما في ذلك على ساحة الخصم، لأجل التعاطف مع أهدافها. وفيما يتعلق بنموذج الاستعمار الصهيوني، ليس ثمة ما يشير إلى إذعان القيادة الصهيونية الإسرائيلية الحاكمة لضغوط المجتمع الدولي والرأي العام وما شابه، فهي قيادة تشبعت بمفاهيم القوة ولا تستجيب إلا لحقائقها.

وفي إطار هذا الفهم تناول البعض فكرة «العصيان المدني» وهو من أرقى أشكال المقاومة المدنية، ورأوا أن العصيان يمكن أن

يكـون شكلاً نضـالياً مهـماً في حـال تكـامله مـع أشكـال النضـال الأخرى، وخصوصاً الكفاح المسلح، وفي حال توافـرت المقومـات المادية الضرورية لنجاحه، التنظيمية والاقتصادية أو التعبوية. ويميز هؤلاء بين تحويـل الانتفاضـة نفسها إلى انتفـاضة مسلحـة (الأمـر الذي قد يكـون مرفـوضاً وبعيـد المنال)، والعمـل على أن يـرافق الانتفاضة عمل مسلح متصاعد[20]. وواضح أن مثـل هذه الـرؤية يشوبها الغموض، إذ أنها تفترض أن الضربات التي سوف تكيلهـا سلطة الاحتلال سوف تفـرق بين عمـل مسلح وعمل غـير مسلح داخل الأرض المحتلة أثناء تفاعل الانتفاضة وهذا افتراض يصعب تصوره. ومع ذلك فإن الدعوة إلى أن تترافق أشكال النضال المدني والمسلح جنباً إلى جنب لا تفقد وجاهتها وجاذبيتها، غـير أن الأمر يحتاج إلى وعي بالغ للآثار الجـانبية والاحتـمالات المختلفة التي قـد تنجم عن التوسع في العمليات المسلحة. وقـد يكون من المجـدي أن تـترافق الأشكال النضـالية التي سلكتهـا الانتفاضـة مع أعـمال مسلحة من الخارج نحو الداخل.. وهو ما يحتاج بـدوره إلى تدبـر وتخطيط يستطيع المعنيون تحديد زمانه ومكانه وحجمـه بعد الحيـطة لانعكاساته على مسار القضية الفلسطينية برمتها.

إن الـدعوة إلى تصعيـد المقاومـة المسلحة بقصـد إيلام المحتـل الصهيـوني تنتمي إلى المقـولات التي يصعب، إن لم يستـحـل، رفضها نظرياً. إنها دعوة تحاصر خصومهـا، إن كان لهـا خصوم في الجانب الفلسطيني ـ العربي، في زاوية ضيقة. ولذلك، فإنها إن لم تقدم برنامجاً تفصيلياً للكيفية التي يمكن بها تصعيد هـذه المقاومـة،

سوف تظل تحاور في الإطار النظري الذي يوسّع دائرة الحرج ولكنه لا يطرح البديل. كذا، فإنه ينبغي على دعاة الكفاح المسلح واسع النطاق تقديم رؤية مفصلة لأبعاد هذه الدعوة، آخذين بعين الاعتبار المتغيرات المحيطة فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً بدعوتهم.

وحتى يتم طرح البديل الكفاحي، ينبغي أن تتضاعف المساعي الراقية إلى دعم الانتفاضة وتقوية ساعدها.

لعل أهم ما يقتضيه دعم الأشكال النضالية التي برع فيها أبناء الأرض المحتلة، وهي أشكال المقاومة المدنية العنيفة، العمل على مساعدة مجتمع الانتفاضة المدني. فالمقاومة المدنية بحاجة إلى المجتمع المدني المتماسك الصلب المؤطر في مؤسسات وجماعات وأبنية، المدعوم اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً، والذي يمكنه العمل باستمرار بمعزل عن سلطة الاحتلال لأطول مدة ممكنة. يقول جين شارب، وهو من أبرز منظري المقاومة المدنية، «إنه رغم أن كثيراً من الأبنية يكون راسخاً في المجتمع (المقاوم)، إلاّ أن بعضها قد ينشأ في غمار تطور عملية المقاومة. ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن، ملاحظة مستوى القوة التنظيمية للأبنية ومستوى تماسكها الداخلي ودرجة انتشارها في المجتمع»[٢١].

ويبدو أن مجتمع الأرض المحتلة قد حقق درجة طيبة على هذا الصعيد، وقد أمكن لبعض المصادر إحصاء أكثر من مئتي مؤسسة وجمعية خيرية ورابطة ونقابة وتعاونية تغطي كل أنحاء الأرض المحتلة[٢٢]. فإذا أضيف إليها المدارس والجامعات والبلديات،

يلاحظ كيف أن حركة المجتمع الفلسطيني أثناء الانتفاضة تسير بشكل يسعى لعزل سلطة الاحتلال وإفراغها من محتواها. وليست هذه السلطة في حالة غفلة عن مغزى هذه الظاهرة، فقد كانت المؤسسات من أثمن أهدافها منذ بداية الانتفاضة، إذ أنها أغلقت مكاتب النقابات والتعاونيات والجمعيات الخيرية، فضلاً عن الجامعات والمدارس، وكان النقابيون أول من أودع المعتقلات الادارية وتمّ ترحيل بعضهم. وفي هذا الإطار، تمّ ترحيل مبارك عوض (الذي لقّب بـ غاندي فلسطين) بدعوى التحريض. لقد أنشأ عوض، كما أشرنا في موضع سابق، مركز دراسات اللّاعنف في القدس، وتبنى الدعوة إلى العصيان المدني في الأرض المحتلة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨؛ ولحرص سلطات الاحتلال على كتم دعوته - التي ما عادت مكتومة بفعل الانتفاضة - لم تأبه بجنسيته الأمريكية وانشغلت بأصله الفلسطيني وحركته وسط مجتمع الأرض المحتلة، مما يفصح عن تحسبها لخطورة النضال المدني. والواقع أن تدبر أمر المقاومة المدنية، والسعي لإنجاحها فلسطينياً عبر مسلكيات الانتفاضة يتضح تماماً في مضمون الورقة المسماة «ورقة عمل مطروحة أمام القوى الوطنية» التي تم إعدادها في مطلع ربيع عام ١٩٨٨، بواسطة لجنة طوارىء ضمت أعلى مستويات المسؤولية في منظمة التحرير الفلسطينية وبالتنسيق مع القيادة الموحدة للانتفاضة. وجاء فيها «ضرورة الارتقاء بالانتفاضة من مرحلة الإضرابات والمظاهرات والمواجهات مع سلطات الاحتلال إلى مرحلة جديدة من الانفصام شبه الكلي عن نظام الاحتلال»، وقد حرصت الورقة على

توصيف علاقة سلطات الاحتلال بالمجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة توصيفاً دقيقاً. ويبرز هذا التوصيف الحرص على التدرج في الحركة والتحسب لردود الفعل من جانب سلطات الاحتلال، وعدم توريط المجتمع الفلسطيني في أنماط للمقاومة قد لا يتمكن هذا المجتمع من خوضها دون أضرار شديدة. ومن ذلك مثلاً أن الورقة لم تر الارتقاء الفجائي نحو العصيان المدني الشامل العاجل بما في ذلك عدم دفع فواتير المياه والكهرباء والتليفونات، تحسباً لما قد ينجم عن قطع هذه الخدمات على المجتمع الفلسطيني[٢٣]. مع كل ذلك، وعلى الرغم منه، هناك ما يلح على الذهن، فيما يتعلق بمسار المقاومة المدنية فلسطينياً، إذ لا خلاف على أن المجتمع الفلسطيني يلج النضال المدني الواسع النطاق وهو مدفوع بإرادة غير محدودة للاستقلال وطرد المستعمر الصهيوني. لكن التساؤل يظل مشروعاً حول حدود قدرة هذا المجتمع على الاستمرار في أنماط النضال التي أفرزتها الانتفاضة. فالبعض يتحدث عن الإعاقة الاجتماعية والصحية والاقتصادية والعلمية التي يسببها العنف الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة، وما يمكن أن ينجم عنها من تحطيم لبنية المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة على المديين المنظور والبعيد. والذي يمكن أن يقال في هذا الجانب كثير. إن سلطات الاحتلال تسعى حثيثاً إلى هذا الهدف، والأمثلة على محاربتها للمجتمع المدني الفلسطيني لا تحصى، حتى أن جنود الاحتلال يرمون القنابل في أعشاش الدواجن وحظائر الحيوانات لقتلها وتدمير فكرة الاقتصاد الشعبي[٢٤]. ناهيك عن الحديث عن

القتلى والجرحى والمعتقلين والمشوَّهين، وإغلاق المدارس والجامعات ونسف البيوت. . . إلخ. ورغم أن المنتفضين هم الأقدر على تحديد قدراتهم، التي يبدو أنها مطمئنة تماماً، إلا أن هذه الظاهرة تستدعي من جهة التفكير في الآليات المناسبة لدعم الانتفاضة عربياً وبشكل جدي بصفتها الجبهة العربية الساخنة الوحيدة في مواجهة الغزوة الصهيونية، وتستدعي من جهة أخرى وضع المجتمع الدولي كله وعلى أعلى المستويات أمام جرائم الاستعمار الصهيوني في الأرض المحتلة، في وقت يتنادى الجميع ويتحركون على إيقاع نغمة شاملة تسمّى حقوق الإنسان والحرية.

ثالثاً: العناصر الحاكمة لمسار المقاومة

المقاومة في الأرض المحتلة لا تنفصل عمّا يدور حولها في الدوائر الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية. يتأكد هذا الفهم بمتابعة المرحلة التي تناولتها هذه الدراسة، بمثل ما يتأكد من متابعة مسار المقاومة منذ عام ١٩٦٧. فلقد تزامن صعود المقاومة أو هبوطها دوماً وما اعترى الدوائر المذكورة من تطورات؛ والمتصور أن تحتفظ هذه الدوائر بتأثيرها في مسار المقاومة في المستقبل.

١ ـ المقاومة والدائرة الفلسطينية

تقول الخبرة التاريخية إن الاستراتيجية الصحيحة للمقاومة هي نقطة الارتكاز الرئيسية لأية حركة تحرر. وتدل هذه الخبرة على أن

استراتيجية المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وحتى مطلع الثمانينات قد تأثرت بمنابع نظرية حول العنف الثوري، في مواجهة الاستعمار، كأفكار فرانز خانون، والأفكار الماركسية، فضلاً عن الاستفادة من تجارب حركات التحرر الناجحة في الصين وفيتنام والجزائر، وقد وصف البعض الاستراتيجية الفلسطينية المستمدة من هذه الخبرات بالقصور لأسباب عديدة[٢٥].

ومنذ مطلع الثمانينات وصولاً إلى الانتفاضة الكبرى تزايد وزن الخبرة الإسلامية في الجهاد في الوقت الذي بدأت فيه فصائل المقاومة تراجع مجمل تجربتها السابقة في رغبة عارمة لتصحيح المسار، كما تزايد اثر فلسطينيي ١٩٤٨ وترددت المناداة بدورهم في المقاومة. ومن المتوقع كذلك أن تضيف خبرة الانتفاضة الكثير إلى استراتيجية المقاومة. وفي هذا الإطار، فإن هناك عدداً من الحقائق التي يمكن أن تثري الأفكار المتعلقة بهذه الاستراتيجية:

فمن ناحية أولى، يجب الاهتمام بضرورة التقدير الصحيح لأوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. فقبيل الانتفاضة رأت بعض الأصوات أن الأوضاع السيئة لهذا الشعب تحت الاحتلال - إلى جانب الأوضاع غير المؤاتية في الخارج - تبرر القبول بما هو مطروح على طريق التسوية، وإن كان لا يلبي كل المطالب والحقوق الفلسطينية. وقد جاءت الانتفاضة لكي تدحض القول إن أبناء الأرض المحتلة يقبلون بالأمر الواقع بسبب شدة معاناتهم[٢٦]، إذ أكد هؤلاء قولاً وعملاً أنهم لا يقبلون إلاّ باستعادة

حقوقهم، وأنهم على استعداد للتضحية من أجل ذلك.

ومن نافلة القول إن التقدير الصحيح لأوضاع الأرض المحتلة يتضمن معرفة خارطة القوة الفلسطينية في الداخل، بما في ذلك ما يدور على ساحة فلسطين ١٩٤٨، منابعها وحدودها، واتباع الحكمة البالغة في التعامل. ومن ناحية ثانية، رأى البعض ـ وهم محقون تماماً ـ أن أمام المقاومة الفلسطينية، وبخاصة في ضوء نموذج الانتفاضة الكبرى، تحديين رئيسيين ينبغي التعامل معهما بأقصى صنوف الحكمة والتدبر، وهما تحدي ضمان الاستمرار وتحدي سلامة المسار[٢٧].

فيما يتعلق بضمان الاستمرار، فإنه يدور حول أهمية عنصر الزمن. فلا توجد حركة تحرر وطني حققت نتائجها في فترة وجيزة. لذا فإن عنصر الاستمرار عبر فترة زمنية ممتدة (نسبياً)، يمثل إحدى المهمات المطروحة مستقبلاً أمام قوى المقاومة الفلسطينية. وفي تقدير للمدى الزمني الذي يقوم على استقراء التجارب التحررية السابقة، فإن الفترة الزمنية المفترضة قد تقصر وقد تطول بسبب ما يرد من متغيرات، فقد تختصر في حال حدوث مد عربي عارم يدعم المقاومة بلا حدود، وقد تزيد في حال ممارسة النظام العربي دوراً تخريبياً أمامها.

كذلك يتطلب النجاح في ضمان الاستمرار ضرورة الحفاظ، قبل أي شيء، على الوحدة الوطنية الفلسطينية. لأن النيل من هذه الوحدة يبقى من أثمن أهداف خصوم حركة التحرر

الفلسطينية. كما يحتاج الاستمرار إلى الدعم العربي، لأن الخبرة تثبت أهمية الدعم الخارجي في التعجيل ببلوغ حركات التحرر لأهدافها. هذا إلى جانب الحاجة إلى استقطاب الدعم للمقاومة من البيئة الدولية قدر المستطاع.

أما تحدي سلامة المسار، فهو شرط رديف لعملية الاستمرار، بحيث ينبغي عدم ضياع الرؤية السليمة. وفي هذا السياق يجب ألّا يغيب عن حركة المقاومة الفلسطينية عموماً، التصدي المناسب لمعضلة العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيكية، وذلك من خلال حوار ديمقراطي بشأن البدائل والتبصر بالفرص المتاحة والمخاطر المتضمنة. وقد أبرزت القيادة الفلسطينية تعاملاً ناضجاً مع هذه المعضلة في حالات كثيرة. غير أنه يلفت الانتباه إلى أن السياسة الفلسطينية قد تُواجَه بمعضلات فرعية جزئية (قد تكون يومية) تطرح فيها خيارات دبلوماسية على الجانب الفلسطيني أن يتعامل معها. كذلك قد تبرز العلاقة بين النضال المدني والعسكري على النحو الذي فصّلناه في موضع سابق، والتي ينبغي التعامل معها على ضوء تتبُّع مراحل المقاومة وطبيعة مواقف القوى السياسية الإسرائيلية، ومدى النتائج المتوقعة بعد كل تحرك، والتوقيت المناسب له.

٢ ـ تأثير السياسات الإسرائيلية

تراوحت السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى حلّ المقاومة في

الأرض المحتلة بين إجراءات الردع، وإجراءات رد الفعل، وإجراءات الاحتواء السياسي والاقتصادي، وتحطيم البنية الثقافية والنفسية، وصولاً إلى نيات ومحاولات استئصال العنصر الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، وأحياناً التجاهل وادعاء عدم الاكتراث. وقد تم تفصيل هذه السياسات في مواضع مختلفة في الأدبيات التي تناولت القضية الفلسطينية[٢٨].

ومع أن المقاومة قد تأثرت في بعض المراحل بهذه الإجراءات، إلّا أنها لم تخمد نهائياً، بل استطاعت تجاوز الصعوبات وإعادة الإحياء مرة تلو الأخرى. وخلال المرحلة الأخيرة، مرحلة الانتفاضة، أضحى مستقبل الأرض المحتلة أهم القضايا التي قادت إلى مزيد من الاستقطاب بين القوى السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي. وهو استقطاب يعود في واقع الأمر إلى عام الاحتلال بعامة وعام ١٩٧٧ بخاصة[٢٩]. ورغم ما أحدثته الانتفاضة من هزّات داخل المجتمع الإسرائيلي، إلّا أن الاقتراب من برامج انتخاب الكنيست الثاني عشر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨، التي كانت بمثابة استفتاء على مستقبل الأرض المحتلة، يبيِّن جنوح الاتجاهات السياسية الإسرائيلية نحو استمرار السياسة الصهيونية التقليدية، وضعف مناصري القوى التي تؤيِّد الحقوق الفلسطينية[٣٠]. وفي الواقع، فإن كافة الأجهزة والمؤسسات الحاكمة في الكيان الصهيوني تميل نحو العنف وتمارسه في الأرض المحتلة، وتنادي بإسرائيل الكبرى، وتتحدث عن مشاريع لسحق الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، لا تسمع أصوات تحذر من أ

منطلق التطور التاريخي لا يسير في مصلحة إسرائيل[31]. لكن ثمة مؤثرات كثيرة على المقاومة الفلسطينية قد فعلت فعلها، هذا الجنوح الإسرائيلي نحو الإرهاب ينبغي ألا يفاجأ به أحد، وقد يشهد المستقبل المزيد منه. فهذه ظاهرة عرفتها الكيانات الاستعمارية الاستيطانية من قبل[32].

يظل مطلوباً على صعيد المقاومة الفلسطينية، إلى جانب الاستمرار والتطوير الكيفي والكمّي بحسب الظروف، والحفاظ على المسار الصحيح، رصد التطورات والتفاعلات التي تعتمل داخل المشروع الاستيطاني الصهيوني وتلمُّس نقاط ضعفه والضغط عليها بشدة، مع شحذ الإرادة في مواجهته. ولعل من أهم التطورات التي سيشهدها المستقبل المنظور، والتي بدأت إرهاصاتها القوية مع مطلع التسعينات، استقبال الكيان الصهيوني لدفعة بشرية تتمثل في اليهود السوفيات الذين بدأت عملية هجرتهم (أو تهجيرهم سيان في الأثر!) إلى هذا الكيان. وهو أمر سوف يحيي الآمال والمطامع التاريخية للحركة الصهيونية، ويؤدي إلى تأجيج الصراع على أرض فلسطين ومن حولها. هنا، يصبح للمقاومة اليد العليا في تحديد مستقبل هذه الهجرة. فالمقاومة متعددة الأشكال من شأنها توجيه أقوى الرسائل للمعنيين، وعلى رأسهم المهاجرون أنفسهم، بأن لأرض فلسطين أصحاباً سوف يدافعون عنها، وأنهم ليسوا بمأمن في هذا المكان الذي لا يمتّون إليه بصلة.

وإلى جانب التأثيرات الإيجابية في المستوى البشري والعلمي

الذي سوف تسبّبه الكتلة البشرية القادمة للاستيطان في فلسطين من أواسط آسيا وشرق أوروبا بالنسبة إلى إسرائيل، فمن المتوقع أن ثمة تأثيرات سلبية أيضاً، ينبغي رصدها في المستقبل المنظور، من بينها ازدياد كتلة الاستكناز داخل المجتمع الإسرائيلي، وما قد يستتبع ذلك على التناقض الموجود أصلاً مع كتلة الشفارد. ولا شك في أن تطوير آليات للتعامل مع هذا التناقض الذي سيتفاقم مستقبلاً، من الجانب الفلسطيني العربي، يُعدُّ حاجة ملحّة.

٣ ـ المقاومة والموقف العربي

إن صلة الحركة الفلسطينية بمحيطها العربي صلة عضوية، فهي جزء من هذا المحيط تتأثر به وتؤثر فيه بنسب متفاوتة. غير أنه بفعل ظروف ومتغيرات كثيرة، كان النمط العام للعلاقات العربية الفلسطينية صراعياً في معظمه، وبخاصة في إطار ما يعرف بدول الطّوق[٣٣]. وتثبت التجربة أن المقاومة في الأرض المحتلة قد تأثرت سلباً أو إيجاباً بمسار هذه العلاقات. كما تأثرت بصلابة النظام العربي أو سيولته. على سبيل المثال، فإنه في عام ١٩٧١، وبفعل الأزمة الأردنية ـ الفلسطينية المعروفة بـ «أحداث أيلول»، ووقف إطلاق النار على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية على قناة السويس، ضعفت المقاومة في الأرض المحتلة[٣٤]. كما أن إغلاق معظم الحدود العربية في وجه حركة المقاومة باتجاه الأرض المحتلة في مراحل تالية، يعد من أهم العناصر المحدِّدة لهذه الحركة. هذا في حين يلاحَظ أن فترة اللقاء الأردني الفلسطيني بين عامي ١٩٨٣

و١٩٨٦ قد اقترنت بصعود المقاومة في الأرض المحتلة.

يذكر في هذا الإطار أيضاً، أنه عادة ما كلّف الخلاف العربي - الفلسطيني السياسة الفلسطينية (وفصائل المقاومة تحديداً) وقتاً وجهداً استنفد للإبقاء على حرية الحركة الفلسطينية بقدر أو آخر ضمن الأجواء العربية المتغيرة.

لقد أثبتت تجارب الكفاح الوطني أهمية المساندة الخارجية، فقد كان لها دور بارز في تشكيل الظروف التي مهّدت لنجاح حركات الكفاح في الجزائر وفيتنام والمستعمرات البرتغالية السابقة في افريقيا. وحركة التحرر الفلسطيني ليست استثناء من هذه القاعدة العامة، خصوصاً وأن كثيراً من مقومات الانتصار النهائي في مستوى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ترتبط بمسار مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي. على أي حال، فإن مسار المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة يظل بحاجة للدعم العربي، وهذا يتطلب الحفاظ على قومية الثورة الفلسطينية كشرط لتحقيق الأهداف[٣٥].

وإذا كان وصول المقاومة إلى غاياتها بحاجة الى موقف عربي داعم فإن المقاومة بدورها تعتبر أحد العوامل المؤثرة في الإبقاء على قيمة المواجهة مع الغزوة الصهيونية بحكم أنها تجعل من الأرض المحتلة إحدى الجبهات الساخنة باستمرار، إن لم تكن الجبهة الساخنة الوحيدة في بعض المراحل.

مهما يكن من أمر، فإنه إن لم تتمكن السياسة الفلسطينية في

بعض المـراحـل من استقـطاب المسانـدة العـربيـة في شكلهـا العسكري، فليس أقل من أن تسعى للإفادة من هذه المساندة على الصعد السياسية والإعلامية والمادية، والحيلولة دون تحـول العنصر العربي الى مؤثر سلبي يعيق تحركها أو يمارس عليها الضغوط.

إن النظام العربي يعيش في السنوات الأخيرة مـرحلة انتقاليـة لم تتضح معالمها ومن ثم انعكاساتها عـلى مسار الصراع الإسرائيـلي ـ العربي والقضية الفلسـطينية. . ومن معـالم النظام قيـام التجمعات الجهـويـة (مجلس التعـاون الخليجي، الاتحـاد المغـاربي، مجلس التعاون العربي. .). هذه المتغيرات قـد لا تكون بـالضرورة سلبية أو ايجـابية عـلى مسار القضيـة الفلسطينيـة أو المقـاومـة في الأرض المحتلة، ولكن يبقى على صانعي السياسة الفلسطينية أن يراقبوهـا عن كثب مـع التحسب لنتـائجهـا المقبلة عـلى قضـايـا النضـال الفلسطيني بشكل خـاص[٣٦]. وربما تكـون الوقـائع التي صـاحبت الانتفاضة وبخاصة ضعف مستوى المساندة العربية مناسبـة للحذر من تجذر بعض الظواهر السلبية في مسار النضال الفلسطيني. ومن أبرز هذه الظواهر، المخاوف التي يمكن أن تثار بشـأن بروز تحـول جـوهري في الفهم العـربي للصراع على أرض فلسـطين والقضيـة الفلسطينية؛ فـالقضية تكـاد تتحول من «المشكلة الفلسـطينية» إلى «مشكلة الفلسطينيين»، الأمر الذي يحقق انفراد الخصوم بـالطرف الفلسطيني. . . يجب الحرص والحال كذلك على الحفاظ على قيمـة الصراع مع الغزوة الاستعمارية الصهيونية الاستيطانية في المستـوى الأعمق (العربي ـ الصهيوني). طبقـاً لهذه القيمـة، تظل فلسـطين

جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي لم يتحرر بعد، خاضعاً لنوع فريد من الاستعمار يستهدف إخضاع الأمة العربية واستباحة أرضها وتعريض حضارتها وعمقها الجغرافي والاقتصادي للخطر، بسبب الطبيعة التوسعية الكامنة في إسرائيل[٣٧].

والواقع ان الإيمان بهذه القيمة، أو إعادة إنتاجها أو الإبقاء عليها، مهمة تقع على القوى الشعبية العربية بصفة أساسية. وكخطوة قوية على الطريق، يمكن لأكثر من مئتي منظمة شعبية عربية موجودة على الساحة، أن تساهم في الإبقاء على جذوة المقاومة في الأرض المحتلة (حدود الممكن في الوقت الراهن والمستقبل المنظور). وذلك كحد أدنى بجمع الأموال اللازمة لتعويض الخسائر في بعدها المالي الاقتصادي للمنتفضين في الأرض المحتلة مما يقوِّي عزيمتهم على طريق العصيان المدني الشامل. وكمثال نستقيه من تجربة الخصوم، نلاحظ أن «منظمة النداء الموحد اليهودي» في الولايات المتحدة، أعلنت في شباط/فبراير عام ١٩٩٠ عن عزمها على جمع مبلغ أربعمائة مليون دولار خلال عام واحد، لدعم برامج تهجير وتوطين اليهود السوفيات داخل الكيان الصهيوني. ويفترض طبقاً لذلك، أن تتنادى القوى العربية ـ على المستوى الشعبي ـ لجمع مثل هذا المبلغ لدعم صمود أبناء فلسطين على أرضهم!!. وغني عن الإشارة، في هذا السياق، أن تقوية الكيان الصهيوني بشرياً بعنصر اليهود السوفيات، لن يطال بخطره ما تبقى بحوزة الفلسطينيين العرب من أرض ووجود، لكنه سوف يمتد بخطره إلى المحيط العربي،

بحكم غلبة خاصية التوسع لدى الكيان الصهيوني في المرحلة المقبلة.

إن سبل دعم الانتفاضة عربياً أكثر من أن يتم حصرها، غير أن هذا الدعم يتطلب إرادة الدعم في البداية، والتشخيص الصحيح لطبيعة الصراع قبل كل شيء.

٤ ـ المقاومة والإطار الدولي

تعد قضية فلسطين ضمن الصراع الصهيوني ـ العربي في مقدمة القضايا الإقليمية التي تأثرت في كل مراحلها بالعامل الدولي، لقد نشأت هذه القضية في ملفات وأروقة ومساومات القوى الدولية الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، قبل أن تشق طريقها على أرض الواقع في المنطقة العربية. وبمرور الوقت تعقدت أبعادها وتعددت أطرافها والمنشغلون بمسارها، دون أن يقلل ذلك من أهمية الإطار الدولي على هذا المسار.

ومثلما تظل المقاومة بحاجة إلى الدعم العربي وتتأثر به، فإنها تظل بحاجة إلى المساندة الدولية.

اتسمت الفترة ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٨ بمرور مناخ العلاقات بين الدولتين العظميين (أهم المؤثرين دولياً) بمرحلتين فرعيتين؛ فتعد المرحلة بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ استمراراً لمناخ الاستقطاب والحرب الباردة التي سادت منذ مطلع الثمانينات. بينما تعد المرحلة التالية بخاصة منذ صعود غورباتشيف إلى سدة الحكم في موسكو، أميل

إلى سيادة مناخ التهدئة والانفراج. وقد كان الأثر الصافي للسياسة الأمريكية في كلا المرحلتين، تجاه القضية الفلسطينية، سلبياً تماماً. حيث تصاعد خلالها السلوك العدواني الإسرائيلي داخل الأرض المحتلة وخارجها، دون أن تحرك واشنطن ساكناً؛ وترافق ذلك مع تعميق تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل.

أما في الجانب الآخر، فإنه وإن لم يحدث تغيير جوهري في الموقف السوفياتي من القضية، وهو موقف التأييد التقليدي للمقاومة الفلسطينية، فإنه مع وصول غورباتشيف وسياساته، ظهرت مبررات للقلق العربي من السياسة السوفياتية الجديدة. من هذه المبرِّرات ما يعود إلى الطرح السوفياتي الواضح لفكرة «توازن المصالح» لا توازن القوى في تسوية الصراعات، والانعكاسات المحتملة لهذه الفكرة على السلوك السوفياتي الخاص بإمداد العرب بالسلاح، ومنها ما يعود إلى الاحتمالات الخاصة بانعكاس السياسة السوفياتية الجديدة على هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، ومنها ما يعود إلى ما تردد عن ازدهار التأثير اليهودي في دوائر السياسة السوفياتية في عهدها الجديد اتساقاً مع القاعدة العامة عن بروز قوة العنصر اليهودي السوفياتي في اللحظات الليبرالية[٣٨].

مع ذلك، ما انفك الاتحاد السوفياتي يعلن أنه لم يغير موقفه من قضية فلسطين، وينادي بالاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين[٣٩]. لكن هذا لا ينفي أن لكل مرحلة سياساتها، مما يحتم على الجانب الفلسطيني العربي استمرار المتابعة والتحسب

لكل النتائج المحتملة. وفي هذا الإطار تبقى المقاومة الفلسطينية المستمرة، أحد مداخل التأثير في المواقف الدولية، ويذكر في ذلك، أن فتح الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني (كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٨) بعد عام كامل من استمرار الانتفاضة الكبرى والذي لم يقدَّر له الاستمرار، كان إحدى النتائج التي أفرزتها الانتفاضة، كما أن تطور المواقف الأوروبية الغربية تجاه القضية الفلسطينية يعد إحدى النتائج التي تمخضت عن الفعل الفلسطيني المقاوم عبر السنوات العشرين التالية لعام ١٩٦٧(٤).

يفترض على هذا النحو أن التأثيرات التي تطرحها هذه الدوائر المختلفة (الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية) على مسار المقاومة قد تباينت في مختلف المراحل. غير أن المقاومة داخل الأرض المحتلة قد تصبح في أفضل حالاتها حينما تمارس هذه المؤثرات دوراً إيجابياً. فالوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار استراتيجية واضحة المعالم، إلى جانب الارتباك على الجانب الإسرائيلي، والدعم العربي اللامحدود، في إطار بيئة دولية مناسبة تدعم المطالب الفلسطينية؛ هذا المناخ العام، لا شك في أنه يوفر للمقاومة بيئة ملائمة وقد يجعلها في أقرب نقطة من تحقيق أهدافها العامة. ومع هذا، فإن القصور الذي قد يعتري أحد هذه المؤثرات لا شك في أنه يمارس دوراً سلبياً على مسار المقاومة. لكنه لا يشلها تماماً، فالعناصر الحاكمة أو المحددة للحركة الفلسطينية، مثلها مثل أي عناصر حاكمة لأية ظاهرة، قد تمارس دوراً ايجابياً أو سلبياً، لكنها لا تمنع الحركة بشكل مطلق.

هوامش الفصل الرابع

(١) جورج حبش، «الانتفاضة شاملة ومنظمة،» (حوار)، **اليوم السابع** (باريس)، (٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٨)، ص ١٥.

(٢) خالد عايد، **الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية** (عمّان: دار الشروق، ١٩٨٨)، ص ٣٧

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٤) محجوب عمر، **الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر** (القاهرة. دار البيادر، ١٩٨٩)، ص ٢٢، ولطفي الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٥٨.

(٥) عمر، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٦) حبش، «الانتفاضة شاملة ومنظمة،» ص ١٥.

(٧) أحمد يوسف أحمد، «الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٦ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ١٠ ـ ١١.

(٨) انظر. عبد الوهاب المسيري، «الانتفاضة العربية في فلسطين المحتلة،» صحيفة الشعب (القاهرة)، ٢٦/٤/١٩٨٨.

(٩) حول المفهوم الأمريكي لشعار تحسين الأحوال المعيشية لسكان الضفة والقطاع، انظر: أحمد صدقي الدجاني، **مدرسة عربية في علم السياسة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨)، ص ١٦٩ ـ ١٧٢. وحول المفهوم الأوروبي للشعار، أنظر: محمد خالد الأزعر، «موقف الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣.

(١٠) محمد خالد الأزعر، **المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٠.

(١١) عمر، **الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر**، ص ٢٣.

(١٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية، ٣٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز

الأبحاث، ١٩٧١)، وفيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤).

(١٣) عواد طاهر الأسطل، «المقاومة الفلسطينية وعملية التعبئة السياسية لمواطني الصفة والقطاع،» شؤون فلسطينية، العدد ١٨٣ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، ص ٥.

(١٤) حول مفهوم المقاومة المدنية والمفاهيم التي ترتبط به، انظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٥٠١ - ١٥٠٢. انظر أيضاً.

David Sills, ed., *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, 17 vols. (London: Collier - Macmillan Publishers, 1972); «Biblical Literature,» in: *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed., 30 vols. (Chicago, Ill.: The Encyclopaedia, 1978), vol. 2, pp. 955 - 958, and *The International Every Man's Encyclopaedia* (New York: Encyclopaedia Enterprises Inc., 1967), vol. 4, p. 5317.

وحول التجربة الهندية للاعنف، انظر. حياة المهاتما غاندي وآراؤه كما رواها، إعداد كريشنا كريبالدي، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩).

(١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٢٥٨

(١٦) Sills, ed , Ibid , p. 481.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

(١٨) حياة المهاتما غاندي وآراؤه كما رواها.

(١٩) عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية، ص ١٢٤ - ١٢٧، وعبد الجبار عدوان، أنياب الخروف، الانتفاضة على طريق الاستقلال الفلسطيني؛ ١ (القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٨٩)، ص ٦٠ - ٦٢.

(٢٠) عايد، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٢١) جين شارب، «دور القوة في الكفاح اللاعنيف،» في: المقاومة المدنية في

النضال السياسي، تحرير سعد الدين إبراهيم (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٩ - ٢٣. وللتوسع في أفكار شارب، أنظر:

Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action,* 3 vols. (Boston: Porter Seregent, 1973).

(٢٢) انظر قائمة بذلك في: عبد الجبار عدوان، **ثمن الاستقلال** (القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٨٩)، ص ٤٢٣ - ٤٥٠.

(٢٣) انظر نص الورقة في: الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، ص ٣١١ - ٣١٦.

(٢٤) عدوان، المصدر نفسه، ص ٢١

(٢٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، ص ٢٧٣.

(٢٦) انظر: أحمد صدقي الدجاني، **الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨)، ص ٩ - ١٠.

(٢٧) أحمد، «الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل،» ص ٣٤ - ٣٦.

(٢٨) انظر على سبيل المثال لا الحصر: أسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الإسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ١٨ (القاهرة: المركز، ١٩٧٧)؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، ص ٢٦٦ - ٢٧٣، والأزعر، **المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ - ١٩٨٥**، ص ١٠٦ - ١١٧.

(٢٩) «الشرق الأوسط: عشر سنوات بعد كامب ديفيد،» تحرير وليم كوندت؛ مراجعة هويدا عدلي رومان، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ١٣١ وما بعدها.

(٣٠) حسنين توفيق إبراهيم، «المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر،» ورقة قدّمت إلى: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية، ندوة تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(٣١) الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية، ص ١٣.

(٣٢) أحمد، «الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الإنجاز، المستقبل،» ص ٢٥ - ٢٦.

(٣٣) انظر التفاصيل في:

Bahgat Korany and Ali Eddin Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo. American University in Cairo Press, 1984), pp. 220-224.

(٣٤) الأزعر، المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ - ١٩٨٥، ص ٨٨.

(٣٥) مصطفى كامل السيد، «الإمكانات الشعبية العربية ومناصرة الانتفاضة الفلسطينية،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٦ - ٢٣.

(٣٦) لم تثبت تطورات السياسة العربية، وبخاصة منذ اندلاع ما سمي بأزمة الخليج في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠، أنه كان لهذه التجمعات انعكاسات ايجابية على النظام العربي الاقليمي. انظر: «ملف الغزو العراقي للكويت. . الأبعاد والنتائج،» السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠)

(٣٧) مدر عنبتاوي، «الانتفاضة إلى أين؟ وكيف؟ الإحتمالات والخيارات،» ورقة قدّمت إلى: القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع. . . وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٤٥٨.

(٣٨) أحمد، «الانتفاضة الفلسطينية: الميلاد، الانجاز، المستقبل،» ص ٢٠.

(٣٩) فيتالي ناوومكين، «تطور العلاقات السوفيتية الأمريكية وتأثيرها على حل الصراعات الإقليمية مع التركيز على القضية الفلسطينية،» محاضرة ألقاها في: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

(٤٠) حول تطور السياسة الأوروبية الفلسطينية في المرحلة المذكورة، أنظر بالتفصيل: الأزعر، «موقف الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية».

هذا الكتاب

تقدّم تجربة المقاومة الفلسطينية في إطار المواجهة العربية للغزوة الصهيونية مجالاً واسعاً للدرس والتفكير واستخلاص العبر. فقد بدأت هذه المقاومة منذ ما ينيف على المائة عام. وفي ذلك مبرر كاف لوصف حركة التحرر الفلسطينية بأنها الأطول عمراً بين حركات التحرر العالمية.

انطلاقاً من هذا الفهم، فإن هذا الكتاب يتناول من خلال فصوله الأربعة، المقاومة في فلسطين من الفترة ما بين غزو لبنان عام ١٩٨٢ والانتفاضة الكبرى المتفاعلة منذ أواخر ١٩٨٧.

لقد عُني الكتاب، بعد عرض وقائع الانتفاضات الكبرى، بتتبّع الخطوط العريضة للمقاومة المدنية والمسلّحة ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وقطاع غزة. كما تضمن رؤية مقارنة للمقاومة في نموذجها الفلسطيني في مقابل نموذج المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٨٢.

ومن ثم، يناقش الكتاب بعض التساؤلات والقضايا التي أثارها مسار المقاومة في المرحلة موضع البحث، والوقوف عند العناصر الحاكمة لهذا المسار من منظار مستقبلي.

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

